

الاستعمار أعلى مزاياك الإنسانية

تأليف

ق. ا. لينين

ترجمة

دكتور ريش البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

(به مقدمة تاريخية وإحصائيات عن الفترة التالية للحرب المظلمى)

الطبعة الثانية

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى بالها ليقون ٥١٣٩٤

١

القراء المترجمون

إلى ولديّ وأقرانيهما في كل مكان حتى يشبوا وقد تشبهوا بالروح التي
تدفعهم إلى العمل على تحرير أوطانهم من نير الاستعمار .

التفسير الاشتراكي للتاريخ

وهو عبارة عن مجموعة من المقالات والأبحاث التي توافر عليها فردريك إنجلز وكارل ماركس ، لبيان أثر العوامل المادية في تطورات تاريخ المجتمع الإنساني ، وعلاقة الأوضاع الاقتصادية بالنظم السياسية والاجتماعية والمذاهب الفكرية . وقدم المترجم لهذه الأبحاث بمقدمة طويلة عن « التاريخ بين المثالية والمادية » . والكتاب مرجع لا يمكن الاستغناء عنه للباحثين في التاريخ والمشكلات العالمية من كافة نواحيها .

معمجة الاقتصاد الغربى

رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

مؤسس الاشتراكية فى العصر الحديث

ترجمة

الدكتور راشد البراوى

الكتاب الذى ترجم إلى كافة لغات العالم ، وبعد انجيل الاشتراكية ،
ويوضح نشأة النظام الرأسمالى وموضعه فى تاريخ المجتمع ومتناقضاته ومصيره
والاوضاع التى ستعقبه .

جزءان فى ٧٢٠ صفحة

من القطع الكبير

الثنى ٧٠

سلسلة مخطوطات الاستعمار (١)

صدر منها :

حرب البترول في الشرق الأوسط

(طبعة ثانية)

بقلم

الكتور - راسم البراوي

أول كتاب يعالج هذا الموضوع الحيوى الخطير ، وهو عرض وإف
مدعم بالبيانات والاحصائيات والوثائق الرسمية لموارد الشرق الأوسط
البترولية وتناقض الدول عليها سرّاً وعلانية . ويرسم الكتاب الطرق العملية
لتحطيم الاحتكار والاستعمار .

بعض فصول الكتاب :

الرأسمالية البريطانية تسيطر على بترول العراق

الطرد الزحف الامريكى - لمن النصر ؟

سياسة روسيا

بسطت الاضطراب والاستعمار

سلسلة مطبوعات الاستعمار (٢)

المشكلة التي تشغل العالم العربي

مشروع سوريا الكبرى

عرضه وتحليل ونقد

بقلم

الدكتور راشد البراوي

يعرض بصورة موجزة مركزة المراحل التي مرت بها هذا المشروع .
ويحلل موقف الشعوب العربية والدول الاجنبية منه ، ويبين العناصر
التي لا بد من توافرها لإخراجه إلى حيز التنفيذ الواقعي بالصورة التي
أرادها أصحابه ، والذي يجعل منه مصدر قوة .

محتويات الكتاب

صفحة

- إهداء الترجمة
مقدمة عن الحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن التاسع عشر ١

القسم الأول

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

- مقدمة المؤلف ١٢
الفصل الأول : تركيز الإنتاج وقيام الاحتكارات ١٣
الفصل الثاني : المصارف والدور الجديد الذي تضطلع به ٣٠
الفصل الثالث : الرأسمالية المالية وحكومة الأقلية من أرباب المال ٤٩
الفصل الرابع : تصدير رؤوس الأموال ٦٥
الفصل الخامس : تقسيم العالم بين الاتحادات الرأسمالية ٧١
الفصل السادس : تقسيم العالم بين الدول العظمى ٨٠
الفصل السابع : السيطرة الاستعمارية مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية ٩٥
الفصل الثامن : طفيلية الرأسمالية وانحلالها ١٠٩
الفصل التاسع : دراسة نقدية للإمبريالية ١٣٥
الفصل العاشر : مركز الإمبريالية في التاريخ ١٩١

القسم الثاني

- أولاً — عشرة ملاحق بها إحصائيات وبيانات وافية من الفترة
التالية للحرب العظمى وذلك لإتمام البحث الذي
وضعه لينين ودعم النظريات التي أوردتها فيه ١٤٣
ثانياً — تعليق وتحليل ١٧٦
خاتمة ٢٠٦

مقدمة تاريخية وتحليلية^(١)

(بقلم المترجم)

شهد العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر حركة استعمارية واسعة النطاق لم تقتصر على البلدان الاستعمارية القديمة كبريطانيا العظمى وفرنسا، بل شملت كذلك ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان، وهي بلاد حديثة العهد في تطورها السياسي أو الاقتصادي. ومن البيانات التي أوردها عن المستعمرات الاستعمارية الكاتب الأمريكي موريس في كتابه «تاريخ الاستعمار» تعلم أن مساحة أملاك بريطانيا العظمى في عام ١٨٦٠ بلغت مليونين ونصف مليون من الأميال المربعة بقطعتها ١٤٥ مليوناً من الأتس، والأرقام الخاصة بفرنسا هي ٢٠٠.٠٠٠ ميل مربع، ٣.٤ مليون نسمة على التوالي، بينما لم تكن لألمانيا مستعمرات حتى عام ١٨٨٠. فإذا وصلنا إلى نهاية القرن (١٨٩٩) صارت النسب على الوجه الآتي :

البلد	مساحة أملاكها الاستعمارية بملايين الأميال المربعة	عدد السكان بالملايين
بريطانيا العظمى	٩٣	٣٠٩
فرنسا	٣٧	٥١.٤
ألمانيا	١	١٤.٧

وإذا رجعنا إلى تاريخ الفترة التالية لعام ١٨٧٠ لوجدنا أن تسابق الدول كان بشأن اقتسام قارة إفريقية وجزر المحيط الهادى، ويراد بهذا المناطق

(١) هذه المقدمة نشرها مع الطبعة الثانية التي تقدمها للقراء.

غير الأوروبية التي لم تكن ملكا لدولة ما قبل هذه الفترة بحيث يحق القول بأنه في ختام الفترة السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى تمت عملية اقتسام هذه الأراضي الفسيحة الأرجاء الغنية بمواردها الظاهرة والكامنة والعظيمة الأهمية من حيث إمكانياتها بالنسبة إلى مطالب الصناعة ورؤوس الآمال في البلدان الرأسمالية .

أخذت فرنسا تتجه نحو داخل القارة الإفريقية عن طريق منطقتها القديمة في السنغال ، وفيما وراء الأراضي التي تملكها في شمال إفريقيا (الجزائر) . وفي عام ١٨٧٦ عقد في بروكسل بناء على دعوة ليوبولد ملك بلجيكا مؤتمر لوضع قواعد دولية لتنظيم عملية كشف واستعمار هذه القارة الواسعة ، وتأسست « الجمعية الإفريقية الدولية » لتحقيق هذا الهدف ولكن سرعان ما اتخذت طابعا قوميا وتحولت الهيئة المركزية إلى أداة لخدمة مصالح ملك البلجيكي الذي يمت ستافلي لتنظيم كشف حوض نهر الكونغو . وفي هذا الوقت وجهت فرنسا همها إلى إقليم ساحل غانا ، واستولت على نواس عام ١٨٨١ وأوغت جزيرة مدغشقر على الاعتراف بسيادتها وذلك في عام ١٨٨٥ . وفي سنة ١٨٨٣ وضعت إيطاليا قدمها في إفريقيا . وفي نفس السنة أعلنت ألمانيا حمايتها على مساحة كبيرة في إفريقيا الجنوبية الغربية ، كما استطاعت نفس الشيء بالنسبة إلى كمرون وتوجولاند في العام التالي ، وتكون أحد رسل ألمانيا من التوجه إلى منطقة زنجبار حيث عقدت معاهدات مع الأمراء الوطنيين وانتهى الأمر بأن بسطت هذه الدولة حمايتها على أراض تبلغ مساحتها ستين ألفا من الأميال المربعة .

ويصح القول إنه قبل انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ تمت المرحلة الأولى من الحركة الاستعمارية . وبعد ذلك نشطت الجهود في سبيل التوسع فاستطاعت إيطاليا توسيع رقعة ممتلكاتها في إفريقيا والصومال الإيطالي ، ورائت بأبصارها إلى الحبشة ولكنها ارتدت على أعقابها إزاء الهزائم التي منيت بها . وعملت فرنسا على مد نفوذها من ممتلكاتها في الشمال حتى مصب

السكرتير ومن المحيط الأطلسي حتى النيل . وفي الوقت الذي اشتغلت فيه الدول باقتسام إفريقية نراها توجه أنظارها إلى مناطق أخرى ، فهاهي ألمانيا تنبسط سياسة التوغل في الشرق الأدنى لتسيطر على اقتصادياته مما يعد تهديداً خطيراً لمصالح كل من إنجلترا وروسيا .

أما في الشرق الأقصى فقدت فرنسا نفوذها من كوشين شين وإسطنط على أنام وتونكين ، وعلى أثر هزيمة الصين أمام الياباني سنة ١٨٩٥ أرغمت على التنازل لجارتها الصغرى عن فرموزا وجزر إسكادورس ، واعتبرت بانفصال كوريا التي ما لبثت الياباني أن ضمها سنة ١٩١٠ .

وفي سنة ١٨٩٦ أجبرت الصين على السماح لروسيا بمد خط حديدي عبر منشوريا وآخر لفرنسا في ولاية يوان ، واستولت ألمانيا على ميناء كيوشاو ووضع الروس يدها على بورت آرثر وشبه جزيرة لياوتونغ وزادت من نفوذها في منشوريا . وإذ خشيت إنجلترا على مصالحها نراها تستأجر ميناء واى هاى واى ليكون قاعدة بحرية .

ومن المناطق التي اقتسمتها الدول بمحومات من الجزر في المحيط الهادى على النحو الآتى :

(١) استولت ألمانيا على أرخبيل إسمرك والركن الشرقى من فانه الجديدة ، فإكان من إنجلترا إلا أن ضمت الجزء الجنوى الشرقى

(٢) دخلت الولايات المتحدة ميدان التوسع الاستعماري فضمت

هاواى سنة ١٨٩٨ وهي قاعدة بحرية هامة في المحيط الهادى ، واقتسمت

جزر ساموا مع ألمانيا في السنة التالية . ولما نشأت مشكلة كوبا بدأت الحرب

بين الولايات المتحدة وأسبانيا وكان من نتيجتها استقلال كوبا واستيلاء

الولايات المتحدة على بورتوريكو وجزر الفلبين ، كما حصلت ألمانيا على مجموعة

جزر ميكرونيزيا التابعة لأسبانيا ، وهكذا تمت تصفية الإمبراطورية

الاسبانية القديمة في المحيط الهادى والعالم الجديد وذلك قبل أن يصبح القرن

التاسع عشر حدثاً من أحداث التاريخ .

وقد خرجت المحلّات من عملية اقتسام إفريقيا نصيب الأسد إذ سعت مساحة الجزء الذي أصبح من نصيبها بـ ٣ مليون ميل مربع ونسكبه أكثر من خمسين مليوناً من الأنفس ، وهو يشمل أغنى مناطق القارة من حيث وفرة موارده الاقتصادية . وفصلاً عن هذا كان للمحلات نصيب أيضاً من الأرباح الاستعمارية في الشرق الأقصى وحرر المحيط الهادئ

وفي السنوات الأولى من القرن الحادي عكست إيطاليا من خلال طرابلس وإرغام تركيا على التنازل عنها ، كما أصبحت مراکش تحت الحماية الفرنسية . وهكذا كل اقتسام ما بقي من العالم ، وذلك عشية اشوب الحرب العالمية الأولى .

وهما يتبعان عيساى بن تعرف البواعث التي تخلف وراء هذه الحركة الاستعمارية الواسعة النطاق ، وطبيعة الحل الذي نال إلى لدعاهى التي تتحدث عن سمو الجنس الأبيض ورسائله الخاصة بتمديد الشعوب لمنزله ومساعدتها على استغلال ثروتها زرعية ولعديده ، لأن هذه الدعاوى تصطدم بالحقائق المرة التي تكشف ما عن الجوهر لمادى للاستعمار ، كما يهدمها ما يعرفه الجميع عن أسباب القوة والضعف والاستعداد إلى دعم اليها المستعمرون بدون استثناء .

نعلم كيف بدأ الاقلام الصناعى الحديث في المحتر منذ نصف اثنى من القرن الثامن عشر ، ثم أخذ ينتقل خلال القرن التاسع عشر إلى أمريكا وأوروبا بدرجات متفاوتة من السرعة والقوة . وقد كان من مظاهر الثورة الصناعية الحصول على مواد أولية ليست مما تنتجه القارة لأوربية وبما موردها المناطق الاستوائية والمدارية . ومن هنا صار لا بد لدول الصناعية الكبرى من محاولة السيطرة على مصادر هذه المواد الأولية . ومضلاً عن هذا كلما زاد الإنتاج الصناعى في البلدان الصناعية اشتدت الحاجة إلى الأسواق الخارجية لتصريف هذه المنتجات . وقد ساعدت الثورة الصناعية على ظاهرة التوسع الاستعماري من وجهة أخرى ذلك أن أحد

مظاهرها كان التقدم الهائل في وسائل النقل والمواصلات الآلية في البر والبحر ، وترتب على ذلك أن أصبح في مستطاع الدول الصناعية الوصول إلى أبعاد أنحاء المعمورة والكشف عما طل مجهولا منها . وإن أكثر من هذا فقد تغير القرن التاسع عشر بتقدم كبير في مختلف العلوم الطبيعية فسهلت دراسة شتى جهات العالم وكشف كمورها . وثروتها السكينة واحتمالات توسعها في المستقبل بحيث نستطيع دولة ما أن تملك مناطق قد لا تكون ذات قيمة اقتصادية في وقت الاستيلاء عليها . ولكنها تنق أنها باستخدام رؤوس الأموال ومواهب : كماليات العميين يمكن تحويل هذه الجهات إلى أقاليم اقتصادية فنية عظيمة القوة .

ولكن لماذا انشعت هذه الحركة لاستعمارية منذ أواخر القرن الماضي أي بعد ما يروى على القرن منذ قيام الانقلاب الصناعي ؟

تمت الرأسمالية في بداية عهدها بسيادة مبدأ المنافسة الحرة ، على أن هذه الصفة الأخيرة يصحبها تقيضها ، ذلك أن تفوق نظام الإنتاج الكبير وإردباد تركيز رأس المال ، يؤديان حتما إلى الاحتكار الذي هو اتفاق بين الجماعات التي تملك فيما بينها الحاسب الأكبر من إنتاج سلع معينة . وساعد نظام الشركات المساهمة على إردباد سيطرة رؤوس الأموال الصحيحة على الحياة الاقتصادية وهذا تحولت الرأسمالية فأصبحت ذات طابع احتكاري ومما ساعد على بروز أهمية هذه الظاهرة الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المصارف التي قدت بالتدريج وظيفتها الرئيسية وأصبحت تتحرر في رأس المال . وقد ترتب على نمو الاحتكار والمبالسة العليا أن صار مصير العالم في يد مجموعة قليلة العدد أو كما قال البعض إن ثلاثمائة من الأفراد لا يعرف مصيرهم بهذا هم سادة مصائر العالم لاقتصادية . يبدأ الاحتكار بفرض سيطرته على السوق الداخلية ولكن لا يمكن للبلدان الصناعية المتقدمة أن تعتمد على السوق المحلية وحدها ، بل لا بد لها من البحث عن الأسواق الخارجية وطبيعة الحال تكون هذه الأسواق مما لا تنفج سلع الدول الصناعية الكبرى .

واذن تنحصر الرأسمالية إلى البلدان المتأخرة وشبه المتأخرة ، ولكن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تدفع نقداً عن السلع التي تشتريها ، وهنا تضطر الرأسمالية أن تقرر أنها السلع الإنتاجية لا الاستهلاكية حتى يزيد مقدرة هذه البلاد على الاستهلاك وتتمكن من دفع فائدة الأموال التي اقترضتها وهكذا يصل إلى مرحلة إصدار رأس المال . وبما يزيد الميل إلى تحول رأس المال خارج موطنه إلى البلاد الأقل تقدماً أن الاحتكاك يخلق فائداً كبيراً من رؤوس الأموال لا يمكن استثمارها في مواطنها الأصلية بحيث يمكن الحصول على عائد محو لأرباحها ، ولذا تفصل الهجرة إلى أقاليم أخرى حيث أجور العمال الوطنيين منخفضة وأيام لعمل طويلة ومستوى الحياة منخفض وموارد المواد الأولية لا زالت بكراً . وبالحفظ أن الهيئات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى تقدم العالم مناطق اقتصادية فيما بينها . لقد أشرنا إلى إصدار رؤوس الأموال ، وحتى يتسنى الاطمئنان عليها وعلى فوائدها وعلى المواحي التي تقوم باستغلالها تنشأ الحاجة إلى وسط إشراف سياسي على البلدان التي أصبحت موضع الاستغلال . ومن الأمثلة البارزة على ذلك مصر حيث أخذ رأس المال الأجنبي يفتقل إليها في القرن الماضي على هيئة شركات أو مشروعات تقوم بنشاطها في البلاد ، أو على هيئة قروض للحكومة بموائد عالية وشروط قاسية . وقد ترتب على ذلك في أول الأمر أن ارتسكت أحوال مصر المالية وتضخم العوائد السنوية ، وسمى الأجانب إلى السيطرة على مالية البلاد والتدخل في شؤونها الداخلية ، وانتهت هذه المحاولة بأن استأثرت باحتلال مصر إحدى الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى وتصد بها الحلفاء .

هكذا نرى كيف تحولت الرأسمالية الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى رأسمالية مالية احتكارية مدت شباكها إلى مختلف أرجاء العالم وكان ذلك التوسع الاستثماري الصحيح ، ومن هنا حق لمؤلفنا لينين أن يتحدث عن الاستعمار بأنه أعلى مراحل الرأسمالية أو التطور المنطقي لمرحلة الرأسمالية . الواقع أن الإمبريالية إن هي إلا رأسمالية احتكارية ، ولكنها رأسمالية تحمل

في طياتها عوامل فنانها والتقصاء عليها ، وهما يبدو الأمل للشعوب وخاصة ما كان منها موضع السيطرة والاستغلال .

هذه النظرية التي لمسها ماركس و محرف في أواخر أيامها والتي درسها يمين دراسة واقية مستفيضة تكشف الغطاء عن حقيقة الرأسمالية في مرحلتها الأخيرة ، وتلقى الضوء على جوهر الاستعمار وحقيقته ، وإذ تعرف الشعوب المستعمرة هذه الحقيقة فأنها تدرك الوسائل التي يتبعين عليها اتعاها حتى تتخلص من نير الاستعمار .

وهذا هو السبب لدى حملنا على ترجمة هذا الكتاب القيم الذي فصح الإمبريالية والذي حارب دتاة الاستعمار في كل مكاتب بالدعايات المغرصة والنزوات الفاسدة ، ولعل هذا نصاً يفسر ذلك الترحيب الذي لقيته هذه الترجمة في مصر وشقيقين الشعوب العربية لأنها جميعاً قد تكنت سيطرة الأجنبي .

ويقول المعص إن التوسع الاستعماري السالف الذكر له عوامل أخرى متنوعة ، من ذلك أن ألمانيا وإيطاليا أكتلتا حديثهما عام ١٨٧٠ وأن المشكلة القومية في البلدان السلافية حلت كلها تقريباً عام ١٨٧٨ (مؤتمر رلين) ، وأن رعية فرنسا في لا تنقم لهريعتها في حرب السمين حملتها على التوسع الخارجى حتى تريد من مواردها وحتى يتسنى لها تحميد أهل المستعمرات ، وأن معظم الدول لصناعية أحدث منذ الربع الأخير من القرن الماضي تسير في طريق سياسة الحرية الحركية ورتت في امتلاك المستعمرات وإحاطتها بسياسج حركى سورة طيبة لمصوغاتها ، وأن ره سيا أبقمت في حرب القرم وفي مؤتمر رلين سنة ١٨٧٨ أن الدول لن تسمح لها بتحقيق أطباعها بالنسة إلى الملقان والإمبراطورية العثمانية وأحدث تنحج شرقاً في وسط آسيا حتى تصل إلى المحيط الهادى . ويتحدث المعص عن الأهمية الاستراتيجية لبعض المواحى ، فأنجلترا احتلت مصر لأن قناة السويس شريان مائى عظيم الأهمية المواصلات الإمبراطورية ، ثم هى تستولى على بعض المحطات الموحودة في الشرق الأقصى

لتكون قواعد للدفاع عن ممتلكاتها ومراكز ترقب منها التوازن الدولي في ذلك الجزء من العالم . . . هذه كلها عوامل مساعدة لها أهميتها ولكنها مسعثة من الأسباب المادية الأساسية ، ولن تعمل إلا على زيادة دعم النظرية التي طالعتها لينين عن « الإمبريالية » .

قلنا إن العالم قد تم اقتسامه في أوائل القرن العشرين ، ولكن هذا لا يحول دون إحراء تقسيم جديد . فالمعلوم أنه في النظم الرأسمالية يتغير تقدم المشروعات وفروع الصناعة والبلدان الفردية بعدم الاستواء والانتظام ، ولا يمكن أن يكون الحل خلاف ذلك نظراً لما تتميز به الرأسمالية من قوى الإنتاج وصراع الرأسماليين الجوفى في سبيل الأرباح وعدم استواء التقدم وانتظامه يزيد من حدة المتناقضات بين البلدان ، وبحمل استقرار العلاقات الدولية بين الدول الإمبريالية مستحيلاً . وقد تلخص ستالين الأمر بقوله « . . . وقانون عدم استواء التقدم في عصر الإمبريالية معناه التقدم غير المنتظم لبعض البلدان بالنسبة إلى الأخرى ، وسرعة إحراج بعض الدول لغيرها من السوق العالمية ، وإحراء تقسيم جديد من حين لآخر للعالم الذي تم الآن اقتسامه وذلك بطريق الممارعات والكمات العسكرية ، وازدياد الممارعات في معسكر الإمبريالية حدة وعمقا ، وإصناف حصة الرأسمالية العالمية . . . ما هي العناصر الأساسية لقانون التقدم غير المستوي في ظل الإمبريالية .

أولاً — كل اقتسام العالم بين المجموعات الإمبريالية ولم تعد له كراض « حرة » غير محتملة . ولهذا إذا ريد الاستيلاء على أسواق جديدة وموارد المواد الأولية ، وإذا أريد التوسع فلا بد من انتزاع مثل هذه لأرض من الغير .

ثانياً — إن التقدم الفنى الى حد لم يسبق له مثيل وكذلك ازدياد تحانس مستوى التقدم في البلدان الرأسمالية قد مكنا بعض الدول من حين لآخر من اللحاق بغيرها ، وساعدا للسلطان الأقل قوة والاسرع نمواً على إبعاد الدول الأقوى منها .

ثالث — إن التقسيم القديم لمناطق النفوذ بين المجموعات الإمبريالية

العردية آخذ في التصادم باستمرار مع العلاقة الجديدة بين القوى في السوق العالمية ، ولتحقيق التوازن بين التقسيم القديم لمناطق النفوذ وبين علاقة القوى الجديدة لا بد من حروب إمبريالية .

وتسماً لهذا نشبت الحرب الإمبريالية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وترتب عليها حدوث تغييرات كبرى ، فقد أجبرت ألمانيا في معاهدة فرساي (١٩١٩) على التنازل عن ممتلكاتها خارج القارة الأوروبية فاندثرت إفريقيا الشرقية الألمانية (عدا مقاطعتي رواندي وأورندي) إلى بريطانيا العظمى ، وإفريقية الجنوبية الغربية الألمانية إلى اتحاد جنوب إفريقية ، وقسمت غوجولاند والسكرتون بين فرنسا والمملكة المتحدة . وأعطيت اليابان انتداباً على جزر مارشال وكارولين وماريانا وبولينو ، ووضع نصيب ألمانيا من ساهوا تحت انتداب نيوزيلند ، كما أن استراليا حصلت على انتداب على غانة الجديدة (الألمانية) وأرجيل بسمرك وجزر سولومون . واستولت اليابان على كياوشاو ثم أعادتها للصين سنة ١٩٢١ . أما الإمبراطورية النمساوية فقد تمزقت ، فاستقلت شبه الجزيرة العربية ، ووضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي . كما اعترف بسقوط السيادة النمساوية على مصر والسودان . وفي الشرق الأقصى انتهزت اليابان فرصة الحرب فأغتت تجارتها الخارجية ووسعت مدى اتاحتها الصناعي ومكنت لمعوزها في الصين . وقطعت أوصال إمبراطورية النمسا والمجر وقامت على انقاض ذلك دويلات عدة . واستفادت الولايات المتحدة من نضال الغير ، وبمد أن كانت مدينة لبلدن أخرى وبخاصة المملكة المتحدة دائنة للعالم بأسره تقريباً ومنه المملكة المتحدة . ومن جهة أخرى هبطت المملكة المتحدة مراعاة بعد الحرب بعد أن كانت تشغل المحل الأول في الاقتصاد العالمي .

وشاهدت الفترة التالية للحرب تقدماً في اليابان انتهى — وبخاصة بعد نشوب الأزمة العالمية (١٩٢٩) — باعتدائها على الصين مما هدد المصالح المالية للاحتكارية الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وكذلك انخفضت النفاسية

في إيطاليا العبدوان حبيلا للسحا من الأرملة التي كانت تعانها الرأسمالية الإيطالية فاحتلت الحبشة وألبانيا .

زادت حدة أزمة الرأسمالية ومتناقضاتها وأصبح من الضروري إحداث تغيير جديد فاجتاحت الأمر عن الحرب لعالمية الثانية (١٩١٤-١٩١٨) ، وكان من نتائجها أن نصت معاهدة الصلح مع إيطاليا (١٩٤٧) أن يقرر مصير المستعمرات الإيطالية في خلال عام من دخول المعاهدة مرحلة التنفيذ . وحتت ألمانيا على ركنيتها وستكمل نفوذ تجعل من الصفب عودتها إلى منافسة الامبريويات المنصرة وفي أمريكا وحده خاص . وتقرر في مؤتمر القاهرة (١٩٤٣) أن تقتصر سيادة اليابان على حررها الأصلية ، وتحطيم تفوق هذه الدولة لصاعى وعسكرى وحرب الولايات المتحدة من هذه الحرب قوى دولة صناعية وعسكرية في العالم ، وصيبت الامبريالية البريطانية تصدع كبير ، وأخرحت فرنسا من سوريا ولبنان ، وتسمى الامبريالاتان الأمريكية والبريطانية إلى ضفاف مكرها إن لم يكن احراجها من كثير من ممتلكاتها الاستعمارية الأخرى .

هذا عرس موحر للحركة الاستعمارية منذ أواخر القرن لماضى ونهج مظاهرها ودوافعها . ويعتقد أنها تقدم كتب « الاستعمار أعنى مراحل الرأسمالية » تجعل في مكانة لقارىء العرب أن يتفهم الظواهر التي تحيط به وأن يمنع الممارعات الدولية التي يظن فيها المختص السياسى على الجوهر الاقتصادى لها ، وأن يعرف كيف يكافح هذا الاستغلال الأحدى الذى ضرب على وطنه ستاراً من الجهل والفقر والمرض .

وانه نسل ، ولا وآخراً ، أن يوفق جمع إلى ما فيه خلاص وطالب من نير الاستعمار الأجنبى .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

راشد البراوى

سبتمبر ١٩٤٧

القسم الأول
الاستعمار
أعلى مراحل الرأسمالية

Imperialism. The Highest Stage Of Capitalism

تأليف

ف. ا. لينين

الاسم ————— أعلى مراحل الرأسمالية

في خلال الخمس عشرة أو العشرين سنة الأخيرة (١)، وخاصة منذ اشوب
الحرب الاسمائية الأمريكية (١٨٩٨) والحرب بين الانجليز والموير
(١٨٩٩-١٩٠٢)، كثر استعمال كلمة «لامبريالية» أي السيطرة الاستعمارية
في كل من الأدبيات الاقتصادية والسياسية، وذلك وصفاً للعصر الحالي. وفي
عام ١٩٠٢ نشر الاقتصادي الانجليزي A. Henshaw في لندن وميونيخ كتابه
«الامبريالية» وفيه وصف جيد شامل للخواص الاقتصادية والسياسية
الرئيسية للامبريالية، وإن كان هذا المؤلف يعرض لوجه النظر المورخوارية
في الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والسلام، وهي نظرة تنعق في جوهرها مع
منظرة كاوتسكي الماركسي السابق. وفي عام ١٩١٠ طبع شيكاغو مؤلف اماركسي
المسمى رودلف هلمردنغ وعنوانه «الرأسمالية المالية» ورغم ما وقع فيه
الكتاب من خطأ بصدد نظرية النقود، ورغم ما تلقاه لديه من بعض الميل إلى
التوفيق بين الماركسية والاشتراكية، فإن هذا المؤلف يعد من تحليل نظري فم
«للمرحلة الأخيرة من التطور الرأسمالي» وفي الواقع نجد أن كل ما قيل عن
الامبريالية خلال السنوات القلائل الأخيرة وخاصة في عدد كبير من المقالات
بالصحف والمجلات، وفي القرارات التي اتخذت مثلاً في مؤتمر شنتن وهال
الذين عقدا في خريف عام ١٩١٢، لا يتعدى الآراء التي عرصها هذين
الكانتان، أو التي تلخصها بن شنتن بدقة والصمت.

و سيجادل فيما بعد أن بين بأقصى ما يمكن من الإيجاز والبساطة، العلاقة
والصلات بين المظاهر الاقتصادية «الرئيسية» للسيطرة الاستعمارية. ولن
نستطيع أن نعالج المواضع غير الاقتصادية للموضوع مهما كانت حذيرة بذلك (٢).

(١) يلاحظ أن الكتاب ظهر في مستهل الحرب المالية الأولى

(٢) وهذا راجع إلى رسالة ايض في عدم انعزال الرأسمالية عن حكمه حتى
تجيز الرقابة الروسية نشر الكتاب



الفصل الأول

مركز الانتاج وقياس الاحتمالات

من المظاهر الدائرة التي تتميز بها الرقمنة ذلك التقدم السريع الذي حققته الصناعة، وذلك السرعة الكبيرة التي سارت بها عملية تركيز الانتاج في المشروعات التي يطمح حجمها باسراد. فمعظم الإحصائيات الحديثة عن الانتاج معلومات وبيانات وفيه دقة عن عملية التركيز هذه. وفي ألمانيا كانت نسبة المشروعات الكبيرة التي يستخدم لوحد منها أكثر من ٥٠ عاملاً ٩٠٦٤٣ في الآلاف من سنوات ١٨٨٢، ١٨٩٥، ١٩٠٧ على الترتيب. وكانت هذه المشروعات تستخدم عمالاً فالتسبب في زيادة القيمة ٢٢، ٣٠، ٣٧ في كل سنوات. والاحظ أن التزايد في الانتاج أعظم منه في حالة العمل، لأن العمل في المشروعات الكبيرة أعظم إنتاجاً، كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بعدد المحركات البخارية والكهربائية. ولو اتخذنا أساساً لنا الصناعة في ألمانيا، وأوسع معنى هذه الكلمة بحيث تشمل التجارة والنقل والمواصلات الخ، لتراثت لنا الصورة التالية

العدد	الجموع	الكلى	النسبة المئوية
المشروعات الكبيرة	٣٠,٥٨٨	٣,٢٦٥,٦٢٣	٠,٩
العمال فيها	٥,٧٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٩,٤
الإحصاءات فيها	٦,٦٠٠,٠٠٠	٨,٨٠٠,٠٠٠	٧٥,٣
الكهربائية	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٧٧,٢

ومعنى هذا أن أقل من جزء من مائة جزء يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع القوة البخارية والكهربائية أما المشروعات الصغيرة (التي يستخدم الواحد منها ٥ عمال في دور ذلك) والبالغ عددها ٢,٩٧٠,٠٠٠ (٩١٪) من مجموع المشروعات جميعاً (ولا يستخدم سوى ٧ ٪ من هذه القوة. وإذن فمعشرات الألف من المشروعات الكبيرة هي كل شيء، بينما لا تعد الملايين من المشروعات الصغيرة شيئاً مذكوراً) وفي سنة ١٩٠٧ كانت ألمانيا ٥٨٦ مشاة (بكل منها أكثر من ١٠٠٠ عامل)، وبلغ عدد عمالها ١,٣٨٠,٠٠٠ في عشر عدد العمال في البلاد تقريباً، وكانت تستخدم ٣٢٪ (أي ما يدور من الثلث من مجموع القوة البخارية والكهربائية) وإلى رأس المال القدي والمصارف — كما سرى بعد — يرجع ما تنعم به حفنة من أضخم المشروعات من غلبة وتفوق، ما دامت الملايين من صغار أصحاب العمل، ومن وسطهم بل وبعض كادهم في حالة الخسوع الكامل والتسعية الشاملة لصنع مئين من المالبين أرباب الملايين.

وتركز الإنتاج أعظم قدره في دولة أخرى متقدمة من دول الرأسمالية الحديثة وقصدتها الولايات المتحدة. وهذا تفرد الاحتكاريات الصاعدة ضيق معنى لها، وتجمع المشروعات تبعاً لقيمة إنتاجها السنوي. وبما إلى يباذ عن المشروعات الكبيرة التي يربو إنتاج الواحد منها على ما يربو دولار سنوياً:

١٩٠٩	١٩٠٤	
٣٦٠٠	١٩٠٠	المشروعات الكبيرة
٢٦٨,٤٩١	٢١٦,١٨٠	جميعها
١,١	٠,٩	النسبة المئوية
٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	عدد عمالها
٦,٦٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	المجموع الكلي للعمال
٣٠,٥	٢٥,٦	النسبة المئوية
٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	إنتاجها السنوي
٢٠,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	الإنتاج الكلي
٤٣,٨	٣٨	النسبة المئوية

ومن لبيان ذلك لاحظ أن . . من المشروعات يخرج نصف الإنتاج
السكنى تقريباً . وهذه الآلاف الثلاث من المشروعات الصحية تشمل ٢٦٨
فرعاً من فروع الصناعة وهكذا يرى أن التركيز حين يباع مرحلة معينة من
النمو لا بد أن يؤدي إلى الاحتكار مباشرة ، لأن من الميسور لتسلف من
هذه المشروعات الهائلة الحجم أن تنفذ وتنفق فيما بينها . هذا من جهة ،
من جهة أخرى فتعذر قيام المنافسة ثم الاتحاد نحو الاحتكار ، أمران
يرجعان إلى ضخامة حجم هذه المشروعات . إن تحول المنافسة إلى احتكار
من ثم مظاهر الاقتصاد الرأسمالي الحديث ، بل يمكن أعظم أهمية ، الأمر
الذي يحتمل علمه أن يدرس هذه الظاهرة تقدر أكثر من التوسع والتفصيل
والآن فليكن أن نفعل ذلك بتعين توضيح ليس بمشغل .

تحدث الإحصائيات الأمريكية عن ٣٠٠٠ مشروع صحة في ٢٥٠
فرعاً من فروع الصناعة كما أن هناك ثلث عشرة مشروع في كل فرع وهو
ما يخالف الواقع ، ذلك أن هذه المشروعات الهائلة لا وجودها في كل فرع
من فروع الصناعة . وفصلاً عن هذا من المعالم الهامة للرأسمالية في أعلى
مراحل تطورها ما يقابل له الاتحاد أو الهيئة المتحدة *the united* ، ، ، ، بمقد
ذلك مجتمع فروع مختلفة من الصناعة في نطاق مشروع واحد . وقد تمثل
هذه الفروع مراحل متعاقبة في صناعة إنتاج المواد الأولية (كصهر الحديد
العمل إلى سائب وتحويل الأخيرة إلى صلب وبعده عمل السلب من الأخير) ،
وقد تكون هذه الفروع مما ساعد أو يكمل بعضها بعضاً (ومن أمثلة ذلك
استخدام الفولاذ في مختلفات وصناعة مواد التعمية) .

وقد كتب هلمر ديت ملخصاً المراتب الثلاثة عن ارتباط المشروعات أو
توحيدها فقال : " إن ديت يعمل أولاً على تسوية تقديرات التجار وبعدها
للمشروعات المتحدة معديلاً من الرأى أشد شدة واستقراراً وثباتاً .
عليه القصص على المتأخرة . وثالثاً يحمل في الإمكان بحراء التخصيصات الفنية
مما يؤدي إلى اجتثاث أرباح أعلى مما تحصل عليه المشروعات " خلاص .

غير المتحدة . و ر بعد يريد من قوة مركز المشروعات المتحدة إزاء زميلتها « الخلل » ، ويجعلها أقدر على المنافسة في فترات الكساد الخطير حينئذ لا يتمشى هبوط أسعار المواد الأولية مع انخفاض أسعار السلع المصنوعة .

و يقول الاقتصادي الألماني دورجوارى هيان في مؤلفه الذي صنعه بصفة خاصة عن المشروعات « المختلطة » أي المتحدة في صناعة الحديد بألمانيا : « وتغني المشروعات الخارجة عن دائرة الهيئة المتحدة إذ يستعملها عاملان ارتفاع ثمن المادة الأولية والمخاض ثمن السلع التامة الصنع » . وبهذا تتراعى لنا الصورة التسالية حيث : « تبقى من جهة شركات الفحم العظمى التي تنتج ملايين الأطنان سنوياً والمنظمة تنظيمياً قوياً في ظل رقابة الفحم التي تضمها . ومن جهة أخرى هناك مصانع الصلب الكبرى الوثيقة الصلة بمصانع الفحم والتي لها رقابتها الخاصة بها . هذه المشروعات العظيمة التي تنتج سنوياً ٤٠٠,٠٠٠ من أطنان الصلب وما يتفق مع ذلك من مقادير الفحم ، والتي تملك مصانع أفران صهر الحديد ، وتقوم بصنع السلع ، وتستخدم ١٠,٠٠٠ عامل يقيمون في ماني الشركة ، ولها أرضيتها وسككها الحديدية أحياناً - يقول إن هذه المشروعات هي النوع السائد من مصانع الحديد والصلب بألمانيا اليوم . ويستمر التركيز ، فيعظم حجم المشروعات الفردية أكثر فأكثر ، وتتجمع عدة مشروعات في صناعة معينة أو في عدة فروع مختلفة من الصناعة بقصد تكوين اتحاد تظاهره وتسيطر عليه ست من مصارف برلين . ولقد أثبتت صناعة التعدين في ألمانيا بصفة قاطعة صدق ما ذهب إليه كارل ماركس بشأن تركيز رأس المال ، وذلك على الأقل في بلد منحني فيه هذه الصناعة خلف سياج من الرسوم الحركية وأحور الشحن . لقد تهيأت صناعة التعدين الألمانية لأن تفرع من أيدي أربابها ، وتكون ملكاً للدولة »

إلى مثل هذه النتيجة وصل اقتصادي دورجوارى رعى صميره ، وهو أمر غير مألوف . وينبغي أن نلاحظ أنه يضع ألمانيا في طبقة خاصة بسبب مائتها صاعاتها من حماية . غير أن أهمية هذه الظرف تنحصر في أنها تعجل

فقط بعملية تركيز الصناعة وتكوين الهيئات الاتحادية واتحاد المنتجين والمقابات الانتاجية الاحتكارية التي تضم رجال الصناعة ... الخ. ومن المهم للغاية أن نلاحظ أنه حتى في إنجلترا المتمتع بسياسة حرية التجارة ينتهي التركيز بالاحتكار وإن تأخر بالأخير العهد واختلف فيه الشكل. وقد كتب الأستاذ هرمان ليثي في مؤلفه « الاحتكارات ونقابات المنتجين ^(١) » والشركات الموحدة ^(٢) والذي استند فيه إلى إحصائيات وبيانات عن تطور إنجلترا الاقتصادي يقول: « ويلاحظ في حالة إنجلترا أن الميل إلى الاحتكار مرتبط بحجم المشروع وطاقته. ويرجع هذا إلى أن عظم استثمار رأس المال في كل مشروع - معزود ابتداء عملية التركيز - يزيد الطلب على رأس مال جديد للمشروعات الجديدة، الأمر الذي يحول القيام بها أشد صعوبة. وتمت أمر آخر (أعظم أهمية في نظري) ذلك أن كل مشروع جديد يبغي التمشي مع المشروعات الضخمة القائمة على أساس التركيز، يفتتح مقادير هائلة من فائض السلع لا يتسنى له تصريفه إلا إذا دأبه بطريقة محزنة نتيجة ازدیاد بالعم في الطلب عليها، أو يعمد إلى تصريفها بخفض الأثمان إلى الحد الذي لا يعود منه ربح على المشروع ذاته وعلى الهيئات الاحتكارية ».

وبخلاف ما نلقاه في الدول الأخرى حيث تسهل الرسوم الجمركية تكوين نقابات المنتجين، نجد في حالة إنجلترا أن المحالفات الاحتكارية بين المنظمات ونقابات المنتجين والشركات الموحدة، إنما تنشأ في أغلبية الحالات حينما يهبط عدد المشروعات المتنافسة إلى ثيف وعشرين أو نحو ذلك. « وهما يبدو تأثير حركة التركيز على تكوين الاحتكارات الصناعية الكبيرة واضحاً تماماً في مجال من الصناعة ».

حينما كان ماركس يكتب مؤلفه « رأس المال » منذ خمسين عاماً خاتمت بدت المنافسة الحرة في نظر معظم الاقتصاديين كأنها « قانون طبيعي » ودبر العلماء ذوو الصبغة الرسمية مؤامرة من الصمت حاولوا بها أن يقتلوا مؤلفات

الرجل التي آيات تحليل الرأسمالية من الدائيتين النظرية والنسارحية أن المنافسة الحرة نعت على تركيز الإنتاج وهذا بدوره ، إذ يبلغ مرحلة معينة من التطور ، يؤدي إلى الاحتكار . واليوم أصبح الاحتكار حقيقة وقمة ويصنع الاقتصاديون المؤامرات الوفيرة يصنعون فيها مختلف أشكاله ومظهره ومع ذلك تلقاهم يرددون بنفسه واحدة القول أن : الماركسيه قد نبت طلائها . ولكن الحقائق أحسن صلده عبيدة كما جاء في المثل الإبحاري ، ويدعى أن يعمل لها حسداً شتياً أو لم نقأ . هذه الحقائق تريد أن لعروق تبي نفسها بين الدول الرأسمالية ، كما في مسائل الاحتكارات والسيادة أو حربه لتجارة مثلاً ، إعمالها احتلالا يسيرة الشأن في الشكل لدى تنجده هذه الاحتكارات وفي اللحظة التي تظهر فيها ، أما نشأة الاحتكارات نتيجة لتركه الإنتاج فقاوون أسامي عم تتميز به المرحلة الحالية في تطور الرأسمالية

ونستطيع فيما يتعلق أوروبا أن نحدد تقدر كبير من لدقة والصدق نوات التي حلت فيه الرأسمالية الحديثة محل الرأسمالية القديمة الصفة مائة ، ونقول أن ذلك كان في بداية القرن العشرين . وفيما تبي عبارات وردت في مؤلف من أحدث المؤلفات عن تاريخ «تكوين الاحتكارات» : « من الممكن أن نورد أمثلة فلائل منفردة عن الاحتكار الرأسمالي قبل عام ١٨٦٠ وهي أمثلة نلس فيها بدرجة هذه الأشكال المألوفة اليوم ، وأدكم . مثل لا شك حالات بدائية بسيطة . ترجع بدانة الاحتكار الحديث الحقيقة إلى المقدم السابع ، وبدت الفترة الأولى الهامة في نمو الاحتكار مع الاحتكار الصناعي لدولى في المقدم الثامن ، واستمرت حتى بداية المقدم العاشر . ولو درسنا الأمر بالنسبة إلى أوروبا لأعلمنا أن المنافسة الحرة بلغت دروتها في المقدم السابع والثامن ، حينذاك كانت المحلرا قدأ كملت إقامة صرح تنظيمها الرأسمالي وفق الأسلوب القديم . أما في ألمانيا فقد اشتبك هذا التنظيم الرأسمالي في صراع حاد مع الحرف والصناعة المنزلية ، وبد بحاق لعمه الأشكال اللازمة لمقائه . . .

وقد بدأ الانقلاب العظيم مع الانهيار الذي وقع عام ١٨٧٣ أوبالاحرى مع الكساد التالى له والذي يمثل فترة ٢٢ عاماً في تاريخ أوروبا لاقتصادى مع استثناء فترات قصيرة الأمد لانكاد تكون ملموسة في أوائل العقد التاسع ، وفترة الرواج العنيف القصير العهد حوالى ١٨٨٩ . وحلال هذا الرواج القصير العهد (١٨٨٩ - ٩٠) انتشر نظام نقابات المنتجين بقصد الاستفادة من ظروف العمل الملائمة . ولكن سياسة قصيرة النظر دعت بالأسعار إلى الارتفاع إلى مستوى أعلى مما كان يمكن أن يحدث لو كان الحال خلاف ذلك ، ولذا انحطت جميع هذه النقابات الإنتاجية تقريباً وانتهت نهاية غير مشرفة . تلت ذلك فترة سنوات خمس تميزت بسوء حال التجارة وهبوط الأسعار ، ولكن الصناعة سادت روح جديدة . لم يعد الكساد أمراً لا بد من التسليم به ، وإنما أصبح الناس ينظرون إليه على أنه فترة من الركود أو التوقف قبل حلول رواج جديد .

دخلت حركة تكوين نقابات المنتجين عهدها الثانى ، وبدلاً من أن تكون هذه النقابات ظاهرة وقتية ، صارت إحدى الدعائم التى تقوم عليها الحياة الاقتصادية ، وهى تستحوذ على الميادين الواحد تلو الآخر ، وعلى رأس هذه الميادين إنتاج المواد الأولية . وفى بداية العقد العاشر كان نظام نقابات المنتجين ، ممثلاً في تنظيم نقابة الكوك التى تكونت على نسقتها نقابة الفحم قد حقق تنظيماً فنياً نقابياً يكاد لا يحتاج إلى تحسين . ولأول مرة وقع الرواج الكبير فى ختام القرن التاسع عشر وحدثت أزمة (١٩٠٠ - ٣) فى صناعتى التمدين والحديد ، وذلك فى ظل هذا النظام النقابى . وبينما بدأ ذلك أمراً جديداً فى ذلك الوقت فإن الجمهور اليوم يتلفت حوله فيرى ميادين الاقتصاد الكبيرة تعتمد بامرأاد وانظام عن عالم المنافسة الحرة ، ولكنه ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها من المسائل المسلم بها ، ويعدها قاعدة عامة .

وما تقدم نستطيع تمييز المراحل الرئيسية فى تاريخ الاحتكار :

(١) ١٨٦٠ - ٧٠ وهى فترة بلغت فيها المنافسة الحرة ذروتها وكان

الاحتكار في بده تكوينه ولا يكاد يكون مملوياً .

(٢) بعد أزمة سنة ١٨٧٣ ناس نشاطاً في إنشاء نقابات المنتجين ، ولكنها لازالت استثناء للقاعدة العامة ولم تزد عن كونها ظاهرة مؤقتة .

(٣) الراج في نهاية القرن التاسع عشر وأزمة (١٩٠٠ - ١٣) وهنا تصبح نقابات المنتجين إحدى أسس الحياة الاقتصادية بأسرها .

لقد تحولت الأعمال إلى سيطرة احتكارية استعمارية (أي إمبريالية) وتتفق نقابات المنتجين فيما بينها على شروط البيع والبيع ، وتقدم الأسواق ، وتحدد مقدار إنتاج السلع ، وتعين الأسعار ، وتقسّم الأرباح بين المشروعات المختلفة .

بلغ عدد مناب المنتجين بالملياً ٢٥٠ نقابة في عام ١٨٩٦ ، ٣٨٥ في سنة ١٩٠٥ ونصم ١٢٠٠٠ شركة ، غير أن ، مع أن هذا التقدير دون الحقيقة ومن الإحصائيات التي اقتصرت على الصناعة الألمانية يصح أن ١٢٠٠٠ من المشروعات الكبيرة يجب أن يستغل أكثر من نصف القوة المعدنية وال كهربية المستخدمة في البلاد كلها ، وبلغ عدد الشركات الموحدة في الولايات المتحدة ١٨٥ ، ١٩٠٠ ، ٢٥٠٤ (١٩٠٧) وتنقسم لأقسامات الأمريكية كافة المشروعات إلى ثلاث طبقات من حيث تعيينها إلى فرد أو شركات خاصة أو شركات عامة (corporations) وكانت الأخيرة ٢٣,٦ (١٩٠٤) ٢٥,٩٤ (١٩٠٩) أي أكثر من ربع المجموع الكلي للمشروعات الصناعية ؛ وكانت تستخدم من الأيدي العاملة كلها ٧٠,٦ (١٩٠٤) ٧٥,٦٤ (١٩٠٩) (أي ما يربو على ثلاثة أرباع العمال) ؛ وبلغ إنتاجها السنوي في نفس العامين ما قيمته ١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ١٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات أي ما يوازي ٧٣,٧ ٪ ٧٩,٠ من قيمة إنتاج المشروعات الصناعية .

وعالمياً ما يسيطر نقابات المنتجين والشركات الموحدة على سبعة أو ثمانية أعشار الإنتاج الكلي في فرع معين من الصناعة كما هو الحال في نقابة الفحم

أية قيمة في أول أمرها ، ولهذا أدخل عليها مهندسو الشركة التعديلات اللازمة ، وفي نهاية سنة ١٩٠٦ تأسست شركتان تابعتان بقصد الحصول على براءات الاختراعات . وأُنشأت شركة الطباق الموحدة لنفس الغرض معاهل السبك وورش الآلات ومحال التصليجات . ويبلغ متوسط عدد العمل في إحدى هذه المنشآت ، وهي في بروكلين ، ٣٠٠ عامل ، وهناك تجري التجارب على الاختراعات المنصلة بصناعة السحار والسيجار والشوق والغائف لتعبئة من لصفيح والعلب ، وفيها كذلك يعملون على إنقاذ الاختراعات . « وتستخدم شركات موحدة أخرى مهندسين من طراز خاص لابتداع وسائل وعمليات جديدة في الإنتاج ، واختبار أعمال التحسين الفنية ، ويمنح اتحاد الصلح بالولايات المتحدة — المشار إليه آنفاً — الإجازات لعمله ومهندسيه إذا وافقوا إلى اختراعات تؤدي إلى زيادة الكفاية الفنية ، وتحسين الآلات ، وخفض النفقات » .

وفي الصناعة الألمانية الكبيرة كصناعة المواد الكيماوية التي تقدمت تنمداً واسعاً في العقود القلائل الأخيرة ، يجري تنظيم التحسينات لفمية طبقاً لنفس الأسلوب . ففي سنة ١٩٠٨ ترتب على عملية التركيز قيام مجموعتين رئيسيتين قاربتا أن تكونا احتكاريين . وكانت المجموعتان تمثلان في أول الأمر « محالفات ثنائية » بين زوجين من المصانع الكبيرة رأس مال كل منهما ما بين ٢٠ ، ٢١ مليوناً من الماركات . فهناك من جهة مصنع «يسنر» السابق في هوشن ومصنع كاسل برونكفورت الواقعة على نهر المين ، وهناك من جهة أخرى مصنع الألبين (مادة تستخدم في صناعة) والبودا في لذيجهسهاغن وبار (السابق) في إلفريد . وفي سنة ١٩٠٧ عقدت إحدى المجموعتين اتفاقاً مع مصنع آخر ، كما حدث المجموعة الأخرى حدودها في سنة ١٩٠٨ . وقد ترتب على ذلك تكوين « محالفتين ثلاثيتين » رأس مال كل منهما من ٤٠ إلى ٥٠ مليون مارك . ثم تقاربت هذه المحالفات بقصد التناغم على الأسرار وما إلى ذلك . (١)

(١) ذكرت المصطلح يوتيه سنة ١٩١٦ نياً لإنشاء شركة موحدة ضخمة أهم الصناعة الكيماوية في ألمانيا .

تتحول المنافسة إلى احتكار، والنتيجة المترتبة على هذا هي التقدم الكبير
محو استطاع الإنتاج بالطابع الاجتماعي Socialisation، وصفة خاصة تصحیح
عملية الاختراعات والتحصينات الفنية ذات صبغة اجتماعية (socialised) -
ليس هذا هو الشكل القديم من المنافسة الحرة بين مصانع منفردین لا
اتصال بينهم، وينسجون السلع لسوق مجهولة لهم. ولقد بلغ التركيز درجة
تحمّل من المستطاع عمل تقدير تقريبي لكافة مصادر المادة الأولية (كرواسب
الحديد الخام مثلا) لا في دولة واحدة أو عدة دول مجتبت، بل في العالم
أجمع كما سبى به مدفین. ولا يقتصر الحال على هذه التقديرات، بل إن
هذه الاتحادات الاحتكارية الضخمة استحوذت على مصادر المواد الأولية.
وفي الوقت ذاته يمكن صفة فريضة تقدير طاقة الأسواق على استيعاب
المنتجات. وتنفق الاتحادات الاحتكارية هذه على تقسيم الأسواق فيما
بينها، وتحتكر قوة العمل، وتستخدم أكفأ المهندسين، وتستولي على
وسائط النقل كالسكك الحديدية في أمريكا والشركات الملاحية في أوروبا، كما
أن الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية تصل إلى أبواب شبه أسوار إلى حدود
وها لإنتاج دواء اجتماعي. ونجدت الرأسماليون ربحاً عظيماً إلى دائرة
الخطام الاجتماعي الحديد الذي يمثل الامتياز من المنافسة الحرة الممنوعة إلى
ذلك المظهر الاجتماعي الخاص، إن الإنتاج يصير اجتماعياً في صفة، أما
لا مملأك قبيل خاصاً وهي أدوات الإنتاج الاجتماعية مسكيات أمر
قبيل من الأفراد إن هيكل المنافسة الحرة المعروف به رسمياً بطل قائم،
ولكن، صفة لاحتكارات القليلة على بقية السكان شتد مرة ويصبح
من الصعب احتياها وقد ألف لاقصادي الألماني كستمر كتاباً في موضوع
النضال بين نقابات المدحجين والمشتروعات الخارجية عنها وجعل عنوانه «التنظيم
الإحصائي». وكان جبريلو دعاه «الخصوع الإحصائي لسيطرة الاتحادات
الاحتكارية» حتى يظهر الرأسمالية في الثوب الذي يبدو فيه الآن
وزرع نمجه اكتسب على الأقل في أنه نصف من مجموعة من الأساليب

الحديثة والمتحضرة التي تدعى إليها الهيئات المتحدة الاحتكارية في سميرنا
وجوهدها نحو « التنظيم » ويمكن تلخيص هذه الأساليب فيما يلي

(١) قطع موارد المواد الأولية وهذا الإجراء من أهم الوسائل
لإرغام المشروعات على الانضمام إلى الكارتل

(٢) وقف مورد العمل عن طريق « المحامات » أو بعبارة أخرى لانهاءات
التي تعقد بين رُبب الأعمال وتحددات العمل وتتعهد لاحيرة تقتضهاها ألا
تسمح لأعضائها بالعمل إلا في المشروعات الأعضاء في ثقافة لمحتجين

(٣) منع البيع التي تسيطر عليها من يتعاملون مع الموردين

(٤) إغلاق المنافذ التجارية

(٥) الاتفاق مع المشتري على قصر مشترياتهم على المنتجات وحدها

(٦) خفض الأسعار بطريقة منتظمة بحيث يؤدي ذلك إلى دمار الشركات

« الخارجية » عن دائرة المنافسة . وفي سبيل ذلك هذه العينة تعاقب
لمحتجين الملايين كي يبيع السلع بأقل من تكاليف إنتاجها كما حدث عند
خفض سعر البرين من ٤٠ إلى ٢٢ ماركاً في إلى نصف تقريباً

(٧) وقف الاعتمادات

(٨) المقاطعة .

هكذا لم يعد هناك وجود لفرقة بين الصناعة الصغيرة والصناعة
الكبيرة ، أو بين المشروعات المتقدمة منها والمشروعات التي دوسها في هذه
الناحية . إن ما تلقاه الآن عبارة عن احتكارات تسمى إلى حق من لإبرص
اسلطاتها ويخضع لإرادتها . وبما لداكروفي عبارات الكونت توصلح لما
نظرة الاقتصاديين من رجال المدرسة البورجوازية إلى هذه العملية . « وحتى
في المجال الاقتصادي الخالص منس اليوم تحولاً من النشاط التجاري بمعناه
القديم إلى النوع القائم اليوم على التنظيم والمضاربة ، فلم يعد أعظم النجاح
من نصيب التاجر الذي يستطيع بماله من خبرة فنية ودرة تجارية أن يقدر

حاجة المشتري وهذا شير بطريقة معاملة الطلب السكان في النفس . لقد أصبح هذا المحاح حليف لفرد ذي المقررة في مضمار المصارفة (؟) الذي يستطيع أن يقدر مقدماً أو على الأقل يستشف ما يمكن أن نصير إليه هام الإدارة ، وما هناك من احتمالات لتطور العلاقات بين المشروعات الفردية والمصارف .

ومعنى هذا ما نلاحظه التي يقومها الناس ، رغم أن إنتاج السلع ما زال « سيد » المبدن ومتمراً أساس الحياة الاقتصادية ، فإن تطور الرأسمالية بلغ مرحلة عندها معرضت نفس مبدأ إنتاج السلع للتقويض وأصبحت الأرباح الوفيرة تتسرب إلى جيوب عابرة من التلاعب المالي . وفي أساس هذه الطرق الخادعة والتلاعب نجد عناصر الإنتاج ذي الصيغة الاجتماعية ، وإن كان تقدم الرأسمالية البائع الذي أدى إلى هذه النتيجة تذهب ثمرته كلها أصبح المصيرين والمغامرين . وسنرى أن هذه « لأساليب دتها » هي أي تحمل دعوة لرجعية وصغار المورجوارية — في معرض نقد الإمبريالية — يحثون بالعودة خطوة إلى الوراء ، والرجوع إلى عهد المنافسة « الحرة » ، « السلمية » ، « العزيمية » .

ويقول كسندر « إن استمرار رفع الأسعار وهو الظاهرة المعروفة على قيسام نقابات المنتجين ، ملحوظ حتى الآن فيما يخص بأهم أدوات الإنتاج كالنحاس والحديد والموثاسيوم ، إنما لم يلاحظه مطلقاً ، مهما طالت المدة ، في حالة المصنوعات . وبالمثل يلاحظ أن الزيادة في الأرباح الناجمة عن ذلك محصورة في الصناعات التي تنتج سلع الطقة أماليا (أدوات الإنتاج) . ويبقى أن نضيف إلى هذه الملاحظة أن صناعة إنتاج المواد الأولية تستفيد من تكوين نقابات المنتجين لا من حيث ازدياد الدخل والمقدرة على امتناع الرخ مما يؤدي إلى دمار صناعة السلع التامة الصنع ، بل من حيث سيطرتها على الأخيرة ، الأمر الذي لم يكن له وجود في ظل المنافسة الحرة » .

والصناعات التي وضعنا تحتها خطاً تُظهر بوضوح جوهر المسألة التي

لا يعترف بها كذات الاقتصاد المورجوازي إلا نادراً وعلى غير رغبة منهم،
والتي يتحاشى التعرض لها في حماس أولئك الذين يدافعون اليوم عن
الانتهازية، وعلى رأس هؤلاء كاوتسكي.

إن السيطرة والعنف الذي يلازمها ويرسطها هذه هي العلاقات
التي عبر المرحلة الأخيرة في التطور الرأسمالي، وهذا ما لابد من حدوثه —
وقد حدث فعلاً — نتيجة لتكوين احتكارات اقتصادية واسعة القوة
وهناك مثل آخر عن الأساليب التي تستخدمها الاحتكارات من الميسور
بصفة خاصة على تقانات المبتكرين والاحتكارات أن تنشأ إذا كان في الاستعانة
الاستعانة ذى «جميع» مصادر المواد الأولية أو أعظمها أهمية على الأقل
ومن الخطأ أن نرى عدم إمكان قيام الاحتكارات في الصناعات الأخرى التي
يستحيل عليها التسلط على هذه المصادر وصناعة لا سمت للمادة الأولية
اللازمة لها في كل مكان، ولكنها في ألمانيا منظمة تنظيمياً قوياً حيث
كونت صناع الاسمنت تقانات إقليمية (حيث ألمانيا، وستغاليا، إلخ)،
والأسعار المحدودة هي أسعار احتكارية (٢٣٠ ٤٨٠ ماركا للحبل مع
أن سعر الإنتاج ١٨٠ ماركا)، وتدفع المشروعات رباحاً تتراوح بين
١٢ / ١٦، ويجب ألا ندسى أن «عناقرة» المصرية في العهد الحديث
يعرفون كيف يملأون حيوسهم بالأرباح لويرة إلى جانب ربحهم من
الأسهم وبلغوا المحتركون إلى كثير من الحبل حتى يحولوا دون أية منافسة
في هذه الصناعة التي تدر مثل هذه الأرباح، فتراهم مثلاً يدفعون الشائعات
الساخنة على القلق عن مركز صناعتهم، ويفشرون تخديرات بمحولة في الصحف
كأن يقولوا مثلاً «أيها المستثمرون لا تستثمروا أموالكم في صناعة الاسمنت»،
وهم يشتررون المشروعات الخارجة عن نطاق النقطة يدفع تمويلات قدرها
٦٠,٠٠٠، ٨٠,٠٠٠، ١٥٠,٠٠٠ من الماركات. والخلاصة أن لاحتكار يشق
طريقه نحو غايته دون أن يقيم ورنالاً أي اعتبار، وتنفذ أساليباً من عملية
شراء المفاسين «الربحية» إلى تدميرهم و«سحقهم» على الطريقة الأمريكية.

إن القول أن في نقابات المنتجين قصداً على الأزمات حرافة يروجها
الاقتصاديون البورجوازيون الذين يسمون جهودهم لإسهار الرأسمالية في
نوب ملائم جداب مهما كانت الأمور. إن العكس هو الصحيح لأن ظهور
الاحتكار في فروع معينة من الصناعة يزد من القوي الكامنة في الانتاج
الرأسمالي ووجه عام ، كما يعظم التفاوت بين الرأسماليين ~~في~~ حيث
درجة التقدم ، وهو الأمر الذي تتمتع به الرأسمالية . والمركز المتمركز لدى
تسخره خير الصناعات تنظيم على أساس التقنى ، وهي صناعة الثقيلة ؛
وخاصة الفحم والحديد ، يسبب ، قصداً ، من حيث التنظيم الموحد ،
في فروع الإسج لأخرى كما أوضح بذلك Leide صاحب مؤلف بمدى
مقدمة المؤلفات التي تعالج موضوع علاقة لمصرف الإلمانية الكبرى
بالصناعة .

وقد كتب ليفمان وهو من أولئك الذين لا يشعرون بالخطر مطاقاً في
دفاعهم عن الرأسمالية ، الخامس المبررات لها : كإرادتها أي نظم اقتصادي
عظم لتجسأؤه إلى المشروعات بحموفة بالخطر ، أو مشروعات الخارج ،
أو المشروعات التي تتطلب قدراً كبيراً من الزمن حتى تنمو ، أو أخيراً إلى
المشروعات ذات الأهمية المحلية .

والخطر المتردد مرتبط في الأجس الطويل ، الزيادة الدائقة في رأس المال
وهي الزيادة التي تعطف إلى السطح حتى تنساب في الخارج . . . وفي الوقت
ذاته فالسرعة الكبيرة للعامة التي يحدث بها التقدم التقني تزيد من اضطراب
التناسق بين مختلف محالى لصناعة ، وتجب القوي والأزمات . وقد اضطر
ليفمان إلى الاعتراف بأن ومن المحتمل جداً أن يشاهد الجنس البشري في
المستقبل ثورات هامة على حساب كبير من الأهمية مما سيكون له تأثير كبير
في النظام الاقتصادي . . . ومثال هذه الثورات الكهرباء والطيران . . . ويمكن
القول بصفا عامة بأن المصاراة سظم انتشارها في مثل هذه الفترة من
الانقلاب الاقتصادي والسياسي .

ومما يقوّي كثير الملل إلى التركز والاحتكار مختلف أنواع الالتزام والاقتصادية منها في أغلب الأحيان وإن لم يقتصر الأمر عليها ^(١) ومن المعبود أن نورد الملاحظات التي علق بها بيدلز على أزمة ١٩٠٠ التي رئيساً كيف كانت نقطة التحول في تاريخ الاحتكار الحديث . . قال : وإلى جانب المصانع الضخمة في الصناعات الأساسية وجدت أزمة سنة ١٩٠٠ أمامها

(١) من ارتفاع الهبات الاحتكارية للأسعار في تاريخ الصناعات الحديثة
سرعة هذه الأسعار في الارتفاع وأحياناً في انخفاضها في أسعار المواد
الأساسية للصناعة في كل من الاحتكار (١٩٢٨ - ١٩٣٦)

السنة	تسليم الاحتكار	تسليم الاحتكار	تسليم الاحتكار	تسليم الاحتكار
١٩٢٨	١٠	١٠	١٠	١٠
١٩٢٩	١٣٦	١٧٥	٩١٢	٩٣٦
١٩٣٢	١٩٢	٩١٩	١٥٤	٤٩١
١٩٣٤	٧١٣	٨٧٦	٥٤٣	١٩١
١٩٣٥	٧٨٣	٨١٧	—	٤٧٤
١٩٣٦	٧٨٦	٧٥٤	—	٥٠٩
السنة	القيمة المحتكرة	القيمة المحتكرة	القيمة المحتكرة	القيمة المحتكرة
١٩٢٩	١٦٨٧	١٩٩٩	١٦٠	١٨٩٥
١٩٣٢	١٤٢١	١٧٧٩	١٥١	٨٥٠
١٩٣٤	١٥٢٨	١١	٥٦	٥٤٣
النزول %				

وبلاحظ أمران: (١) استمر ارتفاع الأسعار الاحتكارية حتى سنة ١٩٣٩ حينما بدأ انخفاض سعر السلع الحرة (٢) سقوط الأسعار الاحتكارية في عام ١٩٤٠ كما قلنا
أعلى منه في حالة الأسعار الحرة

مصانع مصممة وفق أساليب تمتد اليوم عتيفة مهمة ، وهذه هي المصانع « الخالص » (غير الداخلة في نطاق الهيئة المتحدة) والتي تسكوت في أوج عهد الرخاء الصناعي وقد تخرج مركز هذه المشروعات « الخالص » نتيجة لمهبط لأسعار ونقص الطلب ، ولكن هذين العاملين لم يؤثرًا مطلقاً في المشروعات الكبيرة المتحدة ، أو قل ين هذا التأثير « النسبة إليها كان قصير الأمد » وبمآ لهذا ترتب على أزمة ١٩٠٠ تركيز في الانتاج أعظم مما حدث في أعقاب الأزمات السابقة كأزمة ١٨٧٣ مثلاً . فهذه الأخيرة أحدثت نوعاً من الانسحاب الطفيف « النسبة إلى المشروعات الأحسن إعداداً من غيرها » ولكن نظر لمستوى التطور الذي في ذلك الوقت لم يستطع هذا الانسحاب أن يحمل الشركات التي احتلّت الأزمة محاج في مركز احتكاري . إن مثل هذا الاحتكار مستمر الطويل الأمد يسوّف إلى حد كبير في المشروعات الصغيرة في صناعات الحديد والصلب والكهرباء الحديثة ، كما وجد بدرجة أدنى من ذلك في الصناعة الهندسية وفي صنع مشروعات من التي تشتمل في المعادن والقل وغير ذلك ، سميت طرقها الفنية المعقدة وتنظيمها الواسع المدى وعظم حجم رؤوس أموالها .

لاحتكار هذه هي الكلمة الأخيرة في « آخر مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي » ، ولكن إذا سمعنا الدور الذي تقوم به المصارف وبنوك الأمكنة التي تسكوت من مغزى الاحتكارات الحديثة وفوقها ، تسكون غير ودية أو كافية .

(١) ومما في التقديرات ما بين الماركات في سنوات ما بعد الحرب : ١٩٣٤) ١٠٢٩
١٦٨ (١٩٣٩) ١٦٤ (١٩٣٠) ٩١ (١٩٣٤) ٥٠ لم يوجد في ١٩٣٤) ٧٠ سر الحد
سنة ١٩١٢ راجع إلى التضخم الذي سبب نقص قيمة الودائع مقدرة بـ ٥٠ وحدة

مارك كان مبيع ٢,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مقسما بين ٥٧ مصرفا رأس مال كل ٠٠٠ ماير و
على عشرة ملايين من الماركات. وفي الجدول التالي بيان تكميلية توزيع الودائع
بين المصارف كبرها وصغيرها :

النسبة المئوية لمجموع الودائع الكلى (١)

في ١٠ ارف ر من المبيع كبرى	في ٤٨ مصرفاً رأس مال كل مئة من مليون مارك	في ١١٥ مصرفاً توزيع رأس مال التي يقل رأس مال كل منها عن مليون مارك	المصارف الصغيرة
١٩٠٧ - ٨	٣٢,٥	١٦,٥	٤
١٩١٢ - ١٣	٣٦	١٢	٣

ومن هذا يتضح أن المصارف الصغيرة تسحقها رميلاتها الكبرى التي
تمت ٩ منها ما يقرب من نصف مجموع الودائع. ولكن يلاحظ أن ما لم يدخل
في حسابها كثير رأس التفاضيل ذات الأهمية كتحويل عدد من صغار المصارف
إلى «فروع تابعة» لأكبرها. أ. ب. ، وليرجى الحدوث عن هذا الأمر .

١٩٢٥	٥٤٠	٢٩٣٣	٦٦
١٩٢٧	٥٩٦	٣٧	٣٤
١٩٢٩	٠٧٠	٣٢٥	
١٩٣١	٦٥٠	٣٤٥	

الودائع في مصرف الأ. ب. (بلايين الماركات)

السنة	المجموع الكلى الودائع	في ٩ مصارف من ب. كبرى	في ٩ مصارف من ب. كبرى
١٩١٢	١٠	١	١٠
١٩٢٧	١٤	٨	١٠
١٩٢٩	١٧,٥	١١,٥	١٠
١٩٣١	٩,٨	٥,٨	١٠

قدر شولز جافرتير (في حتم ١٩١٣) الودائع في مصارف براين التسع الكبرى بمحسة آلاف ومائة مليون مارك ، يضاف مجموع الودائع الكبرى عشرة آلاف مليون . ثم قال ، مدخلا في حسابه رأس مال هذه المصارف إلى جانب الودائع التي لها ، كانت المصارف التسع الكبرى براين مع المصارف المرتبطة بها (affiliated) تتحكم في مائة سنة ١٩٠٩ في ١١,٢٧٩,٠٠٠,٠٠٠ مارك أي حوالي ٨٣ / من مجموع رأس المال المصرفي ألمانيا . ويسمى هذا البنك الألماني Deutsche Bank مع المصارف المرتبطة به على ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك تقريباً ، وهو يمثل إلى جانب إدارة البنك الحديدية الروسية أعظم شكل للتجمع اللامركزي لرأس المال في العالم القديم .

وقد أكدنا الإشارة إلى المصارف « المرتبطة » إذ هي من أهم مظاهر التركيز الرأسمالي الحديث . فملشروعات الكبيرة وبخاصة المصارف ، لا تنفد عند حد الامتصاص الكامل لها هو أقل مما شأنه أن إليها لتضمها إلى ديم ومحصصها طبيعتها ومدخلها في نطاق مجموعتها أو « مؤسستها » (Konzern) إذ شدا التعبير الفني) — وذلك بالقض على حصص من رؤوس أموالها وشراء أو تبادل أسهمها ، والتحكم فيها عن طريق نظام من الاعتمادات ، وما إلى ذلك . وقد وضع الأستاذ ليفمان مؤلفاً مهماً في ٥٠٩ صفحة يصف النوع الحديث من الشركات الفانصة والمالية ، وأصاف إلى مادة أولية لم يوضحها ههنا كاملاً تأملات « نظرية » نافذة من حيث قيمتها الذاتية . وسكن كتاب المصرفي ريسر عن المصارف الألمانية يقدم لنا أوضح مثل عما يترتب على نظام « القبض » من نتائج بالفسحة إلى التركيز . وفيل أن مدرس ومحلل أوردته يحمل منا أن نقبض مثلاً على الصوة على النظام الآنف الذكر

تعد مجموعة « البنك الألماني » من أكبر المجموعات التي لم تسكن كبرها ولكن يقضى لما تنفع الانسجة والطيوط التي تصل ما بين مصارف هذه المجموعة ترى من الضروري أن يميز بين « الحصص المملوكة عن طريق نظام القبض » التي من الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، أو بمعنى آخر بين (جمعية ناشت

الصغرى للبنك الألماني (في الدرجات الأولى والثانية والثالثة ، وإذا فعل
ذلك نحصل على الصورة التالية :

يملك البنك الألماني « حصصاً »

دائمة	لاحل غير مسمى	من حين إلى آخر	المجموع الكلي
في ١٧ مصرفاً	في ٥ مصارف	في ٨ مصارف	في ٣٠ مصرفاً
منها ٩ لها أسهم في ٣٤ أخرى		منها ٥ مصارف لها أسهم في ١٤ أخرى	منها ٤ مصرفاً تملك أسهماً في ٢٨ أخرى
منها ٤ لها أسهم في ٧ أخرى		منها ٩ مصرفان لها أسهم في مصرفين آخرين	في ٩ أخرى

و يدخل في عدد المصارف الثمانية التي تقع « البنك الألماني » في
« الدرجة الأولى » ، « من حين إلى آخر » ثلاث مصارف أحادية ، وهي
Wiener, Bankverein ، « النمسا » و « بنت سيبيريا التجارية » و « البنك
الرومى للتجارة الخارجية » والآخران روسيان . وهكذا نجد أن مجموعة
البنك الألماني تضم ٨٧ مصرفاً بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وضماً جزئياً
أو كلياً . ويتراوح رأس مال هذه المجموعة وما تتحكم فيه ما بين ألفين وثلاثة
آلاف مليون مارك . ومن الواضح أن مصرفاً على رأس مثل هذه المجموعة
ويمقد إتقافاً مع ست مصارف أخرى لا تقل عنه شأنًا ، إلا قليلاً بقصد إحراء
العمليات الضخمة والرابحة كترويج أو طرح قروض الدولة ، لا يمكن أن
يعمد مجرد « وسيط » بل هو إتحاد من نفر قليل العدد من المحتكرين .
والمبانيات التالية والمقتبسة مع الإيجاز من مؤلف ريسر تدل على السرعة التي
تمت بها عملية تركيز المصرفية في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية
القرن العشرين .

مصارف بولن الست الكبرى (١)

التاريخ	مروع بالملايا	مصرف لودنغ ومكاتب الصرف (الكنيو)	الحصص الدائمة (بطريق) القسم والمصارف الالمانية المساهمة	مجموع المؤسسات
١٨٩٥	١٦	١٤	١	٢٧
١٩٠٠	٢١	٤٠	٨	٨٠
١٩١١	١٠٤	٣٧٦	٦٣	٤٥

هكذا نرى الامتداد السريع لشبكة دقيقة من القوات تغطي البلاد بأمورها عاملة على تركيز كافة رؤوس الأموال ولإيرادات ، وتحويل أموال وألوف من المشروعات الاقتصادية المتفرقة إلى وحدة رئيسية ذات طابع قومي ، ثم إلى وحدة اقتصادية دولية . هذه «اللامركزية» التي يتحدث عنها شولز جافرتير المدافع عن الاقتصاد المورجوارى معناها أن عدد متزايداً من الوحدات الاقتصادية «المستقلة» استقلالاً نسبياً من قبل أو الوحدات «المحلية» مساواة أدق ، يجمع لمركز واحد . هذه اللامركزية إن هي في الحقيقة إلا «مركزية» تمثل ازدياد أهمية الدور الذي يسطع به هذا الأمر من كبار المحتكرين ، والقوة التي يتحكم فيها

هذه «الشبكة المصرفية» أدق وأشد توثقاً في البلاد الإقدم عهد بالأممالية . فقد كان فانخلترا (ومعه) رأسمال ٧١٥١ من مروع لمصرف في سنة ١٩٠٠ ، وكان لكل مصرف من أربعة مصرف كبرى أكثر من ٢٠٠

(١) وفيما يلي بيانات عن سنة ١٩٢٣ حسب الترتيب ذاته :

٨٢٢ ٤٤٩ ٣٦٥ ٧٣ ٨٤٤

(وعدا لا تشمل بنك Commerz und Privatbank لدى كل من ٣٩٥ و ٢٠٠ في سنة ١٩٢٣).

فرع (٤٤٧ — ٦٨٩) ، وكانت هناك أربعة مصارف أخرى لكل منها أكثر من ٢٠٠ فرع ، ١١ مصرفاً لكل واحد منها أكثر من ١٠٠ فرع .
وفي فرنسا نجد أن المصارف الثلاثة الهامة (وهي Société Générale ، Crédit Foncier ، Comptoir National d'Escompte de Paris) قد مدت نطاق قروعهما بالشكل الآتي (١) :

السنة	عدد القروع والمكاتب				رأس المال (بملايين ماركات)
	في الأقاليم	في باريس	للمجموع الكلي	المملوك	المقترض
١٨٧٠	٤٧	١٧	٦٤	٢٠٠	٤٢٧
١٨٩٠	١٩٢	٦٦	٢٥٨	٢٦٥	١٢٤٥
١٩٠٩	١٠٣٣	١٩٦	١٢٢٩	٨٨٧	٤٣٦٣

وكي يبين لنا ريسر « الصلات » التي لمصرف كبير حديث ، يمدن بالأرقام التالية عن عدد الخطابات الصادرة من و ب و ردة إلى مصرف ديمكو ونحو ذلك ، وهو من المصارف الهامة (ألمانيا والعالم) ، ويبلغ رأس ماله ٣٠٠ مليون مارك سنة ١٩١٤ .

السنة	المكالمات الواردة	المكالمات الصادرة
١٨٥٢	٦١٣٥	٦٢٩٢
١٨٧٠	٨٥,٨٠٠	٨٧,٥١٣
١٩٠٠	٥٣٣,١٠٢	٦٢٦,٠٤٣

(١) وازن هذا الجدول بالبيانات التالية :

٧٢١٥	٥٦١	٣٢١٦	٢٨١	٣٠٣٥	١٩٣٠
٥٣٤٤	٥٦١	٣٤٣٠	٢٧٨	٣١٥٢	

(وهذا التقصير راجع إلى سحب ودائع أثناء الأزمة) .

وبلغ عدد الحسابات الجارية في بنك السكريدى ليونيه ، وهو المصرف الباريسى الكبير ، ٢٨,٥٣٥ سنة ١٨٧٥ ، ثم زاد هذا الرقم إلى ٦٣٣,٥٣٩ سنة ١٩١٢ .

هذه الأرقام البسيطة المظهر خير من الشروح المطولة لأنها تبين لك كيف عمل تركر رأس المال وعمو سرعة تداول الأموال في المصارف على تغيير مقضى وطبيعة المصارف وطبيعتها تغيراً أساسياً . فالعدد الكبير المتفرق من أصحاب رؤوس الأموال يتجمع وينحول إلى رأسمالى « جماعى » collective واحد . حينما تقوم المصارف بإجراء الحسابات لعدد قليل من الرأسماليين فانها تزاول عملية مبنية ومساعدة محنة ، ولكن إذ يتسع نطاق هذه العمليات انساءً هائلاً ، نجد أن حصة من الرأسماليين تتحكم في جميع العمليات التجارية والصناعية لمجتمع الرأسمالى بأسره . هذه الفئة الصغيرة المدد عن طريق علاقتها المصرفية والحسابات التى تحريها والعمليات المالية التى تقوم بها تستطيع أن تتأكد بالضغط من مركز الرأسماليين ، ثم تسيطر عليهم وتؤثر فيهم وذلك بتسهيل الاعتمادات أو عرققتها ، وأخيراً فهى تحدد مصيرهم تحددأ تماماً وتعين دخلهم . وتحدد من رأسمالهم أو تسمح بزيادته وزيادة سريعة وبأسية هائلة الخ . . .

أشرنا إلى رأس مال بنك ديسكونو حسنة ائت ، وهذه الزيادة في رأس ماله تمثل لنا إحدى حوادث الصراع في سبيل الرعامة بينه وبين البنك الألماني وكلاهما من أعظم مصارف ولين . فى سنة ١٨٧٠ كان رأس مال البنك الألماني وهو مؤسسة حديثة ١٥ مليوناً من الماركات ، رأس مال الآخر ٣٠ مليوناً ولكن فى سنة ١٩٠٨ أصبح رأسمالهما ١٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الماركات على التوالي . وفى سنة ١٩١٤ زاد رأس مال الأول إلى ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ، أما الثانى فوصل رأسماله إلى ٣٠٠ مليون لأنه استطاع أن يمتص مصرفاً هاماً جداً وهو المعروف باسم Seiffhausenshen Bankverein . وبطبيعة الحال كلما استمر هذا التصل في سبيل الرعامة ،

تتميل الميل بالمصرفين إلى عقد « اتفاقات » فيما بينهما تكون أكثر استقراراً وأطول أمداً . . هذا النوع من المصرفية يحمل بعض المنحصرين في دراسة المسائل المصرفية على استخلاص النتائج الآتية ، وإن كانت نظرتهم إلى المسائل الاقتصادية لا تختلف عن وجهة نظر الإصلاحيين المورجوازيين .
لأشد اعتدالا وحذراً . فقد علفت صحيفة « البنك » الألمانية على ازدياد رأس مال مصرف ديسكونتو حششتافت إلى ٣٠٠ مليون مارك قالة : « إن المصرف الآخرى ستطالك نفس السيل ، وعمور الوقت سيهبط عدد الشفائة رحل الذين يحكون ألمانيا اقتصادياً إلى ٢٥٠ ، بل وإلى أقل من ذلك . وليس من المنتظر أن يقتصر هذا الاتجاه الجديد نحو التركيز على المصرفية وحدها لأن الصلات الوثيقة القائمة بين مصارف معينة ، تتضمن طبيعة الحال تقارب المؤسسات الصناعية التي تظاهرها وترهاها هذه المصارف . . . وحمصحو يوماً وقد عرنا الدهشة إذ لا نجد أمامنا سوى شركات موحدة ، ونواحيها ضرورة استبدال الإحتكارات الحكومية بإحتكارات خاصة . وعلى كل حال ليس لنا ألا نلوم أنفسنا إذ سمحنا للأمر أن نجرى في المجرى الذي احتظنه ، وإن عجل بذلك قليلا التلاعب به وس الأموال » .

هذا مثل طيب يوضح قصور الصحافة المورجوارية التي لا تختلف عن علم البورجوارية إلا من حيث أن الأخير أقل أمانة وبمجاهد في سبيل إحقاق المسائل الأساسية . ليس من العجز أن « تمررنا الدهشة » من نتائج التركيز . وأن نلوم حكومة ألمانيا الرأسمالية أو المجتمع الرأسمالي (أي أنفسنا) ، وأن نحشى أن إدخال السندات والأسهم قد « يعطل » عملية التركيز ، كما يرى Tschierschky الإخصائي في شئون نقابات المنتجين ، ولدى سدى الخوف من الشركات الموحدة الأمريكية ويفصل عليها نقابات المنتجين الألمانية بحجة أن الأخيرة ، بخلاف الأمريكية ، لا تسرع بالتقدم الفني الاقتصادي إلى درجة فائقة عن الحد ؟

غير أن الحقائق تظل كما هي . حقيقة لا تعرف ألمانيا الشركات الموحدة وليس لها سوى نقابات المستحقين ، ولكن لا يحكم ألمانيا اليوم سوى ثلاثمائة من كبار أرباب المال وعدددهم يقتصر على الدوام . ومهما يكن من أمر ، ومهما كانت القوانين الخاصة بالمصارف ، فإن هذه الأخيرة في الدول الرأسمالية تزيد إلى حد كبير من حدة وسرعة مركزة رأس المال وتكوين الاحتكارات .

لقد ذكر ماركس مسبقاً نصف قرن في كتابه رأس المال « أن النظام المصرفي ، يمثل في حقيقة أمره نظام محاسبة شامل ونظام توزيع لأدوات الإنتاج على نطاق اجتماعي ، ولكن هذه الوظيفة التي يقوم بها وظيفة من حيث الشكل فقط لا من حيث الجوهر » (١) .

والأرقام التي اقتبسناها مبينة تصحح رأس المال ، وازدياد عدد فروع أكر المصارف ومكاتبها وحساباتها الجارية الخ ، تقدم لنا صورة محسنة عن « عملية المحاسبة الشاملة » هذه بالنسبة إلى الطبقة الرأسمالية كلها ، وإن لم يقتصر الأمر على الرأسماليين لأن المصارف تجمع ، ولو نصف مؤقتة ، جميع أنواع الإيرادات المالية لصغار رجال الأعمال وموصى المكاتب والمئة العليا من الطبقة لعامة . والنظام المصرفي « توزيع شامل لأدوات الإنتاج » الأمر الذي هو ، من الناحية الشكلية ، نتيجة تطور المصارف الحديثة التي يتحكم أعظم أهمية في أوف الملايين ، مع أن عددها قليل إذ يتراوح في فرنسا بين ٦٠٣ مصارف ، وفي ألمانيا بين ٨٠٦ مصارف . غير أن الواقع يثبت أن هذا لتوزيع لأدوات الإنتاج ليس شاملاً وإعما هو ذو صبغة خاصة أي يطابق مصالح رأس المال الكبير ، ورأس المال الاحتكاري

(١) كارل . ماركس : رأس المال ج ٣ ص ٧١٢ حصة C H Kerr . وهذه الطبعة ترجمت بتسمية (Verteilung der produktionsmittel) على أن معناها توزيع المنتجات . وفي القطع المذكورة في أصل هذا الكتاب صرح أيضاً بمحتسار ماركس « توزيع أدوات الإنتاج » .

« المصرفية » التي تقوم بها إدارة البريد ، إذ يساور سادة العالم المصرفي الخوف من أن ينقض عليهم الاحتكار الحكومي خلسة ومن مصدر لا يتوقعونه . ومما لا جدال فيه أن هذا الخوف لا يمدو كونه تنافساً بين رئيسي إدارتين في مكتب واحد ، إذ من جهة يسيطر نفس سادة المصارف فعلاً على البلايين التي في عهدة صناديق التوفير ، كما أن الاحتكار الحكومي من جهة أخرى وسيلة لزيادة ضمان دخل أرباب الملايين الذين على حافة الإفلاس في فرع أو آخر من فروع الصناعة .

إن هذا التحول من الشكل القديم للرأسمالية الذي سادت فيه المنافسة الحرة إلى المظهر الحديث لها حيث يغلب الاحتكار ، إنه يتميز — إلى جانب أمور أخرى — بتناقض أهمية البورصة ، وفي هذا تقول مجلة « البنك » الألمانية : « لم تعد البورصة منذ عهد طويل وسيط التبادل الذي لا غنى عنه كما كانت قديماً حيث لم تكن المصارف قادرة أن تحمل الحساب الأعظم من الأوراق التي تصدرها تحت تصرف عملائها . إن كل مصرف عبارة عن بورصة ، وكلما زاد حجم المصرف وعظم نجاح تركز المصرفية ، زاد صدق هذا المثل » .

و ، بينما نجد أن البورصة في المقعد الشامن ، وهي إذ ذلك في عنقوان شامبا (١) ، قد افتتحت عصر نهوض الصناعة في ألمانيا ، فإن المصارف والصناعة اليوم قادرة (أن تفعل نفس الشيء بمفردها) . إن سيطرة مصارمها العظمى على البورصة ليست سوى وسيلة للتعبير والدلالة عن الدولة الألمانية الصناعية المنظمة تنظيمها كاملاً . فإذا كان المجال الذي تنفذه فيه الفوائز الاقتصادية من تلقاء ذاتها قد قيد هكذا ، وإذا كان المجال الذي تنظمه المصارف بنفسها قد اتسع اتساعاً كبيراً ، فإن المسؤولية القومية الاقتصادية الملقاة على عاتق عدد صغير من الرؤوس المدبرة تزيد إلى الأ-

(١) هذه إشارة تدل على الدماء إلى الانهيار الذي وقع سنة ١٨٧٢ وإلى المضاع التي صحت توزيع الشركات .

نهاية . هذه ما كتبه الاستاذ شولز جافرتز ، وهو ممن يلتزمون المعاذير
للإمبريالية الألمانية ، والتي يمدد الإمبرياليون في كل مكان حجة ، والذي
يحاول أن يقفل إحدى « التفصيلات » وهي أن هذا « التنظيم الواعي »
للحياة الاقتصادية بواسطة المصارف عبارة عن صلب الجمهور بواسطة حفنة
من المحتكرين « المظمين تنظيميا كاملا » . ليست مهمة الاستاذ البورجوازي
أن يكشف الغطاء عن آلة النظام المالي ، وأن يفشى الأساليب التي يتبعها
المحتكرون الماليون ، ولكن مهمته تنحصر في أن يعرض ذلك كله في
خوء ملائم .

وبنفس الطريقة نجد ريسر المصرفي والثقة الأكبر في الشؤون الاقتصادية
يتلاعب بالعبارة التي لامع لها وهو يفسر حقائق لاسبيل إلى إنكارها ،
فهو يقول : « إن البورصة تفقد بانتظام وإطار ذلك المظاهر الذي لا غنى
عنه للتجارة ولصناعة بوجه عام وتبادل الأوراق المالية بوجه خاص ، ونقص
بهذا المظهر كونها المقياس والمظم التلقائيين للحركات الاقتصادية التي تتم
وتميل إليها » .

ومعنى هذا بمباراة أخرى أن الرأسمالية القديمة ، ورأسمالية عهد الصناعة
الحرية آخذة في الزوال هي والبورصة تلك الأداة المنظمة للصناعة لها
وإذ يحدث هذا تظهر مكانها رأسمالية جديدة ذات مظاهر مختلفة لمرحلة
انتقالية هي مزيج من المنافسة الحرة والاحتكار . وهنا يتبادر السؤال الآن
إلى ذهن : إلى أي سبيل تقودنا الرأسمالية في هذه المرحلة « الانتقالية » ؟
ولكن الباحثين من علماء المدرسة البورجوازية يخشون إثارة هذا السؤال .
« منذ ثلاثين سنة خلت كان أصحاب الأعمال في ظل المنافسة الحرة فيما
يسمونه يقومون بتسعة أعشار العمل الاقتصادي لدى هو خارج نطاق العمل
اليدوي . أما اليوم فإن تسعة أعشار هذا « العمل العقلي » الاقتصادي
يتولاه « نفر من المواطنين » والمصرفية هي في مقدمة هذا التطور . هذا
الاعتراف من حاسب شولز جافرتز ليدفعنا إلى التساؤل مرة أخرى عما تؤدي

بما إليه هذه الرأسمالية في مراحلها الاحتكارية الاستعمارية .

وبين المصارف القليلة العدد التي نجدها على رأس الاقتصاد الرأسمالي . نتيجة عملية التركيز نلاحظ بطبيعة الحال اتجاهاً واضحاً مدوساً نحو عقد اتفاقات احتكارية أي نحو إنشاء شركة مصرفية موحدة . ففي أمريكا لا توجد أسمة مصارف ، وإنما هناك مصرفاً روكفلر ومورجان الكبيران والذين يسيطران على رأس مال قدره أحد عشر بليوناً من الماركات . وقد سبق أن أشرنا إلى اندماج مصرف Schaffhausenschen Bankverein في مصرف Disconto Gesellschaft ، وقد علقنا صحيفة فريكنفورث ريتونج لسان حال مصالح المورصة عن الحادث بقولها « إن حركة تركيز المصارف آخذة في تضيق دائرة المنشئات التي يتسنى الحصول منها على اعتمادات كبيرة ، وهذه الظاهرة تؤدي بالتالي إلى زيادة تبعية الصناعة الكبيرة ولعدد قليل من المجموعات المصرفية . ونظراً للعلاقات الداخلية بين الصناعة والمالية يرى كيف تقيّد حرية حركة الشركات الصناعية التي هي في حاجة إلى رأس المال المصرفي ، ولهذا السبب ترقب الصناعة الكبيرة تسكنل المصارف المترابدة في شركات موحدة بمواطف محتلطة . وفي الواقع لقد شاهدنا مراراً وتكراراً اتفاقات ممية تعقد بين المنشئات المصرفية الفردية العظمى وهدفها وغايتها تحديد المنافسة وتقييدها » . وهكذا نرى مرة أخرى أن الاحتكار هو المرحلة الأخيرة في تطور المصارف .

إن العلاقات الوثيقة القائمة بين المصارف والصناعة هي ذات الأشياء التي تبرز بوصفها عظيم الدور الحديدي الذي تصطبغ به المصارف ، ذلك أنه عند ما يحسم مصرف كميالة لشركة صناعية أو يفتح لها حساباً حارياً الحج فإن هذه العمليات ، كل منها على حدة ، لا تقلل من استقلال الشركة ، ولا يتمدى عمل المصرف القيام بالوساطة المتواصلة . ولكن عندما تتصاعف هذه العمليات وتصبح متصلة مستمرة ، وعندما « يجمع » المصرف في يده مقادير طائلة من رأس المال ، وحينما يتمكن عن طريق

الحساب الجارى من الاطلاع على مركز عميله الاقتصادى — وهو ما يحدث فعلاً — نقول إنه فى هذه الحالات جميعها يزداد الرأسمالى المشتغل بالصناعة اعتماداً كلياً على المصرف وتبعية كاملة له .

وبحذاء هذه العملية ينفصاً بين المصارف والمشروعات الصناعية والتجارية الكبرى «اتحاد شخصى» وثيق العرى، ويمتزج كل من الجانبين بالآخر عن طريق الاستحواذ على الأسهم وتعيين مديرى المصارف فى لجان الاشراف (أو مجالس الادارة) التابعة للمشروعات الصناعية والتجارية ، كما يحدث العكس كذلك . وقد جمع الاقتصادى الالمانى ييدلر بيانات وافية جداً عن هذا الشكل من أشكال تركيز رأس المال والمشروعات . ومثال ذلك أن مديرى ست من أكبر مصارف برلين كانوا يمثلونها فى ٣٤٤ شركة صناعية ، كما اشترك أعضاء مجالس إدارتها فى ٤٠٧ شركة أخرى ، وبهذا استطاعت هذه المصارف أن تسيطر إشرافها على ٧٥١ شركة ، كان لمصارف فى ٢٨٩ منها ممثلان فى كل من لجان الاشراف واحتفظت برئاسة هذه الأخيرة . وقد يلاحظ أن هذه الشركات الصناعية والتجارية تراول مختلف فروع الصناعة كالتأمين والنقل والمطاعم والمسارح وعن وغير ذلك . ومن جهة أخرى كانت مجالس إدارة المصارف الست تضم (فى عام ١٩١٠) ٤١ من أكبر رجال الصناعة . منهم مديرو كروب وشركة « هلمورج - ميريكا » الملاحية البح و اشتركت هذه المصارف الست فيما بين ١٨٩٥ - ١٩١٠ فى الامهم التى صدرتها عدة مئات من الشركات الصناعية (يتراوح عددها بين ٢٨١ ، ٤١٩) . هذا « الاتحاد الشخصى » بين المصارف والصناعة بأكمله « اتحاد شخصى » آخر يسهما وبين لدولة وفى هذا يقول ييدلر « تدمج عضوية مجالس الاشراف ولإدارة اسحاء لدوى لألقاب وللموصفين السابقين الذين فى استطاعتهم عمل أشياء الكثير فى صدد تيسير « ، « الصلات مع السلطات » . وجرث العدة أن يعين أحد أعضاء البرلمان أو مجلس مدينة برلين فى لجنة الاشراف أحد

المصارف الكبرى ومن هذا يتضح لنا أن تشييد صرح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى يسير بخطى واسعة جداً مستخدماً في ذلك كافة الوسائل « الطبيعية » وما « فوق الطبيعية » . وكذلك نشاهد تطوراً في قيام نوع من تقسيم العمل بين بضع مؤسسات من ملوك المال الذين يتربعون على عرش المجتمع الرأسمالي الحديث .

« هذا التوسع في مجال نشاط نفر معين من كبار رجال الصناعة (الذين يشتركون في إدارة المصارف الخ) ، وكذلك تخصيص مديريين إقليميين يعنون بمناطق صناعية معينة ، يصحهما ازدياد تخصص مديري المصارف الكبرى .

ويمكن بوجه عام إدراك هذا التخصص حيث يتسع مجال المعرفة ، وبخاصة عند ما تكون لها علاقات واسعة المدى بالصناعة . ويسير تقسيم العمل هذا في طريقين : فمن جهة تُعهد العلاقات القائمة مع الصناعة بصفة عامة إلى مدير واحد يختص بهذا العمل ، ومن جهة أخرى يتولى كل مدير الإشراف على عدة مشروعات معزلة متفرقة ، أو مشروعات ذات مصالح متعاقبة ، أو في نفس الفرع من الصناعة ، وذلك « أن يكون عضواً في مجالس إدارتها » (إذ وصلت الرأسمالية إلى مرحلة الإشراف المنظم على المشروعات الفردية) وهكذا « يتخصص مدير في الصناعة الألمانية وأحياناً في شئون صناعة غرب ألمانيا وحده » ، بينما يعني سواه بمسائل العلاقات مع الدول والصناعات الأجنبية ، أو الحصول على المعلومات اللازمة عند رجال الصناعة وشؤون البورصات وغير ذلك . وفصلاً عن هذا يحدث غالباً أن يختص لكل مدير مصرف الإشراف على صناعة أو جهة معينة بحيث تكون له كلمة مسموعة في مجلس إدارتها ، فنجد مثلاً مديراً يحضر معظم عمله في مجلس إدارة الشركات السكرائية ، وآخر في صناعات المواد الكيماوية أو الجعة أو سكر البنجر ، وثالثاً في عدة مشروعات معزلة متفرقة وكذلك في المشروعات غير الصناعية كشركات التأمين .

ومن المحقق أنه كلما اتسع نطاق عمليات المصارف الكبرى وزاد تنوعها واختلافها ، انتشر تقسيم العمل بين مديريها ، مما يهدف ويؤدي في الوقت ذاته إلى رفعها قليلا عن مستوى الأعمال المصرفية الخاصة وجعلها أكثر خبرة وأعظم مقدرة على الحكم على المسائل العامة المتعلقة بالصناعة وعلى المسائل الخاصة المتعلقة بكل فرع من فروع الصناعة ، الأمر الذي يزيد من مقدرة المصارف على العمل داخل مناطق النفوذ الصناعية الخاصة بها . وبما يكل هذا النظام المحاولات التي تقوم بها المصارف بتعين في مجالس إدارتها أو في مجالس إدارة المصارف الثانوية التابعة لها رجالا قد تخصصوا في الشؤون الصناعية ، مثل كبار رجال الصناعة والموظفين السابقين ، وبخاصة من سبق لهم الاشتغال في السكك الحديدية الخ .

وإننا نلاحظون نفس الأمر في النظام المصرفي بفرنسا مع اختلاف يسير ومن أمثلة ذلك أن بنك الكريدي ليوييه (وهو أحد المصارف الفرنسية الكبرى الثلاث) قد أنشأ « إدارة للأبحاث المالية » تستخدم بصفة دائمة ما يزيد عن الخمسين من أهل التخصص في مسائل الهندسة والإحصاء والاقتصاد وغير ذلك مما يكلف المصرف ستائة أو سبعمائة ألف فرنك سنوياً . وتقوم هذه الإدارة إلى شعب ثمان تعنى بالمؤسسات الصناعية ، والإحصائيات العامة وشركات السكك الحديدية والخواصر ، والأوراق المالية ، والتقارير المالية الخ . وترتب على هذا جميعه نتيجة مزدوجة : من جهة يخرج كل من رأس المال المصرفي والصناعي أو « ياتلفان » كما أحسن ن . دوغارين التعبير ، ومن جهة أخرى تتحول المصارف إلى مؤسسات أو هيئات ذات صيغة شاملة « حقيقية » . وبهذه المناسبة نرى من الأهمية بمكان أن نقبس نفس العبارات التي استخدمها بيدلز الذي نوافر على دراسة هذا الموضوع .

إذا خصصنا مجموع العلاقات الصناعية القائمة بذات لها الصفحة الشاملة التي تتصف بها المنشآت المالية التي تعمل بالقيام عن الصناعة . وبخلاف الأنواع الأخرى من المصارف . وبالعكس ما يقال من ضرورة تخصيص المصارف في

نوع معين من الأهمال أو فرع معين من الصناعة ، نجد أن المصارف الكبرى تعمل جاهدة على أن تحمل علاقاتها بالصناعة أعظم تنوعاً وأوسع مدى ، بقدر الإمكان حسب المنطقة وفرع العمل ، كما أنها تسعى كذلك للقضاء على عدم الاستواء الموجود في التوزيع المحلي وفي العمل ، والناسخ عن التطور التاريخي للبيوت المصرفية الفردية . . . ويعمل الاتجاه الأول إلى جعل العلاقات بالصناعة عامة ، بينما يعمل الثاني على جعل هذه العلاقات أشد ثباتاً وأعظم ثباتاً . وقد تحقق كلا الاتجاهين في المصارف الست الكبرى إلى حد بعيد وبدرجة متساوية ، وإن لم يكن تحقيقهما كاملاً .

وبلاحظ أن الدوائر الصناعية والتجارية غالباً ما تشكو مما تتعرض له من " الإرهاب " من قبل المصارف ، وهذا الأمر لا يدهشنا لأن هذه الأخيرة " تصدر الأوامر " فعلاً كما ينصح من المثال التالي في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠١ بمقتضى أحد مصارف برلين الأربعة الكبرى بالكتابات التالية إلى مجالس إدارة German Central Northwest Cement Syndicate : « علمنا من الإعلان المنشور في Reichsanzeiger بتاريخ ١٨ الجاوي أن الجمعية العمومية لشركةكم في اجتماعها القادم المقرر عقده في اليوم ثلاثين من هذا الشهر ستعقد قراراً في مسائل تؤدي إلى إحداث تغييرات في أعمالكم وتمهيداتها ، وهو الأمر الذي لا يسعنا الموافقة عليه . وطرأ لهذه الأسباب أسف لاضطرارنا إلى سحب الاعتماد المقرر . أما إذا لم تعقد الجمعية العمومية في اجتماعها القادم قراراً صدد المسائل التي ستعرض عليكم ، وإلى لا يستطيع المصادقة عليها ، وبذلك صلتنا الصعوبات المتبادلة في هذا الموضوع بشأن المسقبل ، وسيكون على استعدادكم لهذه المقصودات معكم . صدد فتح اعتماد جديد . »

ليس هذه في الواقع سوى الشكوى القديمة التي طالما ردها رأس المال الصغير من استئثار رأس المال الكبير به واضطهاده له ، ولكن كما نلاحظ في الحالة الآتية الذكر أن نقابة بأسرها اندرجت في دائرة رأس المال الصغير ، أي أن الصراع القديم بين نوعي رأس المال قد تحدد في مرحلة جديدة وعلى

عن ذى قبل . ومن المعلوم أن المشروعات التى تمولها المصارف الكبيرة المسيطرة على ألوف الملايين أقدر اليوم عن ذى قبل على الاسراع بعملية التقدم الفنى . فالمصارف — مثلاً — تنشئ جمعيات خاصة للأبحاث الفنية ، ولا يستفيد من عملها سوى المشروعات الصناعية « الصديقة » . وإلى هذا النوع ينتمى كل من « جمعية أبحاث السكك الحديدية » « السكرائية » ومكتب الأبحاث العلمية والتقنية المركزى .

وإن مديرى المصارف الكبرى ليرون أن الحياة الاقتصادية جذت عليها أحوال جديدة ، ولكهم يقفون موقف المحر إزاء هذه الطواهر .

« إن كل من تتع فى السنوات الأخيرة التغييرات التى طرأت على الوظائف والمهام فى مجالس إدارة المصارف الكبرى ، لابد وأن لاحظ أن القوة والنفوذ ينتقلان إلى أحدى طرفى المدخل النشط الفعّال من جانب المصارف الكبرى فى التطور العام للإنتاج ، مرة لا بد منه وذا أهمية آخذة فى الازدياد . وغالباً ما نشأ الخلاف بشأن هذا الموضوع بين هذا الفر الحديث وبين الطراف القديم من مديرى المصارف . ويحصر موضوع الخلاف فى الأمور التالية : هل تتأثر المصارف تأثير سبب ، بصفاتها مؤسسات اتئابية ، من هذا التدخل فى الصناعة ، وهل تصحى بالمادى المقررة المحرنة والارماح المضبوطة المكفولة اذا ما نزلت إلى ميدان لا تمت بصلة إلى الدور الذى تضطلع به بوصفها وسطاء فى تقديم الاعتمادات ، مما يزيد من تعرضها لخطر تلك القوى العمياء التى تسبب تقلبات التعارة ؟ أم أن شيئاً من هذا كله لن يحدث . يرى الكثيرون من قدامى المديرين الرأى الأول ، أما الشأن الاحدث منهم عهداً فقولون إن هذا التدخل مبررة لا تقل عن مثيلتها التى دعت إلى قيام المصارف الكبرى والمصرفية الصناعية الحديثة فى نفس وقت قيام الصناعة الكبيرة الحديثة . ولكن هناك أمراً واحداً يتفق عليه الطرفان فى هذه المناقشة وهو أنه لا توجد مبادئ ثابتة أو هدف محدد فى نواحي النشاط الجديدة التى تزاوطها المصارف الكبيرة .

لقد انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، والشكل الجديد من الرأسمالية يمثل مرحلة انتقال نحو شيء آخر ، ولا أمل بطبيعة الحال في البحث عن « مبادئ ثابتة » و « هدف مادي مجسم » بقصد « التفوق » بين الاحتكار والمناصفة الحرة ؛ إذ أن الاعترافات التي يدلي بها الرجال الصليون ذات نغمة تخالف عبارات المذبح التي يزجها إلى « الرأسمالية المنظمة » أمثال شولز جافرتز وليهان وغيرهما من « أصحاب النظريات » ، كما تختلف عن هذا السحر الذي ينسبون به إلى هذه الرأسمالية في مجال تبريرها .

والآن يبادرنا هذا السؤال : متى نثبت دعائم هذا الدور الذي تضطلع به المصارف الكبرى بصيغة محددة ؟ هنا يحسن استدراكنا أن تقرب من الحقيقة عن هذا السؤال :

« إن العلاقات بين المشاريع الصناعية عندولها الحديد وأشكالها الجديدة والأدوات الحديثة التي تصنعها ، وقصدتها المصارف الكبرى المنظمة على أساس مركزي ولا مركزي في الوقت ذاته ، لم تكن صاهرة اقتصادية مبررة قبل عام ١٩٠٠ ، بل يجوز أن نحمل هذا التاريخ في عام ١٨٩٧ حينما وقعت أهم عمليات « الامتزج » ، وحينما طبق لأول مرة الشكل الجديد من التنظيم اللامركزي ليلام السياسة الصناعية التي ابتدعتها المصارف . وأكثر من هذا يمكن أن نحمل نقطة الاندفاع في تاريخ متأخر عن ذلك ، إذ أن أزمة سنة ١٩٠٠ ذاتها هي التي زادت من سرعة وشدة عملية ترك الصناعة والمصرفية ، وثبتت أركان هذه العمدة ، وحول العلاقات الصناعية إلى احتكار المصارف الكبرى وجعلتها ، بدورها إلى كل مهة على حدة ، أشد وثقا وقوى أثرا » .

وعلى ذلك فانقرض « عشرين بقصة » تحول إلى عندها انتهى عهد الرأسمالية القديمة ، وأصبح سيطرته رأس المال بوجه عام الحريق سيادة الرأسمالية الحالية .

الفصل الثالث

الرأسمالية المالية^(١)

وحكومة الأقلية من أرباب المال

إن نسبة متزايدة من رأس المال الصناعي الذي يستخدمه رجال الصناعة ليست ملكاً لهم ، بل هم يحصلون على حاجتهم عن طريق المصارف التي هي أشبه بالوكلاء ممن يملكون رأس المال . ومن جهة أخرى يجد المصرف نفسه مضطراً أن يستخدم في الصناعة جانباً متزايداً من أرصده ، وهذا يتحول المصرف إلى رهنمالي صناعي ، إلى درجة كبيرة . ورأس المال المصرفي هذا ، أي رأس المال التقدمي الذي يتحول إلى رأس مال صناعي ندعوه «الرأسمالية المالية» . وعلى ذلك فالرأسمالية المالية هي رأس مال تسيطر عليه المصارف ويستخدمه رجال الصناعة .

والتعريف السابق يعوره الوفاء من حيث أنه يقفل حقيقة غاية في الأهمية ، وهي ازدياد تركيز الانتاج ورأس المال إلى حد يودي ، وقد أدى فعلاً ، إلى الاحتكار . ولكن هالفرد نغ يؤكد الدور الذي تلعبه الاحتكارات الرأسمالية وذلك في المؤلف الذي وضعه ، وبخاصة في الفصلين السابقين لذلك الذي اقتبسنا منه التعريف الآنف الذكر .

وتركز الانتاج ، والاحتكار الناشئ عن ذلك ، وامتزاج المصرفية والصناعة أو تآلفهما ، هذا هو تاريخ لرأسمالية المالية ، وهذا هو الذي

(١) هذه ترجمة اصطلاح finance capital وقد ترجمنا على عاذه « رأس مال المال » لأننا نرى في الموضوع مصورة أعني وأكثر سمولا ، ذلك لأننا نرى هذه الظاهرة المرحلة الجديفة من مراحل تطور الرأسمالية .

يُكسب عبارة « الرأسمالية المالية » المعاني التي تنطوي عليها . وهما يتعين علينا أن نصف السكيفية التي بها تتحول الاحتكارات الرأسمالية حتماً إلى سيطرة أقلية من أرباب المال ، وذلك في ظل إنتاج السلع والملكية الخاصة . وينبغي أن نلاحظ أن الذين يمثلون علم البورجوازية في ألمانيا وغيرها من أمثال ريسر وشولز جافرتز وليفمان ومن على شاكلتهم ، يحاولون تبرير الامبريالية والرأسمالية المالية ، وبدلاً من أن يكشفوا الغطاء عن « أداة » تكوين حكومة الأقلية هذه ويوضحوا أساليبها وإيراداتها « البريئة » و « الخاطئة » وعلاقتها بالبرلمان وما إلى ذلك من الأمور ، تراهم يخفون هذه جميعاً ، بل إنهم يحاولون أن يظهروها في ثوب قشيب رาม . وفي سبيل تجنب هذه المسائل « الفاشكة » تلقاهم يمددون إلى استخدام العبارات الغامضة والرائعة المظهر ، ويشيرون إلى ما في نفوس مديري المصارف من « شعور بالمسؤولية » ، ويزجون المدح والثناء إلى الموظفين البروسيين على ما أشرت به نفوسهم من « روح الواجب » ، ويوجهون الدرس الجدي صوب التفاصيل الثقافية ومشروعات القوانين المضحكة التي يراد بها « الإشراف » على الاحتكارات و « تنظيمها » ، وتلقاهم كذلك يلحظون إلى التلاعب بالمظريات كما يبدو في ذلك التعريف « العلمي » الذي صاغه الأستاذ ليفمان حيث قال : « إن التجارة عمل رابح يحصر في جميع السلع وحزنها وإعدادها صالحة للاستعمال » ، وهو تعريف يستمتع أن إنسان عهد الفطرة الذي لم يعرف التبادل كان تاحراً ، وأن التجارة ستظل قائمة ذات وجود في حال الاشتراكية .

غير أن الحقائق المرعبة من هذه السيطرة البشعة مظهر ومحرراً من حاسب الأقلية المالية الحاكمة أدت إلى أن تظهر في أمريكا وفرنسا وألمانيا مؤلفات عدة ، رغم تمثيلها وجهة النظر البورجوارية ، فإنها تعرض لنا صورة صادقة مضبوطة وقدراً دقيقاً لهذه الأقلية المسيطرة الحاكمة .

وينبغي أن نحمل من « نظام الشركات الخاصة » الذي سلعت الإشارة إليه ، الأساس وحجر الزاوية . وقد وصفه بالعبارات الآتية الاقتصادي

الألماني هيمان ، ولعله أول من وجه النظر إلى هذا الموضوع . . . قال :

« يشرف مدير الإدارة على الشركة الأصلية (الأم) التي تسيطر بدورها على الشركات التابعة ، وهذه الأخيرة تتحكم في شركات تابعة أخرى خلفها . وعلى هذا فن المستطاع لرأس مال صغير نسبياً أن يسيطر على مجال واسعة وميادين فسيحة من الإنتاج . وفي الواقع إذا كان « القبض » على ٥٠ ٪ من رأس المال كافياً للسيطرة على شركة ما ، فإن المدير يحتاج إلى مليون فقط كي يتحكم في ثمانية ملايين من رؤوس أموال الشركات التابعة . وإذا توسعنا في تطبيق هذا (الندج) أمكن بمليون واحد التسلط على ١٦ أو ٣٢ مليوناً ، بل وعلى أكثر من هذا » .

وقد أثبت التجارب أن في امتلاك ٤٠ ٪ من أسهم أية شركة ما يكفي لإدارة شؤونها نظراً لأن عدداً من صغار المساهمين يستحيل عليهم عملياً حضور الجمعيات العمومية . . . الخ . إن الاشتراكيين الديمقراطيين السفسطائيين الانتهازيين من جماعة البورجوارية وغيرهم يتوقعون (أو يصرحون بذلك) أن هذه « الديمقراطية » في امتلاك الأسهم ستؤدي إلى إسراع الطامع الديمقراطي على رأس المال وتقوية لدور الذي يقوم به الانتاج الصغير . ولكن هذه « الديمقراطية » ليست في الحقيقة سوى وسيلة من الوسائل التي تزيد من قوة الأقلية الحاكمة من أرباب المال . ولهذا السبب ، مضافاً إلى غيره ، يحزن القسوم في البلدان الأعظم تقدماً والأعرق في الرأسمالية و « ذات الخبرة » ، صدر أسهم من فئات صغيرة جداً . وفي ألمانيا لا يحور قانوناً إصدار أسهم تقل قيمة لواحد منها عن ألف مارك ، وهذا ما حمل قادة المال فيها ينظرون بعين الحسد إلى الحملات التي يمكن فيها إصدار أسهم من فئة الحميم الواحد . وقد قال سيمس أحد كبار رجال الصناعة وملك المال الألماني في جلسة ٧ يويه من عام ١٩٠٠ لمجلس الريخستاج . . . إن السهم الذي قيمته حميه واحد هو الأساس الذي تقوم عليه الامريالية البريطانية . . . وهذا التاجر أكثر فهماً وأعظم إدراكاً لمعنى السيطرة لاستثماراته من كاتب

مثل ج. ف. بليخانوف الذى يعتبر أحد مؤسسى الماركسية الروسية ، والذى يعتقد أن نزعة التسلط والاستعمار عادة سيئة تنصف بها شعوب معينة . ولا يقف « نظام الشركات القابضة » عند حد زيادة قوة المحتكرين إلى درجة كبيرة ، ولكنه يمكنهم من الإلتجاء إلى كافة أنواع الحيل التى بها يخدعون الجمهور ، لأن مديرى الشركة الأصلية غير مسئولين قانوناً عن الشركات التابعة التى يُعرض فيها « الاستقلال » ، والتى يستطيعون عن طريقها عمل أى شئ يتفق ومصالحهم . وإليك مثال يقتبس من مجلة « ليمك » الألمانية فى عددها الصادر فى مايو سنة ١٩١٤ .

« كان Spring Steel Corporation of Kassel يعتبر منذ بضع سنوات خلت من أعظم المشروعات الربحية فى ألمانيا ، ولكن بسبب سوء الإدارة هبطت أرباح الأسهم فى ظرف سنوات قلائل من ١٥ ٪ إلى لا شئ . ويبدو أن مجلس الإدارة عمد بدون استشارة المساهمين ، إلى إفراض ستة ملايين من الماركات إلى إحدى الشركات التابعة وهى شركة هاسيا التى لا يتعدى رأس مالها الاسمى بضع مئات الألوف من الماركات . وهذا المبلغ الذى يعادل ثلاثة أمثال رأس مال الشركة الأصلية لم يرد فى الميزانية العمومية . وهذا الإغفال محل قانونى ويمكن استمراره لمدة عامين كاملين لأنه لا يخالف أيةصوص فى قانون الشركة . ولا يزال رئيس لجنة المراقبة الذى وقع الميزانية الداعلة بصفته الرئيس المسئول ، رئيس الغرفة التجارية بمدينة كاسل . أما المساهمون فلم يدروا بهذا القرض الذى قُدم لشركة هاسيا إلا بعد فوات وقت طويل وبعد أن تبنت خطأ ذلك العمل » (ويرى أنه كان من الواجب على الكاتب أن يضع كلمة خطأ بين قوسين) « وكذلك بعد أن هبطت أسهم شركة سرج ١٠٠ سط تقريباً ، لأن الدين كانوا على علم بالامر قد تخلصوا منها . وهذا المنسل الرمزى للخداع فى وضع الميزانيات العمومية والمألوف فى الشركات المساهمة يوضح لما السبب الذى من أجله تكون محال إدارة هذه الشركات أكثر ميلاً واستعداداً من الأفراد للقيام بهذه العمليات

المحفوفة بالخطر . إن الطرق الحديثة المستعملة في وضع الميزانيات العمومية تجعل في الامكان إخفاء العمليات المشكوك في عواقبها عن المساهم العادي ، كما أنها تمنح لمن يبيع أسهمهم الأمر فرصة النجاة من عواقب المضاربة غير الناجحة ببيع أسهمهم في الوقت المناسب ، بينما التاجر الفردي يحازف بما يملك وينفقه إن أقدم على شيء من هذا القبيل .

وتذكرنا الميزانيات العمومية لمعظم الشركات المساهمة ببعض وثائق المصور الوسطى (palimpsests) التي ينبغي لنا في حالتها أن نعدو الكتابة الظاهرة لنكشف مما تحتها من كتابة سرية تدل على معنى الوثيقة الحقيقي . والطريقة البسيطة لعادية التي تجعل هذه الميزانيات ألبازاً لا تحمل ، تكون تقسيم العمل الواحد وذلك بإنشاء أو ضم عدة شركات تابعة . وزايا هذا النظام للأغراض القانونية وغير القانونية من الوضوح بحيث أنه من الأمور غير العادية ألا تلجأ إليه شركة . ويضرب المؤاف مثلاً لشركة احتكارية تستخدمه وهي شركة جنرال الكتروليك الألمانية (Allgemeine Elektrizitäts Gesellschaft) في سنة ١٩١٢ كان لها أسهم في (١٧٥ — ٢٠٠) شركة ونسيطر عليها ، وبالتالي على رأس مال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك . وجميع أصول المراقبة ، ونشر الميزانيات العمومية ، ومملها وفق نظام محدود ، والمراجعة العمومية العلنية للحسابات ، وهذه المسائل التي يتحدث عنها المحمور الأستاذة والمؤلفون الحسنة النية ، أي الذين يحلمهم حسن النية على تزيين الرأسمالية والدفاع عنها : كل هذه الوسائل لا حدودى منها ، لأن الملكية الخاصة مقدسة ، ولا يستطيع منع امرىء من بيع الأسهم وشراؤها وتبادلها ورهنها الخ .

وينصح نمو نظام القمض في كبريات المصارف الروسية من البيانات التي أوردها أفاد E. Aghad الذي كان موظفاً بالبنك الرومى — الصينى خلال ١٥ عاماً ، وذلك في كتابه « المصارف الكبرى والموثق العالمية » الصادر في مايو ١٩١٤ . وهو يقيم المصارف الروسية العظمى إلى (١) المصارف

« القابضة » (٢) والمصارف « المستقلة » (ويعرفها بطريقة تعسفية بأنها المستقلة عن الأجنبية) . ثم يقسم النوع الأول إلى مصارف قابضة : (١) ألمانية (٢) وإنجليزية (٣) وفرنسية ، وهو يقصد البنوك التي تملك جانباً من أسهمها وتسيطر عليها المصارف الكبرى في الدول الثلاث . وهو يجعل رأس مال المصارف على صريين . (١) المستثمر « في الإنتاج » (أي في المشروعات الصناعية والتجارية) . (٢) والمستثمر « في المضاربة » (أي في المورصة والعمليات المالية) . ويقصد من ذلك التقسيم أن من المستطاع في ظل الرأسمالية فصل النوع الأول عن الثاني وإلغاء الأخير . ويجازي ما أورده من بيانات عن أصول المصارف وفق التقارير الصادرة عن أكتوبر سنة ١٩١٣ (مقدرة بملايين الرونلات) .

رأس المال لمستثمر			مجموعات المصارف الروسية
في الإنتاج	في المضاربة	المجموع الكلي	
٤١٣,٧	٨٥٩,١	١٢٧٢,٨	١ — (١) مصارف : سيبيريا التجارية ، الروسية ، والدولي ، والخصم .
٢٣٩,٣	١٦٩,١	٤٠٨,٤	(٢) : الصناعي والتجاري ، الروسي البريطاني .
٧١١,٨	٦٦١,٢	١٣٧٣	(٣) : الروسي الآسيوي ، سان بطرسبرج الخاص ، أزوف دن ، اتحاد مسكو ، الروسي الفرنسي التجاري .
١٣٦٤,٨	١٦٨٩,٤	٣٠٥٤,٢	• المجموع (١١ مصرفاً) .
			ب — ٨ : التاجر ، مسكو ، ثولجا — كاما ، يونكر وشركاه ، سان بطرسبرج (واو أبرج سابقاً) ، مصرف مسكو (ريابوشنسكي سابقاً) مسكو لأعمال الخصم ، مسكو التجاري ، المصرف الخاص بمسكو .
٥٠٤,٢	٣٩١,١	٨٩٥,٣	
١٨٦٩	٢٠٨٠,٥	٣٩٤٩,٥	المجموع (١٩ مصرفاً) . . .

وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال « العامل » المصارف الكبرى أي ثلاثة بلايين ملك مصارف هي في الواقع شركات تابعة لمصارف أجنبية وبخاصة مصارف باريس الثلاثة الشهيرة (الاتحاد الباريسي ، باريس والأراضي الواطنة ، الجمعية العمومية) ، ومصارف برلين خصوصاً (البنك الألماني ، دسكونتو) . وقد زاد رأس مال البنك الروسي للتجارة الخارجية وسك سان بطرسبرج التجاري الدولي ، وهما من أهم المصارف الروسية ، من ٤٤ إلى ٩٨ مليون روبل ، وارتفع احتياطيهما من ١٥ إلى ٣٩ مليوناً (١٩٠٦ - ١٢) . وثلاثة أرباع هذه المبالغ رأس مال « ألماني » . وينتمي المصرف الأول إلى مجموعة البنك الألماني ، والثاني لمجموعة دسكونتو . وبغضب أغاد كثيراً لأن أغلبية الأسهم في أيدي المصارف الألمانية بينما المصاهرون الروس لا حول لهم ولا قوة . ومن الطبيعي أن الدولة المصدرة لرأس المال تجني حبر الأرباح ، فتلاحقنا أدخل البنك الألماني أسهم بنك سيبيريا التجاري إلى سوق برلين نراه أنقأها في « محفظته » عاماً كاملاً ثم ما عاها لسمير ١٩٣٣ لشكل مائة ألف سهم قيمتها الاسمية تقريباً ، وكسب من العملية ٦ ملايين روبل ، وهذا ما يدعو هلفردنغ أرباح ، وروجي المشروعات . ويقدر المؤلف الموارد السككية لمصارف سان بطرسبرج الرئيسية بما يبلغه ٨,٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ روبل ، ثم يحدد الحصص التي تقمض عليها المصارف الأجنبية ، أي درجة سيطرة هذه المصارف ، بالنسب التالية : ٣٥ : ١٠ / (الفرنسية) ، ٣٥ : ١٠ / (الألمانية) ، ١٠ : ١٠ / (الإنجليزية) . ويلاحظ كذلك أن أكثر من ٤٠ ٪ من رأس المال لموظف من « صيب نقاني Prodogol و Prodameta والنقابات في صناعات الزيت والمعادن والاسمنت . ومن هذا يتضح مدى الخطوات الواسعة التي تمت بها عملية امتزاج رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي ، متبعة لتكوين الاحتكارات الرأسمالية . هذه الرأسمالية المالية التي تتركز في يدي قلائل وتنعيم الاحتكار فعلي تمتزج أرباحاً طائلة تترايد أطراد ، من وراء عمليات طارح أسهم الشركات

وإصدار السندات وعقد القروض الدول ، وما إلى ذلك . وبهذه الأساليب
تحتد قبضة الأقلية الحاكمة من رجال المال وتفرض الجزية على أفراد المجتمع
بأمره لصالح المحتكرين . ويبين لنا هلفردنج في المثل التالي أساليب الشركات
الموحدة الأمريكية ، ففي سنة ١٨٨٧ أسس هاتماير شركة السكر الموحدة
من ١٥ شركة صغيرة برأس مال قدوه ٦,٥٠٠,٠٠٠ ريال ما لبث أن زيد
إلى ٥٠ مليوناً . هذا «التقدير للقيمة الرأسمالية» الرائد عن الحد^(١) كان من
جميل توقع اجتماع أرباح الاحتكارات ، كما فعل اتحاد الصاب بالولايات
المتحدة حين توقع أرباحاً كبيرة عاشتري عدداً كبيراً من حقول الحديد .
وفي الحقيقة لقد حددت شركة السكر الموحدة اسعاراً احتكارية في السوق
مما مكها من صرف أرباح تعادل ٧٠ ٪ من رأس المال المستثمر فعلا عند
إشائها ! وكذلك زاد رأس مالها الى ٩٠ مليوناً من الـريالات في سنة
١٩٠٠ ، أي زاد عشرة أمثاله خلال عشرين عاماً .

وقامت الأقلية الحاكمة من رجال المال في فرنسا بدور لا يختلف عما سبق
بنيانه إلا اختلافاً يسيراً (راجع كتاب Lys's بعنوان Against the Finance
Oligarchy in France والصادر سنة ١٩٠٨) . ففي تلك البلاد تتمتع أربع
من أقوى المصارف «باحتكار مطلق» لا احتكاري ، في إصدار السندات
واحتكارها هذا يضمن الحصول على أرباح احتكارية من إصدار سندات .
فأي دولة تعقد قرضاً في فرنسا لا تحصل على أكثر من ٩٠ ٪ من قيمته
بينما يذهب الباقي إلى المصارف والوسطاء . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن
المصارف ربحت ٨ ٪ من القرض الروسي الهدي المبالغ ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنك ، ١٠ ٪ من القرض الروسي الصادر سنة ١٩٠٢ وقدره ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فرنك ، ١٨,٧٥ ٪ من قرض مراكش ومقداره ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك .
ومعنى هذا أن الرأسمالية التي بدأ نموها برأس مال روى صغير انتهت برؤس
مال روى ضخم . ويقول ليس «إن الفرنسيين هم حمة المراهين في أوروبا» .

وهذا التحول في صفة الرأسمالية يحدث تعديلات عميقة في كافة أحوال الحياة الاقتصادية ، فالدولة قادرة على الإثراء عن طريق الربا في الوقت الذي لا يزيد عدد سكانها أو تنمو صناعاتها وتجارتها كثيراً ، لأن ٥٠ شخصاً يستطيعون برأس مال قدره ٨,٠٠٠,٠٠٠ فرنك السيطرة على ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك مودعة في أربعة مصارف .

ويؤدي « نظام الشركات القابضة » إلى نفس النتيجة . ومن أمثلة ذلك أن الجمعية العمومية Société Générale وهي من أعظم المصارف ، تصدر مثلاً سندات قيمتها ٤٦,٠٠٠ فرنك لأحدى شركاتها التابعة هي شركة تكرير السكر المصهرة ، وسعر الإصدار ١٥٠ ٪ . أي أن المصرف يحصل على ربح عن كل فرنك واحد . وهذا يوضح أن أرباح الشركة الجديدة لا وجود قدره ٥٠ سنتاً لها إلا في عالم الخيال ، وهذا حصر « الجمهور » ما بين ١٠٠,٠٩٠ مليون فرنك . وأحد مديري المصرف عضو في مجلس إدارة شركة التكرير ، ويذن لا عجب أن يصطر المؤلف إلى القول بأن « الجمهورية الفرنسية ملكية مالية » وهي عبارة عن « السيطرة الكاملة للأقلية من رجال المال التي تتحكم في الصحافة والحكومة » .

وسعر الفائدة المرتفع إلى حدائق الذي يمكن الحصول عليه من عملية إصدار السندات من أهم وظائف الرأسمالية المالية ويساعد على دعم سلطان حكومة الأقلية المالية . وفي هذا تقول مجلة لندن Die Bank الألمانية « ليس في البلاد عمل فردي يأتي ربح يقارب ما يمكن الحصول عليه من إصدار القروض الاحتينية ، و « لا يمكن لأية عملية مصرفية أن تأتي ربح يعادل ذلك الذي يترتب على عملية طرح هذه القروض وترويجها » .

وحسب مجلة « الايكونوميست الألمانية » بلغت الأرباح السنوية من عملية إصدار الأوراق المالية الصناعية النسب التالية :

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
١٨٩٥	٣٨,٦	١٨٩٧	٦٦,٧	١٨٩٩	٦٦,٩
١٨٩٦	٣٦,١	١٨٩٨	٦٧,٧	١٩٠٠	٥٥,٢

(وقد بلغ الربح من هذه العملية أكثر من ألف مليون مارك في السنوات العشر الممتدة من ١٨٩١ إلى ١٩٠٠).

وبينا تجني الأرباح المالية أرباحاً كبيرة خلال فترات الرخاء الصناعي ، وفي أوقات الأزمات تزول الأعمال الصغيرة غير السليمة القواعد « وتستولي » المعارف الكبرى على حصص من أسهمها تشتريها بأسماء تكاد لا تذكر . وتتبع هذه المصارف الطريقة دتها بالنسبة إلى المشروعات المحترقة محقة « تعميرها » و « إعادة تنظيمها » . وفي عمليتها « تعمير » المشروعات الخاسرة : بخفض الصيب في رأس مال الأسهم ، بمعنى أن الأرباح توزع على قدر أصغر من رأس المال ، وبعد ذلك تحب على هذا الأساس لأصغر . فإذا هبط الداخل إلى لا شيء جىء رأس مال جديد يستطيع أن يعود عائداً مناسباً ماصفته إلى رأس المال القديم الأقل ربحاً . ويصيف ههنا مخرج إلى ما سبق قائلًا « إن لهذه العمليات من التعمير وإعادة التنظيم مغزى مزدوجاً بالنسبة إلى المصارف . فهي من جهة عمليات رابحة ، كما أنها تتيح من جهة أخرى فرصة السيطرة على الشركات التي تعاني الصعاب » . ووجود بهذه المناسبة مثلاً يوضح الأمر . فقد رأت شركة اتحاد التعمدين بدمرند المؤسسة سنة ١٨٧٢ رأس مال قدره ٤٠ مليون مارك سعر أسهمها في السوق يرتفع إلى ١٧٠ بعد أن دفعت في السنة الأولى ربحاً قدره ١٢ ٪ . وقد كانت ريدة الربح للأرباح المالية التي جنت مبلغاً « تافهاً » قدره ٢٨ مليون مارك . وكان مصرف دسكوشو الذي نجح في الوصول رأس ماله إلى ٣٠٠ مليون مارك ، هو الذي يظهر هذه الشركة ويسببها . حدث بعد ذلك أن هبطت الأرباح إلى لا شيء ، وقبل المساهمون « خفض » رأس

المال أي قبلوا خسارة جزء حتى لا يضيع عليهم الكل . وعن طريق سلسلة من عمليات « التعمير » خفض أكثر من ٧٣ مليوناً من دفاتر الشركة في ظرف ثلاثين عاماً . وأصبح المساهمون الأصليون لا يملكون اليوم سوى ٥ ٪ من القيمة الاسمية لأسهمهم . ولكن المصرف حصل على ربح من كل عملية « تعمير » تمت .

ومن المبادئ الراجحة أمام الرأسمالية المالية بوجه خاص تدخل المضاربة في الأراضي الواقعة في ظاهر المدن لأخذة في النمو . وهكذا يمتزج احتكار المضارب واحتكار ريع الأرض واحتكار وسائل المواصلات ، لأن ازدياد قيمة الأرض واحتمال بيعها قطعاً بربح يتوقفان في الأغلب على حسن وسائل ارتباطها بقلب المدينة ، ووسائل المواصلات هذه في أيدي شركات كبيرة على اتصال بالمضارب المعينة بالأمر عن طريق « نظام القبض » وتوزيع الحصص على محائس الإدارة . ونتيجة لهذا يحدث ما دعاه Eschwege 1. تسكوين « حماة » bog ويقصد بذلك الأعمال التي تؤدي إلى انهيار المشروعات القائمة على أساس المضاربة في الأعمال العقارية وموقع المداين . وهذا الكاتب قام بدراسة خاصة لتحجارة المقارنات والرهونات العقارية . هذه المضاربة في رأدي الماء الواقعة في ضواحي المدن يترتب عليها انهيار مشروعات الماء كما حدث للشركة البرلمانية Boswile & Knauer التي التهمت ١٠٠ مليون مارك بمساعدة البنك المائي السليم القواعد . وكان الأخير يعمل بكميائية من وراء الستار عن طريق نظام القبض ، وتخلص بخسارة قدرها ١٢ مليوناً « فقط » ، ويترتب عليها أيضاً دمار بصيب صغار رجال الأعمال والعامل الذين لا يجيئون شيئاً من شركات الماء الخداعة المدللة ، والاتفاقات المبرمة مع بوليس برلين « التزيه » والإدارة البرلمانية بقصد السيطرة على إصدار رخص الماء وتخطيط المواقع وما إلى ذلك .

وهكذا نجد أنه في عصر الرأسمالية المالية أصبحت « مبادئ علم الاحلاق الأمريكي » دستوراً لكل مدينة في أية دولة ، بمد أن كان

الاساتذة في أوروبا وحسنو النية من جماعة البورجوازية يستنكرونه بشدة ، وإن كان استنكارهم هذا تسوده روح النفاق .

حتى بداية عام ١٩١٤ تحدثت أوساط برلين مما يعتزم القيام به من إنشاء « شركة نقل موحدة » تضم ثلاث مشروعات للمقل في العاصمة الألمانية ، وبعبارة أخرى إنشاء « مصالح مشتركة » بين سكة حديد العاصمة الكهربائية وشركة الترام وشركة السيارات . وقد كتبت مجلة « السبت » تقول : « إننا على علم بأن التفكير في هذا المشروع حدث منذ أن عرف أن ثلثي أسهم شركة السيارات قد استحوذت عليها الشركتان الأخيرتان . . . وقد نصدق ما يدعيه البعض من أن هذا العمل سيؤدي إلى اقتصاد يعود جانب منه بالتالي على الجمهور . . . ولكن المسألة تزداد تعقيداً حين نذكر أن وراء شركة النقل الموحدة المزمع تكوينها تقف المصارف التي تستطيع إن شاءت أن تجعل وسائل المواصلات التي احتكرتها حاصصة لمصالح أراضي البناء التي تملكها هذه المصارف . وحتى ينشأ لما الاقتناع بصواب هذا الظن ما علينا إلا أن نتذكر أنه عند إنشاء The Elevated Railway Company أصبحت مصالح النقل متداخلة تشابكة مع مصالح أراضي البناء التابعة للمصرف الذي يول هذه الشركة . وأكثر من هذا فإن التشابك المشار إليه بين المصالح المذكورة خالق المقدمات الضرورية لتكوين اتحاد للمقل ، ذلك أنه كان في الواقع على الخط الشرقي أن يحتاز أرضاً باعها المصرف لشركة الأراضي برع هائل له ولعدد من الشركاء في هذه العملية وذلك حين أصبح مد هذا الخط من الأمور المؤكدة » .

إن أي احتكار بمجرد أن ينشأ ويسيطر على ألوف الملايين لا بد أن ينفذ إلى كل مجال في الحياة العامة مهما كان شكل الحكومة وغير ذلك من التفاصيل « الأخرى » . إننا نلقى في الأدب الاقتصادي بألمانيا ثناء وضيماً على نزاهة الإدارة البروسية المركزية ، وإشارة متكررة إلى فضيحة انما الفرنسية ، واستنكاراً للفساد السيامي في أميركا . ولكن في الحقيقة نجد

أنه حتى الأدب البورجوازي المخصص المسائل المصرفية بألمانيا يخرج على الدوام من ميدان العمليات المصرفية البحتة متحدثاً مثلاً عن « قوة جاذبية المصارف » حين الإشارة إلى ازدياد عدد من يلتحقون بخدمة منها من الموظفين العموميين .

« فكيف نتحدث عن نزاهة ذلك الموظف العمومي الذي يصيبو من أعماق قلبه إلى وظيفة في بهرنشتراس Behrenstrasse (وهم أمم الشارع الذي يقع فيه المكتب الرئيسي للبنك الألماني) .

في سنة ١٩٠٩ نشرت مجلة « البنك » مقالا لماثرها ألغرد لا تسبرج عنوانه « المغزى الاقتصادي للسياسة الميزنطية » وفيه أشار عرضاً إلى رحلة غايوم الثاني إلى فلسطين ، وُلح إلى النتيجة المباشرة المترتبة على هذه الرحلة ويقصد بها « إنشاء سكة حديد بغداد » ، تلك الثمرة الخطيرة للسياسة الألمانية ، والتي تعد مسئولة عن سياسة « التطويق » أكثر من أية أخطاء سياسية محتممة » ، (ويقصد بال كاتب بذلك السياسة التي دبرها وتابعها إدوارد السابع من حيث إحاطة ألمانيا بسلسلة من التحالفات المعادية لها) . وفي سنة ١٩١٠ نشر إشتيخ مقالا في الصحيفة ذاتها جعل عنوانه « Plutocracy and Bureaucracy » (أي حكومة الطبقة الفنية والحكومة المركزية) : وقد عرض في هذا المقال لحالة موظف ألماني يدعى فولكر كان عضواً متحمساً في اللجنة الحكومية المختصة بشؤون نقابات المنتخبين ، ثم عين بعد ذلك في وظيفة مرتفعة الأجر في أعظم نقابة يداك وهي نقابة الصلب . ومثل هذه الحالات غير العرضية ، دفعت هذا المؤلف البورجوازي إلى الإدلاء بالتصريح الآتي « إن الحرية الاقتصادية التي يكفلها الدستور الألماني ليست في كثير من نواحي الحياة الاقتصادية سوى عبارة جوفاء لا تدل على شيء » ثم قال إنه في ظل حكومة الأغنياء الحالية « تمحز أوسع مظاهر الحرية السياسية عن إنقاذنا ومنعنا من أن نتحول إلى شعب قد سلبت عنه حرته » .

أما عن روسيا فانا سنكتفى بإيراد مثل واحد . فند سنوات أعلنت جميع الصحف أن داثيدوف مدير مصلحة الاعتمادات بوزاة المالية قد استقال من عمله ليشغل منصباً في مصرف معين بمرتبة يبلغ حسب العقد أكثر من مليون روبل في عدة سنوات . والمعلوم أن هذه المصلحة مهمتها « تنسيق أعمال جميع هيئات الائتمان في البلاد » ، كما أنها تجمع إعانات للمصارف في سان بطرسبرج وموسكو تتراوح بين ٨٠٠ ، ١٠٠٠ مليون روبل .

ويمكن القول بصفة عامة إننا في ظل النظام الرأسمالي نجد ملكية رأس المال منفصلة عن تطبيقه أو استخدامه في الإنتاج ، ورأس المال النقدي منفصلاً عن رأس المال الصناعي أو الاتحادي ، و « حامل القراطيس المالية » (الذي يمشي على ما يحصل عليه من دخل عن طريق رأس المال النقدي) منفصلاً عن المظم وعن كل أولئك الذين ينصلون اتصالاً مباشراً بإدارة رأس المال . إن لامبرالية أو حكم الرأسمالية المالية هي أعلى مراحل الرأسمالية ، وفيها يبلغ هذا الانفصال أقصاه . إن تفوق الرأسمالية المالية على أي نوع آخر من أنواع رأس المال معناه سيطرة حامل القراطيس ولاقلية من رحل المال ، ومعناه كذلك أن عدداً صغيراً من لدول « القوية » تتحدد شكلاً محدوداً معيناً من بين بقية الدول الأخرى : ويمكن الحكم على مدى طراد هذه العملية من الإحصائيات الخاصة بإصدار كافة أنواع الأوراق المالية . وقد أوردنا نيارك بنشرة معهد الإحصاء أرقاماً وافية شاملة عن إصدار هذه الأوراق المالية في مختلف أرجاء العالم ، وهذه الإحصائيات تعتمد على ما استمررت المؤلفات الاقتصادية وفيما يلي المجموعات الكلية التي يقدمها إليه في رقم ١٠٠٠

المجموع الكلي للأوراق المالية الصادرة

(مقدرة بألف الملايين من ماركات)

١٠٠,٤	١٨٩١ — ١٩٠٠	٧٦,١	١٨٨٠ — ١٨٧١
١٩٧,٨	١٩٠١ — ١٩١٠	٦٤,٥	١٨٨١ — ١٨٩٠

ويلاحظ ارتفاع المجموع السكلى فى العقد الخامس بسبب القروض التى طرحت بصدد الحرب بين روسيا وفرنسا، وتسبب حركة إنشاء الشركات فى ألمانيا بعد تلك الحرب. ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الزيادة لم تكن مربعة فى العقود الأخيرة الثلاث من القرن التاسع عشر، ولسكنما نلاحظ زيادة هائلة فى العقد الأول من القرن العشرين بلغت ١٠٠.٠. وهكذا روى أن بداية هذا القرن هى نقطة التحول لآمن حيث نمو الاحتكارات (كمنظمات المنتجين، والمقننات، والشركات الموحدة) مما سبق الكلام عنه، بل كذلك من حيث تطور الرأسمالية المالية

نقدر بمبارك المجموع السكلى للأوراق المالية فى العالم سنة ١٩١٠ بحوالى ٨١٥ ألف مليون فرنك. وقد طرحنا من هذا الرقم مبالغ اردوحت كان لمتبقى فى رأيه من ٥٧٠ إلى ٦٠٠ ألف مليون وهذا المبلغ (وسنحمله ٦٠٠ ألف مليون) موزع على لدول المختلفة على النحو الآتى .

الأوراق المالية الجارية فى سنة ١٩١٠

(بملايى المرسكات)

١٢,٥	هولندا	١٤٢	بريطانيا العظمى
٧,٥	بلجيكا	١٣٢	الولايات المتحدة
٧,٥	ألمانيا	١١٠	فرنسا
٦,٢٥	سويسرا	٩٥	ألمانيا
٣,٢٥	الدانمرك	٣١	روسيا
٢,٥	السويد والنرويج	٢٤	ألمانيا وفرنسا
	ورومانيا الخ	١٤	إيطاليا
		١٢	اليابان
المجموع السكلى - (٦٠٠)			

وبدراسة هذه الأرقام نستطيع أن نرى المركز الممتاز الذي تحظى به أربع من أغنى الدول الرأسمالية يسيطر كل منها على ما تتراوح قيمته بين ١٠٠ ، ١٥٠ مليون فرنك . وأقدم الدول الرأسمالية هي إنجلترا وفرنسا اللتان تملكان معظم المستعمرات كما سبقين بعد ، أما الولايات المتحدة وألمانيا فيشغلان مركز الصدارة من حيث مريعة التقدم ودرجة اتساع نطاق الاحتكارات الرأسمالية في الصناعة . وتملك هذه الدول الأربع مجتمعة ٤٧٩ ألف مليون فرنك ، أى ما يقرب من ٨٠ ٪ من ممتلكات الرأسمالية المالية في العالم . ومن هنا يتضح لنا أن العالم بأسره مدين وتاسع لهذه الأمم الأربع التي هي صياغة العالم ، والدعامات الأربع التي يقوم عليها عالم الرأسمالية المالية القومية .

ومن المهم بنوع خاص أن ندرس الدور الذي يلعبه إصدار رأس المال في خلق هذه الشبكة الدولية من اعتماد بعض الأمم على غيرها وبعييتها لها ومن علاقات الرأسمالية المالية .

الفصل الرابع

تصدير رؤوس الأموال

كان تصدير السلع المظهر البارز في عهد الرأسمالية القديمة حين سادت المداورة الحرة ، أما الطابع الذي يميز الرأسمالية الحديثة التي يغلب عليها الاحتكار فهو تصدير رؤوس الأموال . والرأسمالية عبارة عن إنتاج السلع في أعلى من حل تطوره ، وفيها تصبح مقدرة الفرد على العمل ذاتها سلعة . وعمو التبادل الداخلي ، والدولي بصفة خاصة ، مظهر خاص للرأسمالية . وبما لا مندوحة من وقوعه طابع عدم الانتظام والاستواء الذي يديم به تطور المشروعات الفردية وكل فرع من الصناعة وكل دولة على حدة في ظل النظام الرأسمالي . فقد صارت انجلترا دولة رأسمالية قبل سواها ، وحين اتبعت سياسة حرية التجارة في منتصف القرن التاسع عشر ادعت أنها الورشة الوحيدة في العالم والمورد العظيم للمصنوعات إلى الدول الأخرى كافة لقاء ما تقدمه لاحيرة إليها من مواد أولية . وما لبث هذا الاحتكار أن تقوصت نسبه في الربع الأخير من القرن إذ تمكنت دولة أخرى أن تكون رأسمالية مفصل حتمًا وراء سباج من الرسوم الخمركية . وفي منهل القرن العشرين شاهدنا حديد من ألوان الاحتكار يظهر الى عالم الوجود . وهناك أولا تلك الهيئات المتحدة الرأسمالية الاحتكارية في كافة المملكات الرأسمالية المتقدمة . وهناك ثانياً أهم قلائل وافرة الثروة نعم عر كز احتكاري مرحمه أن تراكم رؤوس الأموال فيها لمع مبلغاً عالياً جداً . ومعنى هذا أن « فائضاً من رأس المال » عظيم القدر قد تراكم في الأمم المتقدمة . وبما لا يحتمل الحدل أما لا نستطيع لتحدث عن الفائض من رأس المال إذا

كان في مكنة الرأسمالية إلغاء الزراعة وهي التي قد تخلفت اليوم كثيراً وراء الصناعة ، ورفع مستوى معيشة الجماهير التي تن في كل مكان من الفقر وسوء التغذية رغم التقدم الرائع في المعرفة الفنية . إن نقاد الرأسمالية من صغار البورجوازية يدلون بهذه « الحجة » في كل مناسبة . ولكن لو أن الرأسمالية حققت هذا لما كان لها وجود ، لأن التقدم المتفاوت في درجته ونوع الجماهير شرطان أساسيان لقيام هذا الأسلوب في الإنتاج . فما دامت الرأسمالية بالوضع الذي هي عليه ، فلن يستخدم قاطن رأس المال مطلقاً في تحسين مستوى معيشة الجماهير في أية دولة ، إذ يكون معنى هذا أن تنصله أرباح الرأسماليين . ولكن هذا المانع سيستخدم في زيادة هذه الأرباح عن طريق تصدير رأس المال إلى البلدان المتأخرة . والأرباح في العادة مرتفعة في هذه البلدان نظراً لندرة رأس المال وانخفاض ثمن الأرض نسبياً وانخفاض مستوى الأجر ورحم أن المواد الأولية ، والذي يجعل في الإمكان تصدير رؤوس الأموال المدراج أهم متحركة عدة في دائرة الانصال الرأسمالي الدولي . فبهذا مدت أو تمهد الطرق الحديدية ، وتهيأ الظروف الأولية للتقدم الصناعي الخ . إن الحاجة إلى تصدير رأس المال ناشئة عن أن الرأسمالية في دول قلائل قد صارت « أوسع مما يجب » ، ونظراً لانحطاط حال الزراعة وفاقه الجماهير فيها لا يستطيع رأس المال أن يجد منفذاً للاستثمار المجزى .

وهذا يمكن نورد أرقاماً توضح لنا مقدار رؤوس الأموال التي تستثمرها الدول الرأسمالية الرئيسية الثلاث خارج بلادها

رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج

(مقدرة بـ ١٠ بلايين الفرنكات)

السنة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا
١٨٦٢	٣,٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	—
١٨٨٢	٢٢	١٥ (١٨٨٠)	?
١٨٩٢	٤٢	٢٠ (١٨٩٠)	?
١٩٠٢	٦٢	٢٧—٣٧	١٢,٥
١٩١٤	٧٥ - ١٠٠	٦٠	٤٤

ويتضح لنا من هذا الجدول أن تصدير رؤوس الأموال بلغ شأوا بعيداً في بداية القرن العشرين فقط . فقبل الحرب تراوح ما استثمرته لدول الثلاث من رأس مال في الخارج ما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ بليوناً من الفرنكات ، فإذا حسبنا سعر عملة قدره ٥ ٪ وهي نسبة متواضعة ، اسكان الرخ المستوى ما بين ٨ و ١٠ ملايين ، وهذا هيباً دعامه قوية لما يوقعه الاستثمار من الظلم والاستغلال بمعظم دول العالم وشعوبه ، كما قام أساساً ثانياً متيناً للطبقية الرأسمالية ممثلة في حفنة من الدول الغنية !

وكيف يورع رأس المال المستثمر في الخارج بين الدول المختلفة ؟ وإلى أين يذهب ؟ في استطاعتنا أن نحجب عن هذه الأسئلة إجابة تقريبية ولكن فيها السكافية لإلقاء الضوء على علاقات وصلات عامة معينة للسيطرة الاستثمارية الحديثة .

توزيع تقريبي لرأس المال الأجنبي (موالي ١٩١٠)

(مقدراً بـ ملايين الماركات)

القارة	بريطانيا العظمى	فرنسا	ألمانيا	المجموع الكلي
أوروبا	٤	٢٣	١٨	٤٥
أمريكا	٣٧	٤	١٠	٥١
آسيا وأفريقيا وأستراليا	٢٩	٨	٧	٤٤
المجموع الكلي	٧٠	٣٥	٣٥	١٤٠

ومناطق الاستثمار الرئيسية لرؤوس الأموال البريطانية هي المستعمرات البريطانية الواسعة الأرجاء في أمريكا (ككندا مثلاً) وفي آسيا . وفي هذه الحالة تكثر الصادرات الهائلة من رأس المال بامتلاك المستعمرات الشاسعة التي ستحدث فيما بعد عن أهميتها بالقسمة إلى الامبريالية . ومركز فرنسا مختلف تماماً إذ يستثمر معظم رؤوس الأموال الفرنسية في أوروبا وخاصة في روسيا (التي فيها على الأقل عشرة مليارات فرنك) . وهذا يقدم في الأغلب على هيئة قروض حكومية وليس على شكل استثمارات في المشروعات الصناعية . إن الامبريالية الفرنسية ، على نقيض رميلتها الانجليزية ، يصح أن ندعوها « إمبريالية ربوية » . أما في حالة ألمانيا فسنجد أمامنا مظهر ثالث مبين ، إذ تستثمرت هذه الدولة غير كبيرة القدر ، ورأس المال الألماني المستثمر في الخارج مورع بالتساوي تقريباً بين أوروبا وأمريكا .

ويؤثر إصدار رأس المال في نمو الرأسمالية وبمعدل في البلاد الصادر إليها . وعلى ذلك فإننا نميل إصدار رأس المال إلى وقف التقدم نوعاً في البلاد المصدرة فإنه إنما يفعل ذلك عن طريق زيادة إنماء الرأسمالية في العالم بأكمله . وتستطيع الدول التي تصدر رأس المال الحصول على « مرابح » وتلقى صفقات

خضوه أ على مميزات عصر الرأسمالية المالية والاحتكار . وفيما يلي فقرة
اقتبسناها من مقال ورد في عدد ١ أكتوبر سنة ١٩١٣ من مجلة «البك» التي
تصدر في برلين : « تمثل اليوم على مسرح سوق المال الدولية رواية هزلية
حديرة بقلم أريستو طابيس . ذلك أن دولاً أجنبية عدة من أسبانيا إلى دول
البلقان ومن لروسيا إلى الأرجنتين والبرازيل والصين ، تفتاح أسواق المال
الكبرى سر وعملانية مطالبة تقروض بعضها ، تمس إليه الحاجة العاجلة .
وليس سماء سوق المال صافية في هذه الآونة كما أن الأفق السيامي لا يدعو
إلى التأمل ، ولكن لا نحرؤ سوق مالية أن ترض تقديم قرض ما خشية أن
يعمل غيرها ذلك ، وتحصل الأخيرة لقاء ذلك على حدة صغيرة . وفي هذه
العمليات الدولية يحصل الدائن دائماً تقريباً على مميزات خاصة : كامتياز سيامي ،
ومحطة للفحم ، وعقد لأشياء ميثاء ، أو شراء مقدار من المدافع منه . »

هكذا حققت الرأسمالية المالية عصر الاحتكارات . وهذه الأخيرة تلحق
في كل مكان أساليب احتكارية حيث تجد أن استخدام «العلاقات» للعمليات
المرغحة يحل محل العمل المباشرة في السوق الطليقة . والأمر المادي هو اشتراط
استخدام حاد من القرض بقصد الشراء من دول الإصدار ، وبخاصة
شراء المواد الحربية والسفن الح . وقد لجأت فرنسا إلى هذه الوسيلة خلال
العقدين الأخيرين (١٨٩٠ - ١٩١٠) . وبهذا يصير إصدار رأس المال
وسيلة لتشجيع إصدار السلع . وفي مثل هذه الظروف تتخذ العمليات التي
تجرى بين الشركات الكبرى صفة « تقرب من الرشوة » كما عر عنها شلدر
« بلانقة » . فمكروب ألمانيا وشفيذر فرنسا وأرمسترونغ بالبحر أمثلة
لشركات لها علاقات وثيقة بمصارف قوية وحكومات يسقى عدم إغفال
« نصيبها » حين التمهيد لمقصد قرض . وقد منحت فرنسا للروس قروضا
سنة ١٩٠٥ و « امتنعت » بمقتضى المعاهدة التجارية الموقعة في ١٦ سبتمبر
سنة ١٩٠٥ امتيازات تقرر مبرمتها حتى عام ١٩١٧ ، وعملت نفس الشيء
حين أبرمت المعاهدة التجارية مع اليابان في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ ومن

الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب الجرمانية بين النمسا و صربيا ودوامها من ١٩٠٦ إلى ١٩١١ (تخلتها هدنة لمدة ٧ أشهر) ، المنافسة التي قامت بين النمسا وفرنسا على مد صربيا بالمواد الحربية .

وقد ذكر بول دوشانل في مجلس النواب الفرنسي (يناير ١٩١٢) أنه خلال الفترة (١٩٠٨ — ١١) أمدت الشركات الفرنسية صربيا بمعدات حربية قيمتها ٤٥ مليوناً من الفرنكات . وجاء في تقرير قنصل حكومة النمسا والمجر بسان باولو (بالبرازيل) ما يأتي : (إن إنشاء الخطوط الحديدية في البرازيل يتم في الأغلب بواسطة رؤوس الأموال الفرنسية والمحبكية والبريطانية والألمانية . وفي العمليات المالية المتصلة بإنشاء هذه الخطوط تشتترط الدول التي لها اتصال بالأمر أن تشتري منها بعض المواد الصخرية لهذه العملية) . وهكذا تمد الرأسمالية المالية ، بالتمويل الحربي ، شعوبها في كافة بلدان العالم ، وتلعب المصارف المؤسسة في المستعمرات أو فروعها دوراً هاماً في هذه العمليات ، ويظهر الرأسماليون الاستعماريون من لاندن غير الغيرة والحسد إلى الدول الاستعمارية القديمة التي استقرت أمورها وثبتت دعاتها من هذه الناحية . فقد كان لبريطانيا المظن ٥٠ مصرفاً بالمستعمرات لها ٢٢٧٩ فرع حنة ١٩٠٤ ، ٧٢ مصرفاً ذات ٦٨ فرعاً سنة ١٩١٠ . وكان لفرنسا ٢٠ مصرفاً ذات ١٣٦ فرع ، وهولنده ١٦ مصرفاً ذات ٦٨ فرعاً والألمانيا «بمجرد» ١٣ مصرفاً ذات ٧٠ فرعاً . ويحسد الرأسماليون الأمريكيون زملاءهم من الانجليز والألمان ، وشكوا سنة ١٩٠٥ من أن «خسة مصارف ألمانية كان لها أربعون فرعاً ، ٥ مصارف المحبكية لها ٧٠ فرعاً بأمريكا الجنوبية . وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية استثمرت بريطانيا العظمى وألمانيا حوالي ٤ مليارات من الدولارات في الأرجنتين والبرازيل وأرجواي ، الأمر الذي مكن الدولتين من السيطرة على ٤٦ ٪ من التجارة الخارجية لتلك الدول الثلاث » .

« إن الدول التي تصدر رؤوس الأموال قد افترقت العالم فيما بينها وذلك بالمعنى المحاذي ، ولكن الرأسمالية المالية أدت كذلك إلى التقسيم الفعلي للعالم

الفصل الخامس

تقسم العالم بين الاتحادات الرأسمالية

إن الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية من تقاتل بالمنحجب والتفادات والشركات الموحدة تقسم فيما بينها أولا سوق البلد لداخلية كلها وتفرض سيطرتها على الصناعة المحلية بطريقة كاملة أو أدنى إلى التمام. ولكن السوق المحلية في ظل النظام الرأسمالي وثيقة الصلة بالسوق الخارجية، فقد خلقت الرأسمالية منذ عهد ماويز سوقاً عالمية. كل راد يصدر رأس المال واتسع نطاق مالاتحادات الاحتكارية من علاقات مع البلدان الخارجية والمستعمرات وما لها من «مناطق نفوذ» انحصارها المهيمن على الاتفاق الدولي بين هذه الاتحادات، وبحوث تكون تقاتل دولية بين المنحجبين هذه مرحلة جديدة من التركز العالمي في رأس المال والإنتاج، وهي مرحلة على درجة من سابقاتها إلى حد كبير، ولذا وحب أن نرى كيف تنمو ويتطور هذا المصراع لأعلى من الاحتكار والصناعة الكهربائية رز مثل لا تقدمه التي لدى حقيقته الرأسمالية في نهاية القرن التاسع عشر، بداية القرن العشرين، وقد لم تقدم هذه الصناعة أقصاه في الولايات المتحدة وألمانيا، وهما من أرق الدول الرأسمالية الحديثة. وكان في أرمه عام ١٩٠٠ نسبة خاصة بالعمل أو ابعث القوى على تركر هذه الصناعة، ذلك أن المصارف التي أصبحت بذلك أكثر امتزاجاً بالصناعة تحولت بأنهم. والشركات الصغيرة نسبياً حتى تسمى كومبلاها الكبرى امتصاصها أو الاستحواذ عليها. وفي هذا يقول بيدلز «إن رفض المصارف أن تمد يد العون إلى الشركات التي تشتد حاجتها إليه، إنما يؤدي حد فترة من رواج غير سليم الأساس إلى انخفاض الشركات التي ليست لها صلة وثيقة دائمة بهذه المصارف بخفاقات يبعث على اليأس». وبناء على هذا سارت عملية

شركة جنرال إلكتريك

الولايات المتحدة	تومسون هوسون وشركاهم	شركة إديسون نيو-يورك
	مشترون شركة أوروبا	أوروبا شركة إديسون أمريكا
ألمانيا	Union Electric Co.	شركة جنرال إلكتريك (A.E.G.)
	General Electric Company (A.E.G.)	

هكذا نشأت « قوتان عظيمتان » ولا توجد بالعالم قوى مستقلة تماماً
 هما كما كتب Heining في مقاله The Path to the Electricity Trust
 « من الأرقام الكثيرة يمكن أن نكون مكره » وإن لم تبلغ حد الكمال « عن
 تداول رأس مال مشروعات هاتين « شركتين الموحدين » وحدهما

ملايين الماركات	عدد المستثمرين	الأرباح ملايين الماركات		
١٩٠٧	٢٥٢	٢٨,٠٠٠	٣٥,٤	أمريكا شركة
١٩١٠	٢٩٨	٣٢,٠٠٠	٢٥,٦	جنرال إلكتريك
١٩٠٧	٢١٦	٣٠,٧٠٠	١٤,٥	ألمانيا شركة
١٩١٠	٣٦٢	٦٠,٨٠٠	٢١,٧	١ ٢ ١

وفي سنة ١٩٠٧ قسمت الشركتان الموحدتان الألمانية والأمريكية
 العلم وهذا توقفت المنافسة بينهما ، فصاروا الولايات المتحدة وكندا من
 نصيب شركة جنرال إلكتريك الأمريكية ، وحصلت شركة A E G
 الألمانية على ألمانيا والنمسا والروسيا وهولنده والدنمرك وسويسرا وعقدت
 اتفاقات حصص (سيطرة طميمة الحال) بعدد ثلث شركات تابعة إلى دروع
 حديثة من الصناعة وبلاد « جديدة » لم تقسم بعد ، وانفقت الشركتان
 الموحدتان كذلك على تبادل المخترعات والتجارب .
 « من » - هل أن ندرك مدور منافسة هذه الشركة الموحدة التي أصبحت

ذات طابع وسلطان عالميين من الوجهة العملية ، والتي تسيطر على رأس مال قدره عدة بلايين من الماركات ولها فروعها ووكلاتها ، وممثلوها ، وصلاتها وغير ذلك في كل ركن من أركان العالم . إلا أن هذا التقسيم بين هاتين الشركتين الموحدين القويتين لا يحول دون إمكانية إحراء تقسيم « حديد » إذا تغيرت علاقة القوى نتيجة تقدم غير متساو أو بسبب الحرب أو الإفلاس الخ .

وتقدم لنا صناعة الزيت مثالا له مغزاه عن « إعادة التقسيم » أو بالأحرى عن الصراع في سبيل هذه العملية . فقد كتب بيدل سنة ١٩٠٥ يقول « إن سوق الزيت العالمية اليوم قسمة في الغالب بين مجموعتين ماليتين عظيمتين هما شركة استاندارد أويل التابعة لروكفلر ، وأرباب المصالح المسيطرون على آبار الزيت الروسية ، وهم روتشيلد ونوبل . والمجموعتان في تحالف وثيق العرى ، ولكن احتكارها تمرص خلال سنوات عدة للتهديد من جانب أعداء خمس :

(١) خطر نفاد آبار الزيت الأمريكية (٢) منافسة شركة مانتاشوف سأكو (٣) آبار الزيت بالبحر (٤) الآبار الروسية (٥) آبار الزيت فيما وراء البحار ، وخاصة في المستعمرات الهولندية (وهي شركات صمويل وشمل الغنية للغاية والتي لها اتصال رأس مال بريطاني) . وللمجموعات الثلاث الأخيرة اتصال بالمصارف الألمانية وفي مقدمتها البنك الألماني ، وقد سمعت هذه المصارف بطريقة منتظمة ومستقلة عن غيرها إلى إعاء صناعة الزيت رومانيا حتى « نملك موصدا » لها فيها . وقد بلغ رأس المال المستثمر في صناعة الزيت لرومانية ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في سنة ١٩٠٧ منها ٧٤ مليوناً من ألمانيا .

بدأ بعد ذلك صراع يعرف بصدق في الأدب الاقتصادي باسم « النضال في سبيل اقتسام العالم » . فمن جهة كونت شركة روكفلر الرغبة في الاستحواذ على كل شيء شركة تابعة في هولندا ذاتها واشترت آبار الزيت في حزر الهند

الهولندية، حتى تسدد الضريبة إلى خصمها الرئيسي، وهو شركة شل
الانجليزية الهولندية الموحدة. ومن جهة أخرى اتجه معنى البنك الألماني
والمصارف الألمانية الأخرى نحو « الاحتفاظ » و« مايا » « لأنفسها » .
وإلى العمل على اتحادها مع الروسية صدر وكفيل . ولما كان الأخير ذا رأس
مال كبير ونظام في التوزيع والمقل أفضل ؛ انتهت المعركة سنة ١٩٠٧
هزيمة البنك الألماني الذي وحد نفسه حيال أحد أمرين . فإما تصفية عمله
في صناعة الزيت وحساسة الملايين ، وإما الرضوخ لخصمه . فاختار الحل
الأخير وعقد اتفاقاً — ليس في صالحه — مع اتحاد الشركات الأمريكية
الموحدة ، تعهد فيه الامتناع عما فيه الإضرار بالمصالح الأمريكية ، وشمل
الاتفاق تحفظاً يقضى بالغائه حالة قيام احتكار حكومي في صناعة الزيت
«ألمانيا» . بعد ذلك بدأت « مبرة لريت » حيث أخذ فون جوينر حده بوك
المال دلمانيا ومدير البعث الألماني يقوم بحملة على يد سكرتيره الخاص شتراوس
مطالباً بإنشاء احتكار حكومي . وتحركت لتأييد هذه الحركة آلة المصرف
الألماني الصخمة و « صلاته » ، وجمعت الصحافة عاصمة باسم « الوطنية »
على « نير » لشركة الأمريكية لموحدة ، وقر مجلس الرعيستج في ١٥ مارس
سنة ١٩١١ بما يشبه الاجماع اقتراح يطلب فيه من الحكومة أن تقدم مشروع
قانون بشأن إنشاء احتكار لزيت وتمتعت الحكومة بهذه «كرة» لحزمة
إلى الشعب . وبدا كأنها مباورة المصرف الألماني الذي لم يزد يمدح شريكه
الأمريكي ويحسن عمله بواسطة الاحتكار ، أو شكت على الجح . وتردت
لعطاء صناعة الزيت الألماني صور الارباح الرائجة التي لن تقل عما تغله معادل
تكرير السكر في روسيا ... ولكن طاشت الأحلام بدت تزداد المصارف
الألمانية على توزيع الأسلاب ، وفضح مصرف دسكوغو حساسات أغراض
المصرف الألماني ، وحشيت الحكومة الألمانية مغبة النزاع مع ووكفيل بد
كان من المتكوك فيه ضمان الحصول على الزيت من مصادر أخرى (نسبة
ضآلة الإنتاج الروماني) . وفي تلك اللحظة تقرر اعتماد مبلغ بمليون مارك
في سنة ١٩١٣ لاستعدادات ألمانيا الحربية . هكذا تأجل مشروع الاحتكار ،

وحررت شركة روكملر الموحدة من المعركة وقد عقد لها النصر .
وقد قالت مجلة «المنت» البرلمانية في هذا الصدد إن باستطاعة ألمانيا أن
تحرر شركات لزيوت الموحدة عن طريق القيام باحتكار للكهرباء وتحويل
القوة المائية إلى كهرباء رخيصة ، ولكن احتكاراً للكهرباء سيبدأ حين
يشعر المستحون بالحاجة إليه ، أي حين يصح ان يشار في الصناعة الكهربائية
وذلك الوقوع ، وحين يتعدى العمل الراخ على المحطات الكهربائية القوية
التي تقام في كل مكان انقفاً باهظة على أيدي مؤسسات الكهربائية الخاصة
التي تمال احتكارات جريئة من المدن والدولة . . . ولكن هذا لا يمكن أن
ينحول إلى كهرباء رخيصة على نفقة الدولة ، بل سيعبر من الضروري أن
يمهد بالأمر إلى احتكار خاص لشرف عليه الدولة ، صراً للتمويل الهائل
الذي يتعين إبداء دفعه للشركات الخاصة المشغلة بهذه الصناعة . . . وكما
حدث هذا في احتكارات النترات فإنه حدث الآن في حالة احتكارات الريت وسيحدث
بالدسة إلى احتكار القوة الكهربائية . لقد حان الوقت لدى ينمين فيه على
دعاة الاشتراكية الحكومية الذين يسمحون لحدى الخلافة أن تعممهم ،
أن يدركوا الصفة نهائية أن الاحتكارات في ألمانيا لم تحقق هدفهم ولم تعد
على المستهلك فائدة أو على الدولة بحساب من أرباح المظمين . لقد كانت
الخدمة التي أدتها أساليب امتعاش الصناعات الخاصة التي شرعت لإبلاس ،
ولكن تم ذلك على حساب الدولة . هذه هي الاعترافات القيمة التي يصطار
إلى الإيدلاء بها الاقتصاديون الألمان من البورجوازيين ١٩٠٠ ، يرى وضوح
مدى الارتباط بين الاحتكارات الخاصة والحكومة في عصر (ألمانية
المالية ، وكيف أن كلا من النوعين حلقات مفصلة في الصراع الامبريالي بين
كبار المحتكرين في سبيل السيطرة واقتسام العالم .

وفي الملاحظة التجارية انتهى التركز الهائل تقسيم العالم . ففي ألمانيا
وصلت شركتان قويتان إلى مركز الصدارة ، وهما هاندورج - أمريكا ،
ونوردنشر لويدي ، ورأس مال كل منهما ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من الأسهم

والسندات ، وقيمة محاولة ما تملك كل منهما من ١٨٥ إلى ١٨٩ مليون مارك .
ومن جهة أخرى تكونت ، أمريكا في أول يناير سنة ١٩٠٣ شركة مورجان
الموحدة باسم شركة الملاحة التجارية الدولية ، وتضم ٩ شركات محلية
وأمرىكية للمواحر ، ورأس مالها ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار (أى ما يعادل
٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك) . وفي سنة ١٩٠٣ عقد الطرفان اتفاقا فيما بينهما
واقفهما لعالم حسب تقسيم الأرباح ، وتمهدت الشركات الألمانية لانتافس
المقل الأمريكى والإجلىزى ، وحددت المولى ، لكل من الطرفين بمساهمة
ودقة ، وتكونت لجنة مشتركة لمراقبة والإشراف ، وحددت حل الاتفاق
بعشرين مائة مع المصلح الحكيم على الغائى فى حالة اشوب الحرب .

ومن الأمثلة ذات الدلالة والمغزى قصة إنشاء نقابة منتضى القضاء
الحديدية الدولية . وبدأت أول محاولة فى هذا السبيل عام ١٨٨١ من جانب
رجال هذه الصناعة بالبحرنا والمجىكا وألمانيا . وكان لعالم إدراك يعانى أزمة
صناعية شديدة ، فتمهد هؤلاء أن يوقعوا التماسا فيما بينهم فى أسواق اللادى
ثم اقتسموا الأسواق المالية وفق الحصص الآتية : ٢٧ . ٠ (بريطانيا العظمى)
٢٧ . ٠ (ألمانيا) ، ١٧ . ٠ (مجىكا) ، مع احتفاظ بريطانيا العظمى بالمسند . ثم أعان
هؤلاء الحرب المشتركة على شركة محلية توت البقاء خارج هذه النقابة
وتمكن تعطية بمقتات هذه الحرب بفرض إتاقوة مثوية ممينة على كافة المبيعات
ولكن مالمثلت المقابة أن اشهدت سنة ١٨٨٦ لانسحاب شركتى ريطاينين
منها . ومن الأمور التى تميز بها الحادث عدم إمكان الاتفاق فى عصر الرخاء
الذى تلا ذلك .

وفى مستهل سنة ١٩٠٤ تكونت نقابة الصلب الألمانية ، وفى نوفمبر من العام
نفسه أعيد إنشاء نقابة منتضى القضاء الحديدية الدولية حسب الانصبية
التالية من التجارة الخارجية : بريطانيا العظمى ٥٣,٥ ٪ ، ألمانيا ٣٨,٨٣ ٪ ،
مجىكا ١٧,٦٧ ٪ ، ودخلت فرنسا بعد ذلك بحصة قدرها ٤,٩ ٪ ،
٥٨ . ٠ ٪ ، ٦,٤ ٪ . وفى السنوات الثلاث على التتالى زيادة على حد ١٠٠ ٪ .

ما أصبح المجموع السكلى ١٠٤,٨ ٪. وفى سنة ١٩٠٥ اشترك النحاج الصاب بالولايات المتحدة فى النقابة وتلا ذلك دخول النساء ثم أسمانيا فيها. وقد ذكر فوجلشتين فى سنة ١٩١٠ أن « قد تم الآن تقسيم العالم ، ويستطيع كبار المستهلكين وعلى رأسهم السكك الحديدية ، أن يفعلوا كالمساعر المعروف ويسكنوا فى قصر جوبتر ، ما دام العالم قد قسم دون مراعاة لمصالحهم . »
وبذكر كذلك نقابة الزئبق الدولية المؤسسة سنة ١٩٠٩ والتي قسمت الإنتاج عاماً بين خمس مجموعات من المصانع الألمانية والبلجيكية والفرنسية والاسبانية والبريطانية ، ثم هناك شركة لديناميت الموحدة الدولية التي يقول « ها ليفمان بها » مخالف حديث وثيق العرى بين صناع المواد المعرقة الذين اقتسموا العالم من صناعات الديناميت الانحاز والمراسيين (الذين نظموا أنفسهم بهذه الطريقة) .

وقد عدّ ليفمان فى سنة ١٨٩٧ حوالى ٢٠ من تقديرات المنتجين الدولية التي لألمانيا نصيب فيها ، وارتفع هذا الرقم إلى مائة فى عام ١٩١٠ .

ويزعم بعض كتاب البورجوارية (الذين يحاربونهم ككروتسكى بعد أن هجر المبادئ الماركسية سنة ١٩٠٩) ، أن تقديرات المنتجين الدولية تبرز صورة دولة رأس المال ، تبنى كدولة دولية ، وفى هذا يشجع على الأمل فى حلول السلام بين الأمم فى كل الرئسالية . وهذا رأى مضعف من الوجهة النظرية ، كما أنه من الوجهة العملية سمسطة ودفاع مجرد من الأمانة عن أسوأ مظاهر الانتهازية ، لأن تقديرات المنتجين الدولية تبرز إلى أى حد تمت الاحتكاكات الرئسالية . ووضح الغرض من الصراع بين مختلف المجموعات الرئسالية . والامر لاجير أعظم أهمية ، وهو وحده كميل تاريخ المعزى الاقتصادى والتاريخى للحوادث ، لأن أشكال الصراع قد تتغير ، بل هى تتغير فعلاً لأسباب متميزة وخاصة ، ولعل من مؤفة اسب ، ولكن حوار الصراع وما يبطوى من تمايز الطبقات لا يمكن أن يتغير ما دامت الطبقات قائمة . ومن السهل أن نفهم أن من صالح البورجوارية الألمانية

(التي اعتنق كاوتسكي حججها ونظرياتها) أن نحذف ماهية الصراع الاقتصادي المعاصر (أي تقسيم العالم) وأن تؤكد أهمية شكل أو آخر من أشكاله . وطبيعى أننا نقصد البوجوارية في جميع أنحاء العالم لا في ألمانيا وحدها . والرأسماليون يقسمون العالم لا عن خبث أو سوء بية أو ميل للاذى ، بل لأن درجة التركيز التي حدثت تجبرهم على انتهاج هذا السبيل بقصد اجتناء الأرباح . وهم يقسمون العالم بنسبة ما لهم من رأس مال ومن « قوة » إذ لا سبيل غير هذا للتقسيم في ظل نظام إنتاج السلع والرأسمالية . ولكن القوة تختلف مع درجة التطور الاقتصادي والسياسي . ولكي نفهم ما هو حادث من الضروري أن نعرف أي المسائل تحل بواسطة تغير القوى هذا . أما كون هذه التغيرات اقتصادية « صرفة » أو غير اقتصادية (كأن تكون عسكرية مثلا) مسألة ثانوية لا تؤثر قليلا أو كثيرا في النظرية الأساسية عن الفترة الأخيرة للرأسمالية . أما أن نستبدل بالمسائل المتعلقة بمحتويات هذا الصراع وخواه وبالاتفاقات بين الاتحادات الرأسمالية ، مسألة الشكل الذي تتحدده هذه الممارعات والاتفاقات السلمية اليوم والحربية في اليوم التالي والسلمية مرة ثانية) ، فمعناه أننا نهبط إلى مستوى السفسطة . إن عصر الرأسمالية الحديثة يرينا أن علاقات معينة تنشأ بين المحالفات الرأسمالية على أساس التقسيم الاقتصادي للعالم ، بينما تقوم إلى جانبها وعلى اتصال بها علاقات معينة من المحالفات السياسية بين الدول على أساس التقسيم الإقليمي للعالم والصراع بعدد المستعمرات ، أي « الصراع بشأن الأقاليم الاقتصادية » .

الفصل السادس

تقسيم العالم بين الدول العظمى

أوضح لنا الجغرفي A Supan في كتابه The Territorial Development of the European Colonies خلاصة هذا التطور في نهاية القرن التاسع عشر بالشكل الآتي :

الفترة المئوية لمنظمات الدول الأوروبية الاستعمارية العظمى

(ويشمل ذلك الولايات المتحدة)

	١٨٧٦	١٩٠٠	الزيادة أو النقص	١٨٧٦	١٩٠٠	الزيادة أو النقص
إفريقية	١٠,٨	٩٠,٤	÷ ٧٩,٦	استراليا	١٠٠	١٠٠
بولينيزيا	٥٦,٨	٩٨,٩	÷ ٤٢,١	أمريكا	٢٧,٥	٢٧,٢
آسيا	٥١,٥	٥٦,٦	÷ ٥,١			٠,٣

ثم يقول : " أن الصفة التي تميز هذه الفترة هي تقسيم إفريقية وبولينيزيا ، وإذ ليست بآسيا وأمريكا أقاليم لا تملكها دولة ما ، فإن عليه أن يربط على ما وصل إليه سويان ونقول إن ما يميز هذه الفترة هو التقسيم النهائي للعكسة الأرضية . وليس معنى هذا استحالة إجراء تقسيم جديد إذ هذا ممكن وأمر لا بد منه ، ولكننا نقصد أن السياسة الاستعمارية للدول الرئاسية قد أدت الاستيلاء على الأراضي غير المملوكة على ظهر هذا الكوكب وهكذا قسم العالم تماماً لأول مرة بحيث سيقصر الأمر في المستقبل على إعادة

التقسيم^(١) في انتقال الأراضي من يد « مالك » إلى آخره بدلا من انتقال أرض غير مملوكة إلى يد « مالك » جديد .

وبناء على هذا فإننا نجتاز فترة خاصة من السياسة الاستعمارية المالية وثيقة الارتباط « بالمظهر الأخير لتطور الرأسمالي » ، أي نحو الرأسمالية المالية . ولهذا السبب نرى من الضرورى أن نعالج الحقائق حتى نستطيع أن نحدد بالصمت ما يميز هذه الفترة عن سابقتها ، وأن نبين الموقف الحالى . وتواجهنا منذ البداية مسألتان ، وهما : هل من الملاحظ اشتداد حدة السياسة الاستعمارية والصراع في سبيل الحصول على المستعمرات ؟ وكيف ينقسم العالم اليوم ؟ .

وقد حاول السكان الأمريكى موريس في كتابه « تاريخ الاستعمار » أن يجمع الحقائق والبيانات عن ممتلكات كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا خلال فترات مختلفة من القرن التاسع عشر ، وفيما يلي خلاصة موجزة لنتائج التي وصل إليها :

(١) ترتب على انهزام فرنسا ونيركانها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٨) أن حارب حركته على التوزيع الاستعماري ، ففقدت ممتلكات أميا وفيما وراء البحار من احتصر على طرق القمم المشرقة غير المشرقة تحت شعار الانتداب . وكذلك صفت الامبراطورية العثمانية وحركات المحلقة ومروا بالحدود الكامل ثم ما إذا جلا من البلاد العربية مطلقا ، وهو ضم حين قررت هذه المصالح أن يكون العراق وشرق الأردن فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وأن تكون سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى . ثم تسببت الحرب العالمية الثانية وانجحت عن اخراج فرنسا من المشرق ، وتفرق النظر في مصير المستعمرات الادلية ، وهي موضع أطباع الدول الكبرى تريد الاستحواذ عليها باسم الوصاية ، أما اليابان فقد أصبح من المقرر أن تزد إلى الصين ما سبق لها خروجه منها منذ أواخر القرن التاسع عشر ، كما أن قبة الممتلكات اليابانية في المحيط الهادى ستضم إلى الدول المنتصرة ضما سافرا أو تحت مراءى صاية وهي دولة مد شعاف ترتد به لامبراطورية (العرب — الطعة الثانية) .

بالنسبة إلى الدول الرئيسية فيما بين عام ١٧٧٤ ، ١٩٠٠ ، وإليك ما حققته :

مساحة ما حصلت عليه	وعدد سكانها	
٣,٧٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	بريطانيا العظمى
٣,٦٠٠,٠٠٠	٣٦,٥٠٠,٠٠٠	فرنسا
١,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٧٠٠,٠٠٠	ألمانيا
٩٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	البحرين
٨٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	البرتغال

وهذا التناقض وراء المستعمرات من جانب الدول الرأسمالية في ختام القرن التاسع عشر ، ومبدأ بداية القرن العشرين بوجه خاص ، حقيقة معروفة وضحية في تاريخ (الدبلوماسية) والشؤون الخارجية .

وفي الوقت الذي بلغت فيه المدفعة الحرة دروتها في بريطانيا العظمى ، وذلك في أعظم (١٨٤٠ - ٦٠) كان زعماء السياسة المورخواريين يعارضون في سياسة الاستعمارية اعتقاداً لهم . أن استقلال المستعمرات لا يفسد عن بريطانيا العظمى أمر محتوم ومرغوب فيه . ويحدثنا مستر جيمس ر. في مقالة له « *Modern British Imperialism* » المنشور عام ١٨٩٨ أن ر. انتهى زعم ميوله الاستعمارية ، قال في سنة ١٨٥٢ « إن المستعمرات على ما هي الآن في نهاية القرن التاسع عشر فقد كان سيبل رودس وجورج ريف شمرون أطول الساعات ، وهم من أكثر الدعاة الاستعماريين صراحة ، وحاولوا إرجاع تلك السياسة وتطبيقها دون أي اعتبار للسنوات الإمبراطورية والأدلة ، وإقامه وزن لها . من المهم أن نلاحظ كذلك أن هؤلاء السياسة المورخواريين السكندر أدركوا بذلك قيمة العلاقات بين ما تصحح تسميته الأسس الاقتصادية الحديثة ، وبين العوامل الاجتماعية والسياسية الإمبراطورية الحديثة . فقد ناصرها تسميران على أنها سياسة حقيقية وحكيمة واقتصادية مشيراً بصفة خاصة إلى ما تلقاه المخابرات من المنافسة في السوق العالمية من

حائب ألمانيا وأمريكا . وكان الرأسماليون ، وهم يؤلفون نقابات المنتجين ، بكافة أشكالها ، يتنادون بأن في الاختكارات طريق الخلاص ، ورددوا الساسة النورجواريون هذه الدعوى ، وهم يسرعون إلى الاستيلاء على الأقاليم التي لم يتم تقسيمها بعد .

وقد قمنا عليه الصحفي سقيد الملاحظات التالية عن إسان صديقه سيس رودس سنة ١٨٩٥ ، فقال الأخير « حشرت في إيست ليند (١) اجتماعا للعامل المتعطلين حيث تمودات الخطط المدوية التي لا ممدو كوها صراجا في سبيل الحصول على الخبز . وإذا اتخذت سبيلي إلى بيتي طعقت فمكر في ذلك المظهر الذي شاهدته ، فاردت قنساء بأهمية الاستعمار . إن في المكرة التي أتعلق بها حلا لمشكلة الاجتماعية ، لأنه إن أردنا إلقاء لأربعين مديونا من سكان المملكة المتحدة من الحرب الأهلية ، تعين علينا ، نحن الساسة الاستعماريون أن نستحوذ على أراضي جديدة تنقل إليها المهاض من السكان ، ونحمل معها سواقا للأسلح التي تنفعها المصانع والمناجم . إن الإمبراطورية ، كما كنت أدرك ، مسألة حروور بداسة إليها ، فإد ردتهم انقاء الحرب الأهلية وإبعاد خطرهم . ثم أن نكروا من دعاة سياسة التوسع الاستعماري ومصرعها . هذا ما فاه عام ١٨٩٥ سيسل رودس ، أحد ملوك المال و الرجل الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن نشوب حرب البوير . إن دفاعه عن الاستعمار دفاع يمتاز بالجفاء والعزوف عن الاعتبارات الإنسانية ، ولكنه لا يختلف في جوهره عن « النظرية » التي نادى الماده مسوف وسودكوم وبتريسوف ودانبيد وجودج الميجانوف مؤسس الماركسية الروسية وغيرهم . لقد كان سيسل رودس أحد هؤلاء المنطرفين في وطنيتهم من الاشتراكيين وإن تغير عنهم بالامانة والعراحة في إبداء الرأي .

(١) من أحياء لندن وأغلب أهلها من الطبقة الفقيرة وما كان يدكر في شيء ، له مره المقيرة ، ومن مناقصات التقدم الرأسمالي في إنجلترا وجود ثمة هذه المناطق البشة بالفقر والمرض بينما تزداد الطبقات الغنية في ذلك البلد ثراء وقوة (المغرب — الطبقة الثانية) .

وحتى يتسنى لنا ترتيب التقسيم الجغرافي له ، وانما غيرت التي مرأت
 خلال العقدين الآخرين ، تأخذ البيانات التي أوردتها سوان في كتابه لمشار
 إليه قبلاً وهو يدوس سنتي ١٨٧٦ ، ١٩٠٠ ، وسأخذ سنة ١٨٧٦ أساساً
 لنا . واختيارها موفق إذ فيها كانت مرحلة التطور الرأسمالي قبل العصر
 الإحتكاري في دول غرب أوروبا . وسأخذ كذلك سنة ١٩١٤ . وانكساء
 بدلا من الأرقام التي ذكرها سوان ، سنفحص إحصائيات أحدث منها
 في كتابه « جداول الجغرافية والاحصائية » . إن سوان عندما
 بالأرقام عن المستعمرات وحدها ، وانكساء يرى من الأصح أن يورد أرقامها
 موحدة عن لدول غير المستعمره والشبهه بالمستعمرات مثل بلاد إيران
 والصين وتركيا ، حتى تكون الصورة التي تقدمها عن تقسيم العالم أتم
 وأوفى . إن إيرون - كاد تكون اليوم مستعمرة عمدة ^(١) ، وتركيا والصين
 في طريقهما إلى هذا المصير وهكذا حصل على الخلاصة الآتية .

(١) لاشارة هذا إلى ما من بين بريطانيا وروسيا القيصرية عند القرن التاسع عشر
 وهذا تدريس لدى حداث الدول وضع حد له بعد سنة ١٩٠٧ . ويقع تقسيم ذلك
 الحد مطلقا ، هذه الشبهه ، (روسيا) والحدية (ليو) : (حد - الحد) شبة)

المتنظمات الاستعمارية للدول العظمى

(مقدرة بملايين الكيلو مترات المربعة وملايين الألف)

الدول	* المستعمرات		البلاد المالكة لها		المجموع الكلى	
	١٨٧٦	١٩١٤	١٩١٤	١٩١٢	١٩١٢	١٩١٢
	مساحة السكان	مساحة السكان	المساحة السكان	المساحة السكان	المساحة السكان	المساحة السكان
بريطانيا العظمى	٢٢,٥	٢٠١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٠,٣	٤٦,٥
روسيا	١٧	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٥,٤	١٣٦,٢
فرنسا	٠,٩	٦	١٠,٦	٥٥,٥	٠,٥	٣٩,٦
ألمانيا	—	—	٢,٩	١٢,٣	٠,٥	٦٤,٩
الولايات المتحدة	—	—	٠,٣	٩,٧	٩,٤	٩٧,٠
اليابان	—	—	٠,٣	١٩,٢	٠,٤	٥٣,٠
المجموع الكلى	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥	٥٢٣,٤	١٦,٥	٤٣٧,٢
المستعمرات التابعة للدول الأخرى (لجميكا وهولمده الخ)	٩,٩	٢٥,٣				
البلاد الشريفة بالمستعمرات (إيران والصين وتركيا)	١٤,٥	٣٦١,٢				
بلاد أخرى	٢٨	٢٨٩,٩				
المجموع الكلى لمساحة لملم وعدد سكانه	١٣٣,٩	١,٦٥٧				

١٩٢٢

*

س	س	س	س	س	س
٢٤,٩	٤٠٦,٥	٢٢٥	١٦٣	٣٥,١	٥١٢,٧
١١,٩	٦٥,١	٠,٥٥	١٢	١٢,١٥	١٠٧,١
—	—	—	—	٠,٤٧	٦٤,٨
٠,٣	١٤,٦	٩,٤	١٢٤,٦	٩,٧	١٣٩,٢
٠,٣	٢٨	٠,٤	٦٥,٥	٠,٧	٩٣,٥
٤٧,٤	٥٧٤,٢	١١٥,٥	٢٤٢,١	٥٨,٤٢	٩١٧,٢

بريطانيا العظمى
فرنسا
ألمانيا
الولايات المتحدة
اليابان (عدا ما استولت عليه اذ ذلك من الصين)
المجموع

المالية يجد أن فرنسا في بداية الفترة التي نحن بصددتها كانت أغنى عدة مرات من ألمانيا واليابان مجتمعين. ويلاحظ أن الأحوال الممرقية وعوامل أخرى ذات تأثير في مدى اتساع الممتلكات الاجتماعية ، ذلك بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية البحتة .

ومهما كانت عميقة أسوة العالم ولا حول الاقتصاد والمعيشية قوية في العقود الماضية ، نتيجة الضغط من جانب العمالة الكبيرة والبدل والأسئلة المالية ، ولارالت هناك اختلافات وفروق كثيرة . وحتى بين الدول استرى أولا دولاً رأسمالية قديمة (كأمريكا وألمانيا وليابان) تقدمت تقدماً سريعاً ، ونجد ثانياً دولاً قديمة المهتد بالمتطور الرأسمالي كفرنسا وبريطانيا العظمى وتقدمها أنطاً في حطه ، وثالثاً شاهد دله هي روسيا وهي تشد الجميع تأخرأ من الوجهة الاقتصادية . وفيها تنسبر الامبرالية الرأسمالية داخل تسير من علاقات تمت بالصلة إلى ما قبل عهد الرأسمالي في صبح القول .

ولقد وجدنا في جانب ما عداك الدول العظمى المستعمرات مسخرة لرملائها الأسمر شأناً والتي هي عرضة للاقتداء من حيث إلى جانب الدول العظمى . وإن احتفظ مثل هذه الدول لأخرة عاظم من ممتلكات راجع إلى أن صار مصلح لمظاهات مما يحول دور لاهق على كسبه بوريح الأسلاب والمناقص الشبيهة بالمستعمرات مثل المرحلة الاقتصادية التي نلقاها في كافة مجالي الطبيعة والمجتمع . فالرأسمالية المالية قوة عظيمة حاصلة الأثر في العلاقات الاقتصادية والدولية ، ولها المقدره على أن تحجب لديها حتى الدول المتمتعة بالاستقلال السب على التام ، بل إنها تفعل ذلك حقاً . ومن الطبيعي أن تجد الرأسمالية المالية أسبح المرض لاحتفاء وهو لأراح في حالة خضوع الدول والشعوب خضوعاً ينطوي على صيراع استقلالها السيامي ومن هذا ينصح لنا أن الدول الشبيهة بالمستعمرات مثقال بارز ، « المرحلة المتوسطة » ، ومن الطبيعي أن يشتد الصراع على هذه البلدان

شبه المستقلة حديثة ومرارة في عهد الرأسمالية المالية الذي تم فيه اقتسام ما تبقى من العالم .

والسياسة الاستعمارية والسيطرة موحودتان من قبل ظهور هذه المرحلة لاحقة من الرأسمالية بل ومن قبل قيام الرأسمالية ديم. مهد صوبل ، فيها هي روما ، وقد قامت على أساس الرق ، انتهجت سياسته استعمارية وحقت سيطرتها على ما عداها ، غير أن المحجج « اعادة » عن السيطرة الاستعمارية وأي تغفل أو تنفول عن المظهر الاقتصادي الاجتماعية ، إعاد مخطط شام ، تتحول إلى عبارات ناعمة حواء أو إلى موارد ملوثة كبرياء ، بل روما اعطى أو رطاسا العصى ، وحتى السياسة الاستعمارية التي غيرت في رأسمالية في مراحلها التي مختلفة احتلالا حوهرياً ، في عهد الرأسمالية المالية .

ر. مظهر الاسمي للرأسمالية الحديثة هو سيطرته لاحتكارات الى كونها كبار الرأسماليين . وهذه الاحتكارات أشد ثباتاً وأعظم بقاء حين سيطر مجموعة واحدة على جميع موارد المواد الأولية ولقد استناداً إلى قدر من حسن فعل المثلثات المتحدة لرأسمالية الدواوية كل ما لهم من جهد بحيلة دون المدافعة عن حب حصومها ، وذلك طرقت شتى كإجراء أراضي المناجم وآبار الزيت وغير ذلك فالمناكات الاستعمارية تكفل النجاح الاحتكاري إزاء خطر الصراع مع المدافعين ، في ذلك الخطر الناجم عن النجاة لأحيرين إلى إقامة احتكار حكومي في سبيل لدفاع عن النفس ، وكما تقدمت لرأسمالية ونمت ، قويت الحاجة إلى المواد الأولية واشتدت المدافعة ، وعظم التهافت على المواد الأولية في كافة بقع العالم ، واحتدت الصراع في سبيل الاستيلاء على المستعمرات . ونقول شيلدر ، وبحور التأكيد أن العقبة التي ستقف في المستقبل دون زدياد عدد سكان المدن الصناعية ، هي كون النقص في المواد الأولية أعظم منه في الغذاء ومن الأمثلة على ذلك ازدياد نقص مقادير الخشب الآخذ سعره في

الارتفاع المطرد، ومواد الخلد وغيرها مما تنطسح صناعة النسيج « وبحوز
كذلك، على سبيل التمثيل بمجهودات الجماعات الصناعية، تقصد إقامة التوازن
بين الزراعة والصناعة في ميدان الصناعة العالمية، أن يذكر لاتحاد لدولى
لجانات غزالي القطن في معظم الدول الصناعية الحديثة والمؤسس سنة ١٩٠٤،
والاتحاد الدولى لجاعات غزالي لسكتان التي أنشئت عام ١٩١٠، على نفس
النمط. ولكن الإصلاحيين المورجوازيين ومن بينهم أتباع كاوتسكي
بصفة خاصة، يحاولون التقليل من أهمية هذه الحقائق، مدعين « إمكانية »
الحصول على المواد الأولية في السوق الحرة دون اتباع سياسة « استثمارية »
كثيرة التكاليف محفوفة بالخطر، كما قالوا أن من « المستطاع » زيادة مورد
المواد الأولية إلى حد كبير وذلك « بمجرد » تحسين أساليب الزراعة. إلا
أن هذه الحجة التي يدلون بها ليست سوى لرغسة في تبرير « السيطرة »
الاستثمارية وبطهارها في ثوب رقيق، لأنهم يجهلون الصفة الرئيسية التي
تميز الرأسمالية الحديثة، وتقصد بذلك الاحتكار

بعد أصبحت الأسوق في الطبيعة اليوم من أحداث الماضي، بعد قيده
المقننات، الشركات الموحدة لاحتكارية «و» «مجرد» تحسين الزراعة
لا يعتمدى العمل على ترقية أحوال الجماهير ورفع الاحور وحفر لأرح.
وأين هي الهيئات الاتحادية من الشركات والتي على بأحوال الجماهير أكثر
من اهتمامها بمسألة الحصول على مستعمرات «لهم» «لا» وجود لهم إلا في
خيال الإصلاحيين الماطفين !

ولا تقتصر اهتمام الرأسمالية المالية على «وارد» المواد لأولوية الممرودة.
والتيك يشمل المناطق التي تستطيع إشاحتها، ذلك أن التقدم القى يسير بخطى
واسعة «سرعة جدا» والأرض التي تسدو اليوم عديمة المنفع قد تصبح
ذات حصوة في الغد، إذ استثمرت مقدير كثيرة من رؤوس الأموال،
وطبعت أساليب جديدة (عكس استداعها) إذا قام مصرف بإعداد حملة كاملة
من المهندسين والخبراء في شئون الزراعة ومن في حكمهم !

ويطبق نفس الأمر على المعادن وعلى الوسائل الجديدة لتصنيع المواد الأولية واستغلالها الخ. ومن هذا يكون لسعى الحقنوم من جانب الرأسمالية المادية بقصد توسيع نطاق أملاكها الاقتصادية ، من وملاكها بوجه عام . ونفس الطريقة تغدر الشركات الموحدة القيمة الرأسمالية للأملاك ، بما يعادل قيمتها مرتين أو ثلاث مرات مع حسابان مبلغ ما تغله في المستقبل ومدى النتائج الأخرى المترتبة على الاحتكار . لهذا رى أن الرأسمالية المادية تجد في سبيل الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض من أى نوع وفي أى مكان ودية وسيلة ممكنة ، وذلك اعتماداً على احتمال كشف مواد أولية بها ، وحشية أن تصبح ديدة في ذلك الصراع الذي رى إلى أملاك أية ديدة في أنه لم يملكها أحد مد ، . عادة تقسيم ما سبق للغير متلاكه .

وبدلت أصحاب رؤوس الأموال من الإلحاح كل ما يقدرون عليه من مجهود في سبيل تنمية زراعة القطن في مستعمراتهم ، مصر حيث خصصوا عام ١٩٠٤ لزراعة هذا المحصول ٦٠٠.٠٠٠ هكتار ، وهو ما يعادل قرابة المساحة السكوية البالغة ٢٣٠٠.٠٠٠ هكتار . ويقوم الروس بنفس العمل في مستعمراتهم التركستانية ، إذ تجمعهم هذه الوسيلة في مركز أفضل للتغلب على مدفعهم من الأجانب . احتكار مورد المواد الأولية ، وشبهه شركة موحدة في صناعة المدسوحات ، أعظم ربح وأقل عقة ، وتتجمع فيها جميع عمليات الإنتاج وتتركز في أيدي مالك واحد .

والضرورة الداعية إلى تصدير رأس المال هي ذاتها التي تدفع على تشييد البعث عن المستعمرات ، إذ من الأسهل كثيراً في السوق الاستعمارية ضمان الحصول على طابقت منها ، وتقوية الروابط « الضرورية » الخ ، وذلك بد ينسني القضاء على المنافسة عن طريق الأساليب الاحتكارية . ويلاحظ أيضاً أن سوق المستعمرات تكون هي الوسيلة الوحيدة لإدراك هذه الغاية

والصرح الأعلى غير الاقتصادي الذي يقوم على أساس الرأسمالية المسالمة وسياساتها وفلسفتها ومذهبيتها يثير في نفس الوقت البحث عن المستعمرات ،

الآن الرأسمالية المالية كما يقول هلفردس « لا تبغى الحرية وإنما تهدف إلى السيطرة ». وهناك كاتب بورجوازي فرنسي حاول بكل الآراء التي أدلى بها سيسيل رودس ، فقال : إن من الواجب علينا حين تفسير السياسة الاستعمارية الحديثة أن نصيف العوامل الاجتماعية إلى الأسباب الاقتصادية التي تدعو إلى هذه السياسة . وهذا ما ذكره في هذا الصدد « نظر لاردياد تعقد الحياة وكثرة صغابها مما ينقل كاهل حمير العمل وفرد الطبقه الوسطى ، تتجمع عوامل السخط والغضب والكراهية في السلاسل الأعرق حصاره مما يصح خطراً يهدد السلام ، وينبغي أن نحول هذا النشاط عن أن يتخذ مظهر أعداء بين الطبقات ، وذلك أن هي له ممدد ومحرك في الخارج وهذا يحول دون وقوع انفجار دحل هذه المدن » .

وإذا نحن بصدد الحديث عن السياسة الاستعمارية في فترة لامبرية رأسمالية ، ينبغي أن نلاحظ أن الرأسمالية المالية والسياسة الخارجية المطابقة لأغراضها والتي هي في حقيقتها صراع بين الدول العظمى في سبيل التقسيم الاقتصادي والحياسى للعالم ، يحتملان شكلاً متفاوتة كثيرة لحالة تعبئة دولة ما لغيرها . ليس انقسام العالم إلى مستعمرات ودول الكثرة هو الطابع الوحيد الذي يميز هذه الفترة ، إذ هناك أشكال مختلفة من التبعية ، ومثل ذلك البلدان التي تتمتع بالاستقلال السيامى من لوحدة الرسمية والشكافة فيما تنسج سواها من الحاجتين المالية ولدبلوماسية . وقد سبق أن أشرنا إلى أحد هذه الأشكال ونقصده الدولة شبه المستعمرة وفي بلاد الأرجنتين مثل آخر ، وفي هذا يقول شولزهايمر في مؤلفه عن لامبرية بريطانيا « لقد بلغ اعتماد أمريكا الجنوبية ، وبخاصة الأرجنتين على لندن من الوحده المالية بحيث ينبغي لها أن ندعوها مستعمرة تجارية برعانية » . ويقصدو شيلدر رئيس المسال البريطاني المستثمر بالأرجنتين مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك سنة ١٩٠٧ وذلك للاستناد إلى تقدير قمصل حكومة النمسا والمجر في بيونس أيرس . وإذا نحن ليس من الصعب أن نتجمل

العلاقات المتينة بين الرأسمالية المالية البريطانية (مع « حليفتهم » المحلعة
الدبلوماسية) ، والمورخوارية ورجال الأعمال والساسة في الأرجنتين .
وتقدم البرتغال لما مثلاً لدولة مستقلة سياسياً بينما هي تابعة اقتصادياً
ودبلوماسيةً لغيرها . نعلم أن هذه الدولة المد مستقلة دبلوماسيةً ، ولكن الواقع
يثبت أنها ظلت حامية بريطانية مدى أكثر من قريب أي منذ حرب بورنة
الاسبانية (١٧٠٠ - ١٨) وقد حما الربط بين البرتغال ومستعمراتها
كما يقو مركزه خلال الصراع ضد خصومهم الاسبانيين وفرنسيين ،
وحصلوا لقاء هذا على امتيازات تجارية ، والأفضلية لمسلمهم ورؤوس أموالهم
في البرتغال ومستعمراتها ، وحق استعمال الموني والحرر وأسلالك ارق
البحرية الرئعالية وغير ذلك . ومثل هذه العلاقات بين الدول الصغرى
والكبرى موحودة دائماً ، ولكنها في عصر الامبريالية الرأسمالية تدمج
طاماً ، وتكون جزءاً من عملية « اقتسام العالم » و « حلقه في سلسلة
العمليات التي تقوم بها الرأسمالية المالية العالمية .

ولابد لنا من بدء الملاحظات التالية في شئنا إكمال بحثنا في موضوع
تقسيم العالم . لقد نمت هذه المسألة صراحة وصراحة في الأدب الأمريكي
بعد الحرب الاسبانية الأمريكية ، وفي الأدب الانجليزي بعد حرب البوير
أي في ختام القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وقد رها حق
قدرها الألمان الذين يراقمون الامبريالية البريطانية بعين الحسد ، وعالجها
الأدب المورخواري أكثر مما يمكن من الوضوح وذلك من وجهة النظر
المورخوارية . وسنقتبس ما كتبه المؤرخ دريواس في الفصل الذي
حمل عنوانه « الدول العظمى واقتسام العالم » وذلك في كتابه « المشاكل
السياسية والاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر » .

« لقد استحوذت الدول العظمى ، وربما وأمريكا الشمالية خلال السنوات
الآخيرة على جميع ما بالعالم من أرض لم تكن مأهولة من قبل ، مع استثناء
الصين . وقد صممت هذا الأمر مسابقات وحيرات في مناطق المهود ، مما

جعلها متوقع تمورا أشد عنفا في المستقبل لقرب إحد الإمبراع من الضرورى .
فالدول التى لم تحصل على نصيب لها في خطر من لا تستطيع ميل نصيب لها
والاشترك في استغلال الكرة الارضية وهو ماهرة التى ستجبر القرن
الثالث (نى القرن العشرين) . وهذا هو السبب لدى من أحله أصبحت
أور و أمريكا أحراراً بحمى التوسع الاستعماري نى لإمبريالية وهى العاهرة
لنى تمير أكثر من غيرها السوت الحفامية من القرن التاسع عشر
وأضاف المؤلف إلى ما سبق قوله .

« وفي خلال تقسيم العالم هذا وفي ثناء خرى صيف ورء كور
الأرض وأسواقها الكبرى محمد بن القوة النسبية للإمبراطوريات التى
أنشئت في القرن التاسع عشر (١) لا تتناسب . لكيفية مع المركز الذى تشغله
في أوربا الشرق ائى نسبها . فالدول ائى أسود أور و تقرر مصائر
سرة امبيادات نفوذ متساو في العالم . منه ويتأثر قوة الاستعمارية .
وهى لأمل في سطره على مصادر الثروة غير المعلومة حتى الآن ، سيكون
ه من اواضع أثر على القوة النسبية للدول الكبرى بأوربا . من أسئلة
الاستعمارية أو لإمبريالية . إن شئت فسميها ائى عدت لأحول
سياسية في أوربا ، ستعمل على تعديل حدود حدود سيده أكثر وأكثر

(١) مصادر :

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
والآله الطيبين
الطاهرين
أجمعين

الفصل السابع

السيطرة الاستعمارية (الامبريالية)

مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية

يتميز عابداً الآن من محاولتي عرض "بصورة موجزة" بحالية لما ذكرناه في موضوع السيطرة. لقد ظهرت لامبريالية على أنها مرحلة متأخرة من المراحل المستمرة للمعاقبة التي هي تطور الخصائص والسمات الأساسية للرأسمالية بوجه عام. لكن الرأسمالية لم تصبح امبريالية راسخة إلا حين بلغت حداً محدوداً معيناً ودرجة عالية من تطورها، وحين تحول بعض انطباعاتها إلى تقييدها، وحين أخذت معالم فترة الانتقال من رأسمالية إلى نظام إحصائي واقتصادي أعلى من الدولة الحديثة. شكلاً واضحاً محدوداً، والمثل لا يقتصر على هذه المرحلة هو قيام الاحتكارات الرأسمالية فكانت الرأسمالية الحرة في الماضي حرة بعد وجه عام صفة أساسية لرأسمالية، وكان الاحتكار قبض المنافسة غير ما شهدته كيف تحولت لتأخير هذه عبيداً في حثرك، وبعد حثرك صناعة الكبرياء، ووصفت على الصناعة الصغيرة، وأرست المشروعات الصناعية الكبيرة على إفساح المجال لما هو أكبر منها، وأخيراً مهدت السبيل لتتركز الإنتاج ورأس المال إلى الخلد الذي رتب عنه قيام الاحتكار ممثلاً في النقابات المكونة من المنتجين والشركات الموحدة، وهي هيئات امتزج بها رأس مال حوالي ثلثي عشرة من المصارف التي تتداول ثلثي الملايين وفي الوقت ذاته ربع الاحتكار. وبعد المناقشة الحرة فإنه لا يقتصر على ذلك بل إنه قائم إلى جانبها محققاً في فوق أي شيء فيه، باعتناء على ظهور مصادره

الحلاف والعداء والاحتكاك ، الفصل الحادى ومن هذا نقول إن الاحتكار
مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى طامة رقى ، على ما

وإذا كان من الضرورى أن نصوغ أوجز تعريف للإمبروالية ، فإن
مرحلة الاحتكار في تاريخ الرأسمالية ، ومثل هذا التعريف يبطىء على أعظم
امتناع أهمية من جهة لاحظ أن الرأسمالية لماية هي الامتراح لحادث
من رأس مال كل من صنع معارف احتكارية كبرى والاتحادات الاحتكارية
المذكورة من كبر رحل الصاعدة ، ورى من جهة أخرى في تقسيم العالم
عرة عن الامتال من سياسة استعمارية قد عملت على الاستحواذ على رأس
لم تكن في حوزة دولة رأسمالية كبرى إلى سياسة استعمارية قائمة على
الاحتكارية الاحتكارية لأقاليم العالم التي تم اقتسامها

و رغم أن التعاريف الموحدة غير لأمريائنا لأنها تلخص العناصر
الرأسمالية ، إلا أن في وقت دونه غير وفيه بالعرض يد تدعى عند أن
تنتج منه له هامه حد لظاهرة التي عمل على مرمها وعلى ذلك سيقدم
معرفة للإمبروالية تشمل المعاني الأساسية حسن نهاية ، على ألا نفى أن
قيمة كافة التعاريف ، لة نسبة تتوقف على شروط معينة ، لأن التعاريف
لا يمكن أن تشمل جميع الحقائق المنصولة في العهدة في كل صورة
لنقوها : —

١ — تتركز الإنتاج ورأس المال في الخلد لدى يولد الاحتكارات في
تلمب دوراً حاسماً في الحياة الاقتصادية .

٢ — متركز رأس مال المصارف رأس مال الصاعدة ، وظهور تقنية
مستطرة من رحل المال ، نتيجة ، للرأسمالية المالية .

٣ — صدر رأس المال الذي أصبح بال أهمية ما يقابل إلى تصدير
السلع .

٤ — تكوين احتكارات رأسمالية دولية تقسم العالم فيما بينها .

٥ — تقسم التقسيم الإقليمي للعالم جمع بين أعظم لدول رأسمالية

فالإمبريالية مرحلة في التطور الرأسمالي متميزة بسيطرة الاحتكارات الرأسمالية المالية ، وازدياد أهمية تصدير رأس المال ، وانتداء تقسيم العالم بين الاتحادات الاحتكارية الدولية ، وبتعام عملية توزيع جميع أقاليم الكرة الأرضية على الدول الرأسمالية العظمى . سنرى في فصل نال أن من الضروري والممكن أن مصوغ الإمبريالية تعريفاً آخر لا يقتصر على العوامل الاقتصادية الأساسية وإنما يعنى كذلك بالمركز التاريخي الذي تشغله هذه المرحلة بالنسبة إلى الرأسمالية عموماً أو بالنسبة إلى العلاقات القائمة بين الإمبريالية والاتحاديين الرئيسيين اللذين تتميز بهما حركة الطبقة العاملة . غير أن الأمر الجدير بالملاحظة الآن هو أن الإمبريالية كما عرفناها آنفاً تمثل بدون شك مرحلة خاصة في تطور الرأسمالية . ولما كان إقصداً أن يمكن القارىء من أن يكون فكرة قوية الأسس عن السيطرة الاستعمارية ، لحناً إلى الاقتباس الوفير من أقوال الاقتصاديين الورجوازيين الذين يضطرون إلى الاعتراف بمخاتق عن الاقتصاد الرأسمالي الحديث لا سبيل إلى إنكارها أو مناقشتها . لتحقيق نفس الهدف الذي وصغناه نصب أعيننا أوردنا الإحصائيات المفصلة التي تظهر لنا إلى أي مدى عظم شأن رأس المال المصرفي — الخ مما أراما عملية التحول من السكم إلى الكيف ، أي تحول الرأسمالية إلى إمبريالية . ولسنا في حاجة إلى القول بأن كافة الحدود الفاصلة سواء في الطبيعة أو في المجتمع تتوقف على ظروف وشروط معينة كما أنها عرضة للتغير ، ولهذا فننقاهة والسحب أن نتناقش في أمر العام أو العقد الذي ثبتت فيه دعائم السيطرة الاستعمارية « بصورة نهائية وبصفة قاطعة » . وهذه الطريقة التي آثرناها في تعريف السيطرة الاستعمارية تمهلاً على الدخول في نقاش وحدها مع كاونسكي الذي كان يعد على رأس المتخصصين في بحث النظرية الماركسية في عهد ما يطلق عليه اسم الدولية الثانية ، أي خلال ربع القرن الممتد من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ .

في عام ١٩١٥ بل وفي نوفمبر ١٩١٤ حمل كاونسكي على الآراء الرئيسية

التي يتطوى عليها تعريضا للسيطرة الاستعمارية وقال إن من الواجب ألا
نظر اليها بوصفها إحدى « مظاهر » أو « مراحل » لافئصاديات ، بل على
نماد سياسة محدودة معينة ، تؤثرها الرأسمالية المالية . وهو يرى أن
الامبريالية لا يمكن أن تكون « متماثلة » مع « الرأسمالية المعاصرة » وأنه
إذا أريد أن يفهم منها أنها تعني « كافة مظاهر الرأسمالية المعاصرة » —
من أمثال نقابات المتعدين والحياة وسيطرة الماينولسياسة الاستعمارية —
لأصبح من الأمور البديهية أن يتناول هذه السيطرة الاستعمارية ضرورة
للرأسمالية لأنها في مثل تلك الحالة لا بد وأن تكون ضرورة حيوية
للرأسمالية . ولكننا نعتقد أن خير طريقة نعرض بها آراء الرجل تكون
بافتقار التعريف الذي انتهى إليه ، ومنه نرى أنه مدفون على خطأ مستقيم
للآراء أي أن « السياسة » كان كاونسكي عارفاً من زمن طويل بالاعتراضات
المنبعثة من معسكر الماركسيين الألمان الذين صد صوت كثيرة ينادون
بهذه الآراء وقد دعواهم ، وكان ميراث هذه الآراء ذات غنى لنقلها
مضيفاً في الماركسية

وها هو التعريف الذي صاغه كاونسكي

(السيطرة الاستعمارية ، أي سيطرة الرأسمالية على عوالم كبرى ،
وتنحصر في أن كل شعب صناعي أو زراعي في إحدى هذه العوالم يسيطر عليه
ويقيم إليه أقاليم زراعية واسعة بصرف مزارعي شعوب التي تقطن هذه
الأقاليم) (وضع كاونسكي نفسه عند حد بحث كلمة زراعية) . وهذا
التعريف لا قيمة له مطبقاً لأنه لا يحدد طريقة معينة لحل مشكلة القومية
وخدها (مع أنها في غاية الأهمية في حد ذاتها) (بالنسبة إلى الإمبريالية) .
والتعريف يربط كذلك طريقة معينة وعادةً ما تدفع إلى الإمبريالية ورأس
المال الصناعي وحده في الملاذ التي عموماً يسيطر عليها شعوب أخرى ، وفي
أوقات داته يحمل الأهمية أهم الأهمية الزراعية

وتنحصر الناحية السياسية من تعريف كاونسكي على أن السيطرة الاستعمارية

جهاد في سبيل ضم الاراضي.. وهذا صحيح ولكنه لا يقدم لنا صورة كاملة وافية لأن السيطرة الاستعمارية على وجه العموم تمتد من الوجهة السياسية سعيًا شديدًا صوب العنف والرجعية والذي يعنينا في هذه اللحظة الماحية الاقتصادية التي أوردها كاو تسكي في تعريفه . وهنا نلمس بوضوح عدم الدقة والبسيط في هذا التعريف ، لأن الظاهرة التي نغز الإمبريالية ليست الرأسمالية الصناعية وإنما هي الرأسمالية المالية ، إذ لم ينس من قبيل الصدفة أن أعظم التوسع الاستعماري بالنسبة لفرنسا وقع خلال الفترة التالية لعام ١٨٨٠ ، وهي فترة تميزت بسرعة نمو الرأسمالية المالية وضمها للرأسمالية الصناعية . والصمة الأخرى التي تنسب بها مرحلة السيطرة الاستعمارية أنها لا معنى بضم الأقاليم الزراعية وحدها ، بل إنما لتسمى إلى الاستيلاء على أقاليم بلغت شأنًا بعيدًا في التطور الصناعي (كما يتضح لنا من ضلع ألمانيا إلى لحكاء وشدة رغبة فرنسا في امتلاك اللورين) ، ونعطين هذا (١) أنه لما كان العالم قد تم اقتسامه بالدول التي تمكر في إجراء تقسيم جديد لنفسها مضطرة أن تمتد أيديها إلى أى نوع من الاراضي (٢) ولأن الطامع الامامى لمرحلة الإمبريالية هو التماس بين عدد من الدول العظمى - ساعية في سبيل التفوق ولسيطرة أى غزو الاراضي بقصد صعد رعاة ونعوق حصومها - أكثر من احتلال البقع المباشر لها . ولهذا نجد بلجيكا سرورية لألمانيا كي تتحد معها الأخيرة قاعدة قاعدة لعملياتها ضد المحتر . كما أن المحتر في حاجة إلى تعدد لتكون قاعدة للعمل ضد ألمانيا وهكذا . . .

ويشير كاو تسكي بصفة خاصة ولا أكثر من مرة واحدة إلى الكتاب التحليلي الدين - على حد زعمه - يصفون لولاً سياسياً صرفاً على « السيطرة الاستعمارية » بالمسمى الذي يفهمه . ولكننا نقرأ العبارة التالية في كتاب « Imperialism » الذي نشره الكاتب الانجليزي هوبسن في سنة ١٩٠٢ :

« وتختلف الامبريالية الحديثة عن النوع القديم منها من وجهتين ، أولاً

نجد أنه مكان أطماع إمبراطورية نامية واحدة قد حلت نظرية وسياسة الإمبراطوريات المتنافسة ذات البواعث المتشابهة من حيث التوسع السياسي والكسب التجاري : وثانياً تتميز المرحلة الجديدة بسيطرة وتفوق المصالح المالية والاستثمارية على مثيلتها التجارية ، ومن هذا يبدو خطأ كاوتسكي في الاستشهاد بالكتاب الانجليزي (اللهم إلا إن كان يقصد الكتاب الاستعماريين البسطاء الماديين ، أو أولئك الذين يلتمسون الأعذار والمبررات صراحة لسياسة السيطرة الاستعمارية) .

وهكذا نرى أن كاوتسكي في الوقت الذي يدعى فيه الدفاع عن الماركسية يتراجع في الحقيقة إذما عقدنا الموازنة بينه وبين الاشتراكي المرحول من الذي كان أصح منه حيث لمس مطهرين تاريخيين بارزين للرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية الحديثة (بينما تعريف كاوتسكي كله سخرية من هذه الناحية) . وهذان المظهران هما (١) التنافس بين عدة دول رأسمالية زعامة إلى السيطرة الاستعمارية (٢) وغلبة رحل المال على التاجر . إذ لو اقتصر الأمر على مهم الأراضي الزراعية لكان دور التاجر أكثر أهمية .

ولا يقف الأمر في تعريف كاوتسكي عند حد خطأه ومخالفاته للماركسية بل إنه يصلح كذلك أساساً لمجموعة من الآراء المناقضة للنظرية الماركسية تماماً ، وسعود إلى هذا بعد قليل . وليس هناك أهمية مطلقاً لذلك النقاش الذي يشيره كاوتسكي بصدد الألفاظ كأن نسأل هل نسمي المرحلة الأخيرة من الرأسمالية « سيطرة استعمارية » أو « مرحلة الرأسمالية المالية » . معها ما شئت فهذه المسألة ليست ذات شأن . أما الحقيقة ذات الأهمية فهي أن كاوتسكي يفصل سياسات الإمبريالية على اقتصادياتها ، ويتحدث عن أعمال الضم بوصفها سياسة « تفضلها » الرأسمالية المالية ثم يصع مقابلهما سياسة بوجوازية منافقة يزعم أنها تقوم على نفس أساس الرأسمالية المالية . وتنعصر حجته في أن الاحتكارات في الاقتصاديات تتفق مع الأساليب المتبعة في المسائل السياسية ، وغير القائمة على أسس الاحتكار والعنف والضم

ويرى كذلك أن التقسيم الإقليمي للعالم والذي تم خلال فترة الرأسمالية المالية تماماً والذي هو الأساس الذي تركز عليه الخواص الحالية لمظهر الصراع القائم بين أعظم الدول الرأسمالية ، يتفق هو أيضاً مع سياسة لا تقوم على مبدأ السيطرة الاستعمارية . هذه النتيجة تغفل وتهمل بحق مشاقصات المرحلة الأخيرة من الرأسمالية بدلا من أن تكشف بحلاء عن هذه المشاقصات . والنتيجة أنها لسنا إزاء الماركسية وإنما أمام الرعة الإصلاحية البورجوازية . ويشترك كاوتسكي في نقاش مع الكاتب الألماني Cunow الذي يحاول تبرير سياسة السيطرة الاستعمارية والصم . وتضيق الحرج التي بدلى بها الأخير بطريقة عقيمة جافية مساوية للأصول السليمة ، في أن الامبريالية هي الرأسمالية الحديثة ، ولما كان نمو الرأسمالية محتوماً وتقدماً فكذلك الامبريالية تدفع إلى التقدم ، الأمر الذي يقتضى منا أن نحقق أمامها ونقفى بعدها . وهذا قول شبيه بتلك الصورة الهزلية المصروخة التي صور بها جماعة Narodniki الماركسية الروسية في ١٨٩٤ - ٩٥ ، حين قالوا إنه إذا كان الماركسيون يمتدنون بمحتمة قيام الرأسمالية في روسيا وأنها باعثة على التقدم ، لهذا وجب عليهم أن يشيدوا مكاناً طاماً بخرسونها فيه ! ويرد كاوتسكي على Cunow قائلاً إن الامبريالية ليست هي الرأسمالية الحديثة ، ولكنها فقط إحدى أشكال السياسة التي تفتحها الرأسمالية الحديثة . وفي استطاعتنا ومن الواجب علينا أن نحارب هذه السياسة ، وأن نحارب السيطرة الاستعمارية وسياسة الضم . الخ .

ويبدو على الرد أنه صحيح ومقنع ، غير أن الواقع يثبت أنه يتناول صورة أشد دهاء وأعظم خطراً من صور الدعاية التي ترمى إلى مساومة الاستعمار ومهادنته ، لأنه إذا لم يحطم الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه نقابات الشركات الموحدة والمصارف فإن « الصراع » ضد هذه الأخيرة لن يمدو أن يكون سياسة الإصلاح والتهديئة التي ندموا إليها البورجوازية ، ولن يزد عن كونه آمالاً طيبة تخبيش بها نفوس صالحة . إن مدلول نظرية كاوتسكي

هو أن نمتنع عن ذكر المتناقضات الموجودة وأن نقلل أشدها أهمية ، بدلا من أن نكشفها ونظهر مدى صحتها ونفعلها . إنها نظرية لا تلتصق إلى الماركسية . ولا جدال أن مثل هذه « النظرية » لا نخدم إلا غرضا واحداً وهو الدعوة إلى الاتفاق والاتحاد مع أمثال Canow . ويقول كاوتسكى بعضه « لو نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر الاقتصادية « المعرفة » لأننا أنه ليس من المستحيل أن تختار الرأسمالية مرحلة جديدة وهي انتقال سياسة تقارب المنتهين إلى نطاق السياسة الخارجية أي مرحلة « الامبريالية العليا » ، نرى اتحاد من الامبريالية العالمية بدلا من الصراع بين مختلف الدول الامبريالية . وهي مرحلة ستتميز بانتهاء الحروب و « طل الرأسمالية » واستغلال العالم استغلالا مشتركا بواسطة رأسمالية المال ذات المظاهر الدولية المتحدة . وستضطر إلى معالجة هذه النظرية عن « الامبريالية العليا » فيما بعد لكي نوضح اعتمادها السكلي لنظام عن روح الماركسية . ولكني نتمشى مع خطة هذا المؤلف سنقصد البينات والأدلة الاقتصادية لمصوغه عن هذه المسألة . فهل هذه « الامبريالية العليا » ممكنة « من وجهة النظر الاقتصادية الحديثة » أم أنها هراء لا يعلمه شيء ؟

إذا كنا نقصد بمصارة « وجهة النظر الاقتصادية البحتة » مجرد مسألة معموية « خاصة » لكان ما يمكن قوله أن التطور يتجه نحو الاحتكار ، وإذن فالاتحاد يكون نحو احتكار عالمي أي شركة موحدة عالمية . وهذا القول لا يحتمل نقاش والجدال ولكنه في الوقت ذاته عديم المعنى كما لو فرضنا أن التطور يسير « بحية » صناعة المواد الغذائية في المعامل . وهذا لا يكون « نظرية » الامبريالية العليا أقل صحفا من اندفاع « نظرية (لراعه العليا) » . ومن جهة أخرى إذا قصدنا مناقشة ومحت الأحوال الاقتصادية البحتة « في عصر المالية العليا كمرة ذات كيان تاريخي حقيقي في القرن العشرين تغير ما يمكن الرد به على هذه المعاني الميتة عن « الامبريالية العليا » (التي لا غرض لها سوى إراحة الاهتمام عن محق المتناقضات الحالية) ، هو أن

بمقد الموازنة بينها وبين الحقائق الاقتصادية المحسنة القائمة للاقتصاد العالمي السائد اليوم . إن نظرية كاوتسكي الخالية من المعنى عن الإمبريالية العليا تشجع الآراء الخاطئة التي تدعى أن سيطرة الرأسمالية المالية تقلل من يمكن في الاقتصاد العالمي من عدم استواء ومن متناقضات ، بينما هي في الحقيقة تزيدها حدة وقوة .

وقد حاول Richard Chawler في كتابه الصغير *An Introduction to World Economies* أن يجمع البيانات الرئيسية والاقتصادية البحتة اللازمة لوصف العلاقات الدولية في اقتصاد العالمي في ختام القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وهو قسم العالم إلى خمس «أقاليم اقتصادية رئيسية» على النحو الآتي : (١) أوروبا الوسطى (و تشمل بقية كاسا مستنداء روسيا وبريطانيا العظمى) (٢) بريطانيا العظمى (٣) روسيا (٤) آسيا الشرقية (٥) أمريكا . ويلاحظ أن المؤلف يدخل المستعمرات في «أقاليم» الدولة التي تنتمي إليها هذه المستعمرات ، كما أنه «أسقط من تقسيم» دولاً قلائل لم توزع تبعاً للمساحات ، ومن أمثلة ذلك فارس وأفغانستان والبلاد العرب في آسيا ، ومراكش والحبيشة في أفريقية أع .

وفيما يلي خلاصة البيانات التي أقتبسها عن هذه الأقاليم :

عدد سكان الاقليم	المساحة بالكيلو متر مربع	السكان لكل كيلو متر مربع	الزراعة	التجارة	الصناعة	عدد سكان الاقليم
٢٦	٢٧٦	٢٨٨	٢٠١	٨	٤١	٢٥١
٥١	٢٨٩	٢٩٨	١١	١١	٢٥	٢٤٩
٧	٢٢	١٣٦	٦٧	١	٢	١٦
٢	١٧	٢٨٩	٨	١	٧	٨
١٩	٣٠	١٤٨	٣٧٩	٦	١٤	٢١٥

وتدل تلك الأرقام على وجود أقاليم ثلاثة تحت هيمنة الرأسمالية إلى درجة عالية أي تقدمت فيها كثيراً وسائل النقل والتجارة والصناعة ، هذه هي الأقاليم الأولى والثانية والخامسة ، ومنها دول ثلاث تسيطر على العالم وهي ألمانيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وقد شتد التنافس والعراع في سبيل السيطرة بين هذه الدول بد مساحة لهايبا محدودة وأعمالها الاستعمارية صغيرة . (إن إنشاء « أوروبا الوسطى » لا يزال من المسائل المتروكة للمستقبل وهذه الوحدة تمتد اليوم في وسط صراع عميت) . والشئ الذي يميز أوروبا في الوقت الحالى هو التعمك السياسي ، ثما في المنطقتين البريطانية والأمريكية فقد بلغ التركيز السياسي مبلغاً عالياً مع التفاوت الكبير بين المستعمرات الشاسعة التي تملكها بريطانيا العظمى والممتلكات النادرة التابعة للناطقة الأخرى . والرأسمالية في المستعمرات

* الأرقام التي بين قوسين تمثل مساحة وعدد سكان المستعمرات .

لا تزال في مده غورها ، والنضال على أمريكا الجنوبية يزداد حدة ماطراد .
أما الإقليمان السابقان وهما روسيا وآسيا الشرقية فالرأسمالية فيهما
لارالت ضعيفة النمو ، والمنطقة الأولى تتميز بقلّة كثافة السكان وازدياد
التركز السبامي ، أما الثانية فكثافة السكان فيها عالية والسكن التركز
السبامي لا وجود له . وقد بدأ اقتسام الصين ، ويردد النضال بين اليابان
والولايات المتحدة وغيرها في هذا الشأن .

هذه الحقائق من عظم اختلاف وتنوع الأحوال السبامية والاقتصادية
وتفاوت المبالغ القدر من حيث سرعة تقدم الدول المختلفة ، والصراع
المعيف بين الدول الاستعمارية في سبيل السيطرة ، نستطيع أن توارن فيها
« من الحرافة الصغيرة النافذة التي يذيعها كاونسكي عن الامبريالية العليا
« السلمية » . ليست هذه محاولة رجعية من رجل تملكه الخوف بمحاول
« عدم مواجعة الحقيقة المرة ؟ هذه المقامات الإباحية الدولية ، التي يحيل
إلى كاونسكي بها « بذرة » هذه « الامبريالية العليا » - ألا نهيه لما
المثال عن اقتسام العالم وإعادة اقتسامه ، وعن الانتقال السلمي إلى التقسيم
المصعوب بالعنف ، وبالعكس ؟

ليست الرأسمالية المالية الأمريكية وغيرها والتي قسمت العالم بطريقة
سلعية بالاشتراك مع ألمانيا مثلاً في نقابة القصاصان الحديدية أو في شركة الملاحة
البحرية الموحدة ، مشغولة الآن بإجراء توزيع حديد للعالم على أساس
علاقات حديدية من القوى ، وهو الأساس الذي تغير بوسائل ليست سلعية
بأى حال من الأحوال ؟

إن الرأسمالية المالية ونقابات الشركات الموحدة تزيد من الفروق في سرعة
تطور أحزاء الاقتصاد الهلى المختلفة ، بدلاً من أن تؤدي إلى الإقلال منها .
وحين تتغير علاقة القوى فكيف يستطيع في ظل الرأسمالية الاهتداء إلى
حل بقصى على المتناقضات الموحدة بدون الالتحاء إلى العنف ؟

والإحصائيات التي لدينا عن السكك الحديدية تمدنا ببيانات دقيقة
مبسطة عن لغات في سرعة تقدم الرأسمالية والرأسمالية المالية في الاقتصاد
العالمي . ففي العقود الأخيرة من التطور الإمبريالي تغير طول خطوط
الحديدية ، مقدراً بآلاف الكيلومترات ، على الشكل التالي ^(١) :

الزيادة	١٩١٣	١٨٩٠	
١٢٢	٣٤٦	٢٢٤	أوروبا . . .
١٢٣	٤١١	٢٦٨	الولايات المتحدة .
١٣٨ /	٢١٠ /	٨٢	المستعمرات (المجموع الكلي)
٢٢٢	٣٤٧	١٢٥	الدول المستقلة أو شبه
٩٥ /	١٣٧ /	٤٣	المستقلة في آسيا وأمريكا
	١,١٠٤	٦١٧	المجموع الكلي

ومن هذا يرى أن ردياد الخطوط الحديدية كان مبرراً في المستعمرات
ولبداً للمستقلة وشبه المستقلة بآسيا وأمريكا ، حيث تتحكم دول مـ . .
الرأسمالية المالية الناعمة لاربع وخمسة دول رأسمالية عظمى . بن ٣٠٠,٠٠٠
كيلومتر من الخطوط الحديدية الحديدية بالمستعمرات والبلدان الأخرى
في آسيا وأمريكا تمثل أكثر من ٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك من رأس المال
المستثمر حديثاً في كل ظروف ملائمة جداً مع صفات خاصة من حيث
الحصول على مائد طيب وطلبات محزية من المصنوعات الحديدية الخ . . .
إن الرأسمالية تتقدم ، أقصى سرعة ممكنة في المستعمرات والبلدان الواقعة
فيما وراء البحار . ومن بين صفوف الأخيرة تظهر دول إمبريالية جديدة

(١) سنة ١٩٢٠ ٢١٤ (+ ٤١) ٤٠٣ (- ٩) ٢٨٨ (+ ٩١)
(١٧٠) (+ ٣٢)

(جازعاً عن هذا الخطوط الحديدية في داخل حدود بلاد الاتحاد السوفيتي)

(كاليفورنيا) إلى الميدان . والصراع بين عناصر السيطرة العالمية وممثلها يعظم
حدة ، وكذلك تزداد وطأة الجزية التي فرصتها الرأسمالية المالية على المشروعات
ذات الأرباح الكبيرة بالمستعمرات وفيما وراء البحار ، ويتمزج صيب
كثير جداً من الغنيمة إلى دول ليست في الصف الأول من حيث القوى
الانتاجية . ففي حالة أكبر الدول ، نسبة مستعمراتها كان طاول الخطوط
الحديدية (بألاف الكيلومترات) كالآتي : (١)

١٨٩٠	١٩١٣	مبلغ الزيادة	
٢٦٨	٤١٣	١٤٥	الولايات المتحدة
١٠٧	٢٠٨	١٠١	الامبراطورية الروسية
٣٢	٧٨	٤٦	رومانيا
٤٣	٦٨	٢٥	ألمانيا
٤١	٦٣	٢٢	فرنسا
٢٩١	٨٣٠	٣٣٩	المجموع الكلي

وهكذا يرى أن ٨٠ . ٠ من الخطوط الحديدية تتركز في أيدي خمس من
الدول لعظمى ، ولكن التركز في ملكية هذه الخطوط في ملكية
الرأسمالية المالية أعظم ، فأرباح الملايين مثلاً من الفرنسيين والامبرياليون
مقدار طائلاً من السندات والأذونات في السكك الحديدية الأمريكية
والروسية وغيرها .

(١) ١٩٣٠ — ٢٢٩٤٤١٠ — ٤ — ٩٤ — اليابان ٢٨

التغيرات في الفترة

١٩١٣ — ٣٠ — ٤٢ — ٧١ — ٤ — ٢١ — اليابان ١٦

في الوقت الذي ردد به الخطوط الحديدية بمبلغ الرأسمال ١٥٠ / ١٩١٣

— ٣٠) زاد دول ما في المستعمرات بمقدار ٤٨ / ، وفي البلاد الدلا المستعملة وشدة
المتحدة على غيرها بآسيا وأمريكا بمقدار ٣٤ / في سن مترة

وقد تمكنت بريطانيا العظمى بفضل مستعمراتها من زيادة طول خطوطها الحديدية بمقدار ١٠٠٠ ٠٠٠ كيلو متر نى أربعة أمثال ألمانيا مع أن تقدم الأخيرة فى الفترة ذاتها أسرع فى حالة القوى الانتاجية وبخاصة تقدم صاعى الفحم والحديد . فى سنة ١٨٩٢ أنشئت ألمانيا ٩٠٠ ٠٠٠ رطل من سبائك الحديد بينما أنشئت إنجلترا ٦٨٠٠ ٠٠٠ وتغيرت النسبة فى سنة ١٩١٢ فأصبحت ٩٠٠ ٠٠٠ و ١٧٠ ٠٠٠ على التوالي . ومعنى هذا أن ألمانيا كان لها التفوق فى هذه الناحية .

لها بتعامل . هل هناك سبيل غير الحرب فى ظل الرأسمالية كى تربل التفاوت بين القوى الانتاجية وتجمع رؤوس الأموال من جهة ، وتقسيم المستعمرات و « مناطق النفوذ » للرأسمالية المأبى من جهة أخرى ؟ ^(١)

(١) لعل أكبر الأدلة على صدق هذه نظرية لماركس فى شوب بحرين المذهب والى يتصف قرن العشرين ، وفى الأعمال الدعوية التى ارتكبتها ، بصد الحقة والى به . والى بان ضد الصين ، الخ . (الحرب — الطمة الثانية)

الفصل الثامن

طفيلية الرأسمالية وانحلالها

يلزمنا أن نتناول بالمبحث مطهراً آخر للرأسمالية على حاشية كبير من الأهمية وإن لم يلق إلا اهتماماً طفيفاً في معظم المحجج التي تدل بها في هذا الموضوع . ومن نواحي قصور هذا فردع الماركسي أنه يترافع خطوة بالقياس إلى هولسن الذي لا يمتنع إلى الماركسية . ونحن نشير هنا إلى صفة الطفيلية ، إحدى ظاهرات الإمبريالية .

رأياً أن الاحتكار هو الأساس الاقتصادي العميق الذي تقوم عليه الإمبريالية وهذا احتكار رأسمالي بمعنى أنه تولد من الرأسمالية ، ويعيش في البيئة الرأسمالية لإنتاج السلع والمنافسة ويظهر في تناقض دائم لا يمكن معه مع هذه البيئة . وهذا الاحتكار الرأسمالي كدني احتكار آخر ، بولد حتماً انحما نحو الركود والانحلال . ويذ نتحدد الأسمار الاحتكارية — ولو مؤقتاً — بزول الساعت على التقدم الفني ، وبالتالي أي تقدم آخر ، إلى حد معين . ويل هذا الحد تنشأ الحالة الاقتصادية التي تؤخر التقدم الفني عمداً .

لقد اخترع مستر أولس الأمريكي آلة أحدثت إقلاها في صناعة القوارير الزجاجية فاشترت الشركة الموحدة لصنع الزجاجات بألمانيا الامتياز ومنعت من الانتفاع به . ومن المؤكد أن الاحتكار في ظل الرأسمالية لا يستطيع القضاء على المنافسة تماماً ولمدة طويلة في السوق العالمية (وبهذه المناسبة نقول أن هذا من الأسباب التي تظهر ما تسطوي عليه نظرية « الإمبريالية العليا » من سخافة) . ومن المؤكد أن احتمال خفض نفقة الإنتاج وزيادة الأرباح عن طريق استخدام التحسينات الفنية ، مما يؤثر في الاتجاه نحو التثمين . وبالرغم من ذلك فالليل إلى الركود والانحلال ، وهو أحد طواهر

لاحتكار ، يظل موجوداً بل وتصبح له العلية في مروع معينة في الصناعة وفي بلدان معينة ، وثقرات معينة . ويدفعها إلى نفس الاتجاه احتكار ملكية المستعمرات الشاسعة الغنية ذات الموقع الطيب .

وفصلاً عن هذا فالامبريالية هي التجمع المتنامي القدر في البلدان قلائل رأس المال المقدى . وقد رأيناها يتراوح بين ١٠٠ ، ١٥٠ ، بين فرنسا في أوراق مالية مختلفة ، ومن هنا كان قيام طمقة حملة السندات أو المقرضين الذين يعشون على « الكوونات » (أى ربح الأوراق المالية) دون أن يشركوا في الإنتاج ، ولا عمل لهم سوى السمول . وتصدر رؤوس الأموال التي يعتبر من الأسس الاقتصادية اللازمة للامبريالية يريد من ثم هذه الطاقة عن الإنتاج ، ويدفع بطامع الطفيلية لدولة كلها التي تعيش من وراء ستملال عمل عدد وافر من المستعمرات والبلدان الواقعة فيما وراء البحار

يقول هو سن « كان رأس المال البريطاني المستثمر في الخارج ١٨٩٣م ١٥٠٠ مليون من أزوة المملكة المتحدة . وذكر أن رأس المال هدارد مرين ونصف مرة سنة ١٩١٥ . ويتابع هوبس . الحديث قلائل من لامبريالية العدوانية التي تكاف دافع الضرائب ثمة غالباً وأى هي قابلية القيمة بالسة إلى المشتغلين بالصناعة والتجارة ، مصدر كسب كبير المستثمر وحسب بقدر سيرر . حيمض حصص بريطانيا العظمى (١٨٩٩) من العمولة في مجموع تجارتها الخارجية ومع المستعمرات ، أى الواردات والصادرات ، على ١٨ مليون جنيه بواقع ٢,٥ . من المجموع الكلى اسل المتداول - ع ٨٠٠ مليون جنيه . ومهماندا المبلغ صحتها لا يفرها امبريالية بريطانيا العظمى العدوانية ، وهذه بغيرها إيراد بروج بين ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ مليون جنيه استرلى . يذكره رأس المال « المستثمر » . وهذا المبلغ هو دخل طمقة المقرضين . إن إيراد حملة السندات يفوق خمس مرات الإيراد المتحصل من انتجارة الخارجية لأعظم دولة تجارية في العالم . وهذا هو جوهر لامبريالية والطفيلية الامبريالية ولهذا السبب مرت في لأدب لافنتدى لدى بلخ

إن الدولة المقرصة دولة ذات رأسمالية طفيلية متداعية ، الأمر الذي يؤثر في كافة الأحوال الاحتمالية والسياسية للسكان التي تتأثر بذلك عمومًا ، كما يؤثر في الانجهاين الأساسيين لحركة الطبقة العاملة بصفة خاصة . ولكن تبرز هذه الحقيقة بأعظم قدر ممكن من الوضوح والجلاء بقتبس العبارات التالية من هوسن الذي يعد شاهدًا جديرًا بالثقة ما دام لا يمكن اتهامه بالميل إلى « الماركسية لصادقة » . وعلاوة على هذا فهو التحليز ذو اطلاع واسع على الموقف في وطنه الذي يعتبر أغنى بلاد العالم من حيث المستعمرات والرأسمالية المالية والخبرة في شؤون الاستثمار . وإذا زال ذكرى حرب البوير مألقة بذهنه تراه يصف العلاقة بين الإمبريالية ومصالح المالكين ، والأرباح المترتبة على عقود الحرب الح . . . وإليك قوله « بينما يدير الرأسماليون هذه السياسة الطفيلية فإن نفس البواعث تلحق قبولاً لدى طوائف معينة من العمال . معظم الحرف الهامة في مدن كثيرة تعتمد على الإهمال والعقود الحكومية ، وإلى هذه الحقيقة تمرى النزعة الإمبريالية الدراكز المشتعلة ببناء السفن والمعادن إلى حد ليس بالقليل » .

ويرى الكاتب أن هناك سببين أضعضا الإمبراطوريات القديمة وما (١) الطفيلية الاقتصادية (٢) وتكوين الحيوش من الأجسام الخاصة لتلك الإمبراطوريات « فهناك أولاً عادة الطفيلية الاقتصادية التي حملت الدولة الحاكمة تستغل الولايات والمستعمرات والولايات التابعة لها كي تستطيع إثراء الطبقة ذات سلطان فيها ، ورشوة الطبقات الدنيا لحملها على الرضاء والاستسلام » . ونضيف إلى ذلك أن المقدرة الاقتصادية التي تمكن من اتباع سياسة الرشوة هذه مهما كان مظهرها أو شكلها ، تتطلب أرباحاً احتكارية عالية . أما عن السبب الثاني فيقول هوسن ، ومن أغرب أعراض صمق الإمبريالية مانلسه من اعتماد بريطانيا العظمى وفرنسا وغيرهما من الشعوب الاستعمارية على الأجسام الخاصة لها ، اعتماداً مخوفاً بالمكارة دون اكترات بالعواقب التي تنجم عنه : وقد قطعت بريطانيا العظمى في هذا

السبيل شوطاً نعد من سورها ، تعظم الممارك التي كسبها إمبراطورينا
المهذبة اصطنعها لوطنيون أنفسهم . وفي الهند ، كما في مصر حديثاً ،
توضع جيوش عظيمة تحت إمرة قواد من البريطانيين وقد قام الوطنيون
بمساهمة عما بجميع الممارك تقريبا التي حصها عمارها في ممتلكاتنا إفريقية ،
ماعددا الممارك التي دارت رحاها في حُرء الحصى من القارة .

وفي الممارات الآتية يتجلى مدى تقدير هوبن للقيمة الاقتصادية
المتروكة على تقسيم الصين المستطرا ، في هذه الحالة يبدو غرب أوروبا من أن
يشابه بعض بقاع جنوب إنجلترا والرييرا ومناطق السياحة والإقامة بإيطاليا
وسويسر من حيث وجود مجموعات قليلة العدد من أفراد الأرستقراطية
الأثرياء الذين يعيشون على ما يرد إليهم من التشرق الأقصى من قوائد اسندات
ومن المعاشات . وتبقى إلى حاسهم فريقاً أكبر عدداً من الاتماع والتجار
المحتروين ، وفريقاً كبيراً من الخدم المخصوصين ، من العمال المشغولين في
أعمال النقل وفي المراحل المختلفة من عملية إنتاج السلع الأكثر طلباً للتلف ،
ذلك أن الصناعات الرئيسية تكون قد زالت لسبب تدفق المواد الغذائية
والمصنوعات الأساسية على هيئة حرة من آسيا وإفريقية . لقد تصورنا
مكان قيام تحالف أعظم مدى مكون من الدول الغربية ، أي الهند ووري
من الدول العظمى . وبدلاً من أن يعمل هذا الاتحاد على مادية تقدم الحضارة
العالمية ، فإنه يعرضها للخطر المائل السجم عن وجود طفيلية غربية على
مجموعة من الشعوب الصناعية الراقية التي تحصل الطبقات العليا من أهلها على
حزبة طائلة من آسيا وإفريقية تستطيع بواسطتها الاحتفاظ بمهاجر وفيرة
من الاتماع الذين لم يعد لهم محل في الحرفتين الرئيسيتين : الزراعة والصناعة
وإنما يقومون بأداء خدمات شخصية أو صناعية حقيرة الشأن تحت إشراف
أرستقراطية مالية جديدة . وعلى الذين قد يدحرون من مثل هذه النظرية
ويعمدونها غير جذيرة بالاعتسار أن يدرسوا الحالة الاقتصادية والاجتماعية
التي تدهورت إليها جهات عدة في حوب إنجلترا ، وأن يتصوروا انتشار

هذا النظام على نطاق واسع . وتحقيق الامر الأخير في حين الامكان إذا
حصصت الصين اقتصادياً لسيطرة جماعات مماثلة من الماليين والمستثمرين
ورجال السياسة وأرباب الاعمال الذين يمتصون أعظم مورد قادر على در
الارباح عرفه العالم ، ثم يستهلكون هذه القوة في أوروبا . إن الموقف على
حانب كبير من التمسيد ، وأثر فعل القوى العالمية مما يصعب حساباته ، وفي
هذا ما يجعل هذا التفسير أو أي تفسير واحد آخر للمستقبل شديد الاحتمال ،
ولكن المؤثرات التي تتحكم في إمبريالية غرب أوروبا اليوم تسير بما في هذا
الاتجاه ، وإن لم يتجاوزوها و تحول محراها فانها ستدفعها إلى مثل هذه
النتيجة النهائية .

وإن هو بسن لملي حق فان لم تقوم فعل قوى الإمبريالية فستؤدي بنا
إلى النهاية التي تصورناها . إنه يقدر بحق المفزى الذي تنطوى عليه فكرة
« ولايات متحدة أوربية » في ظروف الإمبريالية الراهنة . وكان واجباً
عليه أن يربط على ما سبق أنه حتى في صفوف حركة الطبقة العاملة يعمل
الانتهازيون ، وهم أصحاب العدة في معظم البلدان في هذه الآونة ، في نفس
الاتجاه باطراد واسطام ويدعون أن يجردوا عنه إن الإمبريالية التي تعنى
بها اقتسام العالم ، واستغلال بلاد أخرى إلى جاب الصين ، واحتشاء الارباح
الاحتكارية لوفيرة لصالح حفصة من البلدان العظيمة الثراء — يقول إن هذه
الإمبريالية تخاق الأحوال الاقتصادية التي تجعل من المستطاع بساد الطبقة
العليا من البروليتاريا وبذا تزيد الانتهازية ونشكها ونقوبها . غير أن هذا
يسفى ألا يحول نصارنا عن تلك القوى التي تقاوم الإمبريالية عموماً وتقف
في وجه الانتهازية خصوصاً ، وهي القوى التي يعجز هو عن الحرج عن رؤيتها
أو إدراكها بطبيعة الحال .

إن الانتهازي الألماني جرهارد هلدرايد لدى سرد من الحزب لدفاعه
عن الإمبريالية والذي يصلح اليوم رعيماً لما يطلق عليه بـ « ألمانيا » الحزب
الاشتراكي الديمقراطي « جدير أن يلحق هو من اسبب دعوته إلى تأليف

« ولايات متحدة أوروبية » (بدون روسيا) بقصد العمل المشترك ضد « الأجناس السوداء بإفريقية » و « الحركة الإسلامية العظمى » ولغرض « الاحتفاظ بحيش وبحرية قويتين » ضد ائتلاف من الصين واليابان .. الخ والوصف الذي أورده شولز حائز نتر « للإمبريالية البريطانية » في كتابه يوضح نفس الممالم الطفيلية . فقد تضاعف الدخل الأهل في بريطانيا العظمى تقريباً فيما بين عامي ١٨٦٥ ، ١٨٩٨ ، بينما في الفترة ذاتها زاد الدخل المتحصل من البلاد الواقعة فيما وراء البحار تسعة أمثال ما كان عليه . ولو أن « مرة » أو فضل الرئاسية أنها تدرب السود على العمل والناشاط (ولم يكن ذلك غير القهر طبعاً ..) فإن الخطر الناشئ عن الإمبريالية ينحصر في أن أوروبا ستخرج عن حالتها عابء المحود الجنائي ممثلاً في الزراعة والتعدين أولاً ثم العمل الأشق في الصناعة ثانياً ، ويُلقي هذا العبء على أكتاف الأجناس الملونة بينما تقع هي (أي أوروبا) تمثيل دور المقرض . وهذه الطريقة قد تمهد للأجناس الملونة سبيل التحرر الاقتصادي أولاً والسياسي بعدئذ . وفي بريطانيا العظمى تزداد نسبة الأراضي التي تنزع من نطاق الزراعة وتخصص للرياضة والترفيه عن الأغنياء . وفي هذا يقول شولز جافر بزد إن اسكتلنده أعظم ملاعب في العالم للأرستقراطية ، ويعيش هذا البلد على ماصيه وعلى أمثال مستر كارنيحي . وتنفق بريطانيا العظمى سنوياً ١٤ مليون جنيه على سباق الخيل وصيد الثعالب ، وزاد عدد حملة السندات إلى حوالي المليون بينما نزل نسبة المنتسجين إلى مجموع السكان .

السنة	عدد السكان (بالملايين)	عدد المال (بالملايين) في الصناعات الأساسية	نسبة المنتسجين إلى السكان (%)
١٨٥١	١٣,٩	٤,١	٢٣
١٩٠١	٣٢,٥	٤,٩	١٥

حين يتحدث الباحثون البورجوازيون في « الامبريالية البريطانية »

بداية القرن العشرين « عن العمال في بريطانيا العظمى يصهارون إلى التمييز بين « الطبقة العليا » من العمال و « الطبقة الدنيا من البروليتاريا الصحيحة » . ومن صفوف الأولى أغلب رجال الجمعيات التعاونية والائحادات العمال ونحوها الأدبية الرياضية وكثير من الشيع الدينية ونظام الانتخاب الذي لا يزال « يتضمن قيود تخرج الطبقة الدنيا من البروليتاريا الحقيقية من نطاقه » . ملأنم مستواهم ! ولا يتحدث الكتاب إلا عن الطبقة العليا التي لا تمثل إلا أقلية العمال ، وذلك لتبدو حالة الطبقة العاملة بريطانيا العظمى في مظهر طيب . فمثلا ينظر إلى مشكلة العاطلين على أنها « مشكلة خاصة في الأغلب عديمة لندن ، والطبقة الدنيا من العمال وهي ذات أهمية سياسية ضئيلة » . ويحسن أن نقول إنها أقلية الخطر والأهمية من الحياة السياسية بالنسبة إلى الساسة الدورجواريين وإلى الانتهازيين « ممن يدعون الانقسام إلى الاشتراكية » . وتتم صفة أخرى خاصة بالإمبريالية ولها اتصال بالحقائق التي نضمرها ، ونقص ذلك تدافس الهجرة من البلدان الإمبريالية وإرديادها إليها من البلدان المتأخرة حيث الأجور منخفضة . فقد لاحظ هوبس تساؤل الهجرة من بريطانيا العظمى منذ سنة ١٨٩٤ إذ هاجر منها في تلك السنة ٢٤٣,٠٠٠ ثم هبط العدد إلى ١٦٩,٠٠٠ سنة . وبلغت هجرة الألمان أقصاها فيما بين عامي ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ إذ غادر البلاد ١,٤٥٣,٠٠٠ ثم نقص العدد في العقد التاليين إلى ٥٤٤,٠٠٠ بل وإلى ٣٤١,٠٠٠ . ومن جهة أخرى زاد الوافدون على ألمانيا من النمسا وإيطاليا وروسيا والبلدان الأخرى ، إذ يدل إحصاء ١٩٠٧ على أن عدد الأجانب بالألمانيا كان ١,٣٤٢,٢٩٤ منهم ٤٤٠,٠٠٠ من العمال الصناعيين و ٢٥٧,٣٢٨ من الزراعيين . والحاجب الأكبر من العمال المشتغلين في مزايا صناعة التعدين من أهالي بولسده وإيطاليا وأستراليا . وفي الولايات المتحدة يمارس المهاجرون من أوروبا الشرقية والجنوبية أحط المهن أحرأه ينما يستأثر الأمريكيون بأعلى نسبة من المقدمين و لعمال ذوي الأجور الطيبة إن الإمبريالية تتجه نحو خلق فئات متميزة في صفوف العمال وتبعدها عن جماهير البروليتاريا .

وعمد يدمغى ملاحظته في حالة بريطانيا العظمى أن اتحاد الإمبريالية هو تقسيم العمال على هذا النحو ، ونحو تشجيع الانتهازية في صفوفهم ، وبث الانحلال المؤقت في سمر الحركة العمالية ، ظهر في تلك المدة قبل انتهاء القرن التاسع عشر وانتداء العشرين زمن لأن مطهرى الإمبريالية لاساسيين ، وهما الممتهلك الاستعمارية الواسعة والمركز الاحتكاكى في الأسواق الدولية ، قد طهرا واصبح في مختلفا في منتصف القرن التاسع عشر . ولاحظ ماركس وإنجلترا تلك العلاقة بين الانتهازية في الحركة العمالية وبين الطواهر الإمبريالية لارسمالية لبريطانية خلال عقود عدة . وفي هذا قال : « بحرفي كتابه إلى ماركس بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٥٨ : إن الطبقة العاملة الانجليزية تقرب شيئاً فشيئاً من الاندماج في دائرة المورجوارية . ويمدو أن الشعب الأكثر بورجوازية من سواء يهدف في النهاية إلى أن تكون به أروستقر طية بورجوارية وطققة عمل بورجوارية فصلا عن الطقة المورجوارية دنها . ولعلنا نجد ما يمر هذه الظاهرة إلى حد معين في حالة هذا الشعب الذي يستغل العالم بأسره » . وفي خطاب بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٥١ تحدث بحرف عن أسوأ طرار من اتحدات العمل إذ يدع قيادته في يدى رجل يد شترام الراسماليون أو استخدومهم اصالحهم على الأقل » . وكتب كذلك إلى كاوتسكى (٢١ سبتمبر ١٨٨١) يقول : ونسألى عن رأى العمل للاحبار في السياسة الاستعمارية . حسنا ، به لا يختلف فيها عنه في المسائل السياسية بوجه عام وعمما يراه المورجوازيون أنفسهم . ليس في البلاد حزب عمال ولا يوجد سوى المحافظون والاحرار الراديكاليون . أما العمال فيشطارون غيرهم السرور لأن إنجلترا تحتكر السوق العمالية والمستعمرات » . (١) عبر إنجلترا عن هذه الآراء في مقدمة كتابه « حالة الطبقة العاملة في إنجلترا » طبعة ١٨٩٢) .

وعلى ذلك نستطيع أن نبين الاسباب والمتاثرات بوضوح . أما الاسباب فغنى (١) استغلال هذا البلد للعالم أجمع . (٢) مركز إنجلترا الاحتكاكى

في السوق العالمية . (٣) الاحتكار الاستعماري . وتتلخص النتائج في (١) أن فريقاً من الطبقة العاملة في بريطانيا العظمى يدخل في زمرة البورجوازية (٢) وأن فريقاً من هذه الطبقة يبيع لنفسه أن يتزعمه قوم باعوا أنفسهم للبورجوازية أو على الأقل أصبحوا خدماً لها . لقد أنمت إمبريالية المستعمرات القرن العشرين تقسيم العالم بين دول قلائل تستغل كل منها (أو تحمي الأرباح العالمية) جزءاً من العالم أقل قليلاً مما كان موضع استغلال انجترا سنة ١٨٥٨ ، وتشغل كل منها مركزاً احتكاريّاً في السوق العالمية بفصل الشركات المارحدة وتقامات المنحيين والرأسمالية المالية والعلاقات بين المدين والدائن . وكل واحدة منها تتمتع إلى حد احتكار استعماري (وقد رأينا كيف أن ٦٥,٠٠٠,٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة أي ٨٦ ٪ من مساحة الممتلكات الاستعمارية الكلية البالغة ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ملك لست من الدول العظمى ، كما أن ما مساحته ٦١ مليوناً أي ما يعادل ٨١ ٪ يقطن إلى ثلاث دول كبرى فقط) .

إن المظهر الذي يميز الموقف الحالي هو انتشار حوال اقتصادية وسياسية لا يمكن إلا أن تترد من استحالة التوفيق بين الإمبريالية والمصالح العامة والحياة لحركة الطبقة العاملة . لقد تطورت الإمبريالية من بداية تافهة حتى صارت نظاماً له السيادة والسيطرة ، وأصبحت الاحتكارات الرأسمالية تشغل المحل الأول في الاقتصاد والسياسة ، وكمثل اقتسام العالم . ومن جهة أخرى ، بعد أن كانت الجندرا تشغل مركزاً احتكاريّاً لا يمارعها إلاه أحد ، أصبحوا نرى دولاً استعمارية قلائل يساهل بعضها بعضاً في سبيل الحصول على نصيب من هذا الاحتكار ، وصار هذا الضال الشيء الذي يميز بداية القرن العشرين . وعلى ذلك فإن الإمبريالية لا تستطيع العوز على الحركة العالمية في أي بلد مدى سنوات طويلة كما كان الشأن في الجندرا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكنها نصحت إلى حد كبير وسدت في المراتب كثيرة وامتزجت تماماً بالسياسة البورجوازية على هيئة « وطنية اشتراكية متممة » .

الفصل التاسع

دراسة نقدية للإمبريالية

يقصد بهذه العبارة ، معناها الواسع الذي تتعاضد عليه ، ذلك الموقف الذي تقفه طبقات المجتمع المختلفة إزاء السياسة الإمبريالية ، بمعنى أن هذا الموقف أو هذه النظرة مما يمثل جانباً من مذهبية هذه الطبقات أي الفلسفة التي تعتنقها .

لقد رأينا المدى الواسع الذي بلغه تركيز الرأسمالية في أيدي قلائد ، وكيف خلق هذا التركيز شبكة واسعة دقيقة للغاية من صلات أخضعت صفار الرأسماليين ومنوسطهم وصفار أصحاب العمل ، كما ولدت من جهة أخرى الصراع الحاد بين المجموعات المالية في البلدان المختلفة في سبيل اقتسام العالم والتسلط على البلاد الأخرى . تقول أن هذا جميعه حل الطبقات المالكة على الاحيار بكتبتها إلى صف الإمبريالية . وقد أصبح طابع العصر حماساً عاماً ، بشأن ما ينتظر أن تحققه الإمبريالية . ودفاعاً حاراً عنها ، وبذلك أصبح مجهود مستطاع لإظهارها في صورة براقية . وسرت الفكرة الإمبريالية في صفوف الطبقة العاملة التي لا يفصلها عن غيرها حاجز لا يستطيع تخطيه .

وان الذين يتزعمون ما يقال له اليوم في ألمانيا « الحرب الاشتراكية » ليدعوا قراطي « لجديرون حقاً أن نسميهم الإمبرياليين الاشتراكيين ، لأنهم اشتراكيون بالسنتهم وقوا لهم ، وإمبرياليون بقلوبهم وأفهمهم . أي أن ظاهرهم يماين حقيقتهم وباطنهم . ولكن لاحظ هواسن في عام ١٩٠٢ وجود إمبرياليين قايين « ممن ينتمون إلى الجمعية القارية (١) الاشتراكية بالانجلترا » .

(١) Fabrian Society وهي جمعية إشتراكية طمحت في انحيازها إلى أواخر القرن الماضي .
(العرب — الطبعة الثانية)

الحقوق لا « يتقدمون » أنعم من هذا ، وإن الممثلين الدورجو ريبين الأمم
الحاكمة يسرون إلى الوراء : أي إلى موقف الدلة والخموع إرالة الامبريالية
وإن « حصوا ذلك تحت ستار شعارات « العلم » و « المطلق » . . . حقاً ذلك !!
تتخصر المسألة الأساسية في نقد الامبريالية فيما يلي : هل إصلاح أساس
الامبريالية في دائرة المستطع ، وهل يسير إلى الامام محور زيادة حدة مظاهر
الصراع المتولدة عنها ، أم إلى الوراء نحو تخفيف وطأة هذه العداوات ، وإذا
كانت الظواهر السياسية للامبريالية ذات صفة رجعية على طول الخط ، وإذا
ازداد الاضطهاد القومي الناجم عن استبداد الأقلية الحاكمة من رحل المل
ورمال المدافعة الحرة ، لهذا نجد في كافة الأمم الامبريالية تقريباً منذ بداية
القرن العشرين حركة مباهضة للامبريالية تزعمها فريق يمثل البورجوازية
الصغيرة ، إن اتحاد كاتسكي والاتجاه الدولي المنتمى إليه ، عن الماركسية
ليتمثل في أنه لم يكاف بمسه عناء مقاومة هذه النزعة الإصلاحية من جانب
« الدورجوية الصغيرة » أو لم يكن قادراً على ذلك بحسب ، بل في أنه امتزج
بهذه الجماعة من الوجهة العملية واندرج في دائرتها .

لقد « ثارت الحرب الاستعمارية ضد أسايا (١٨٩٨) ممارسة خصوص
الامبريالية في الولايات المتحدة ، و « علوا » أم ، حرب « إجرامية » ، وحملوا على
ضم أراض أجنبية لحفاة ذلك روح الدستور ، و « سذكروا » « حدة حرجو
العداوة التي لها الأمريكيون على أجويدالدو زعيم الفديين » ، و « عدوه
استقلال بلاده ثم حشوا بوعدهم و « زلوا حمودهم إلى الفلمين » ، صمموها إلى
سلطانهم . واستشهد المعارضون بقول لنيكولن « حين يحكم الرجل الأبيض
نفسه فيما حكم ذاتي ، أما إذا حكم نفسه وغيره لم يعد للحكم الذاتي وجود
وإما لمجد مكانه استبداد » . غير أن هذا التقد كاله لا يريد عن كونه « أمية
صالحه » مادام لا يعترف بالرابطة التي لا تنفهم بين الامبريالية والشركات
الموحدة و « مثالي بين الامبريالية ونفس القواعد التي تقوم عليها الرأسمالية ،
ومادام يتحدث ب « ثارة مسألة القوى التي خلقتها الرأسمالية الكميرة وتطورها .

هذا أيضا هو الموقف الذي اتخذته هوبس في نقده للإمبريالية ، وهو قد استنق كاو تسكى حين اعترض على « حتمية الامبريالية » وحين دعا إلى الحاجة إلى رفع مقديرة للنسب الاستملاكية (في ظل الرأسمالية طامعا) . أما نظارة البورجوازية الصغيرة في نقد الامبريالية وسيطرة المصارف وحكم الأقلية المالية ، فقد عبر عنها والتزمها الكتاب الذين اقتبسنا منهم مرراً مثل أفاد ، ١. لانسبرج ، ل. اشتيج ، ونيكنور بيرارد الفرسى صاحب كتاب « الحنا والسيطرة الاستعمارية » وهو كتاب سطحي صدر عام ١٩٠٠ . وهؤلاء الكتاب جميعاً ممن لا يمتنون صلة إلى الماركسية بظهور التسمين بين الامبريالية وبين المنافسة الحرة والديموقراطية . وهم يستذكرون مشروع سكة حديد بغداد لانه يؤدي إلى الممارعات والحرب ، وهم كذلك يهرون عن « أمانهم الصالحة بصدد حلول السلام الح . وينطق بمن الامر على . بمارك الذي جمع إحصائيات عن الإصدارات الدوائية من لاسهم والسندات ، وبعد أن حسب مئات الملايين من الفرسكات التي تمثل قيمة « دولية » صاح قائلًا (١٩١٢) . أمن الجائز الاعتقاد بإمكان اضطراب حل السلام . وأن شخصاً يجرأ إزاء هذه الأرقام الضخمة أن يشير حرفاً » ليس هناك ما يثير الدهشة إزاء هذه البساطة في التفصير من جانب الاقتصاديين المورجواريين . وفضلاً عن هذا من صالحهم التظاهر بثل هذا الاخلاص البريء وأن يتحدثوا « حديثاً » عن السلام في ظل الإمبريالية ولكن ماذا يمتقي من ماركسية كاو تسكى حين يتحدث في سنوات ١٩١٤ — ١٥ موقف الإصلاحيين المورجواريين ، وركزد « اتفاق الجميع بخصوص السلام (ويقصد بهم الامبرياليين ودعياء الاشتراكية ودعاة السلم الاشتراكيين) . وهو بدلا من أن يحلل الإمبريالية إلى عناصرها ويكشف عن عمق متناقضاتها لا يجد لديه سوى « أمية صالحة » داعية إلى الإصلاح لي طرح هذا التحليل جانداً ويتحاشاه ويمرض عنه . وإليك مثال عن الطريقة التي بها يلتقد كاو تسكى الامبريالية من الناحية الاقتصادية . تدل الإحصائيات

عن تجارة بريطانيا العظمى من الواردات والصادرات مع مصر لعامى ١٨٧٢،
١٩١٢ على أن نمو هذه لتجارة كان بطأ سرعة منه في حالة التجارة البريطانية
بوجه عام . ومن هذا يستخلص كاوتسكى النتيجة الآتية : « ليس هناك
من سبب يحملنا على الظن بأن تجارة بريطانيا العظمى مع مصر كانت تكون
أقل نمواً لو كانت حاضمة لمجرد فعل العوامل الاقتصادية غير المصحوبة
بالاحتلال العسكري . إن الحافز للدول اليوم على التوسع يمكن أن يزيد
بطريق الديمقراطية السلمية حيراًباً لو اعتمد على أساليب الاستثمار العميقة »

هذه الحجة التى يرددها مستر سيكتاتور حامل درع كاوتسكى (وهو
الروسى الذى يعد حديقاً للعداء الوطنية المتعصبة) تكون الأساس الذى
يقوم عليه انتقاد كاوتسكى للامبريالية ، وهذا هو السبب الذى يلزمنا أن
نعالجها بتفصيل أكبر ، ومنسداً بعمارة من هلمردنغ الذى اقتبس كافة
صائغى النظريات من الاشتراكيين « بالاجماع » النتائج التى وصل إليها ، كما
صرح بذلك كاوتسكى في مناسبات كثيرة ، وبخاصة في ابريل سنة ١٩١٥ .
وإليك قول هلمردنغ « ليست مهمة البروليتاريا أن توضح التسايق بين
السياسة الرأسمالية التقدمية وسياسة العصر المنصرم — عصر حرية التجارة
والعداء للدولة . إن جواب البروليتاريا على السياسة الاقتصادية للرأسمالية
المالية والامبريالية لا يمكن أن يكون عودة المفاصلة الحرة التى أصبحت
عابرة رجعية ، ولكن الهدف هو القضاء التام على المفاصلة عن طريق إلغاء
الرأسمالية » .

لقد انحرف كاوتسكى عن الماركسية لمناصرته في عصر الرأسمالية المالية
« هدفاً رجعياً » و « ديموقراطيات سلمية » و « فعل العوامل الاقتصادية
وحده » . لأن هذا الهدف الأعلى يجديبنا من الناحية الموضوعية من مرحلة
الرأسمالية الاحتكارية إلى الرأسمالية غير الاحتكارية ، فهو إذن إحدى
خدع المدرسة الإصلاحية والأهيبها .

إن التجارة مع مصر (أو مع أية مستعمرة أو شبه مستعمرة أخرى)

كان يمكن أن تسمى طريقة فصل بدون الاحتلال العسكري ، وبدون
الامبريالية ، وبدون الرأسمالية . ما يرد بهذا ، يراد به أن نمو الرأسمالية
يكون أسرع لو لم تقيد المنافسة الحرة بواسطة الاحتكارات ، ووجه عام
وبواسطة صلات « الرأسمالية المالية » و « نقي الاحتكار » ، ولو لم
تقيد الملكية الاحتكارية مستعمرات من جانب لدن معينة لا يمكن
أن يكون الحجة كاوتسكى معنى آخر . وهذا « لمعنى » لا يدل على شيء .
ولنفرض مجرد الجدل أن في استطاعة المنافسة الحرة بدون أي نوع من
نواع الاحتكار ، أن تسمى الرأسمالية والتجارة حرة أعظم : أليس من
الحقائق الثابتة أنه كلما أسرع نمو التجارة والرأسمالية عظم تركز الاتج
ورأس المال هذا التركز المأث على الاحتكار ، ولقد شئت لاحتكارات
حتى الآن عن طريق المنافسة الحرة . وحتى إذا كانت الاحتكارات بدأت
الآن تؤخر التقدم وليس في هذا ما ينهض حجة لصالح المنافسة الحرة التي
أصبحت مستحيلة ما دامت قد بعثت على الاحتكار .

فهم قلت حجة كاوتسكى على مختلف وجوهها ، فإن نلق فيها سوى
الرحمينة والإصلاحية المورحوارية . وحتى بد عدل هذه حجة وقلة .
كما فعل سكتاتور إن نمو تجارة المستعمرات البريطانية مع المحلثا أيضاً معه
مع البلدان الأخرى ، فإن هذا أيضاً لن ينفذ كاوتسكى ، لأن الذي يوجه
الصرخة إلى المحلثا هو الاحتكار والامبريالية أيضاً ، ولكنهما الاحتكار
والامبريالية من جانب دولة أخرى (كأمريكا والمكسيك) ومن المعلوم أن
تقانات المنتجين قد حققت شكلاً حديد غريباً من الرسوم حركية الحماية
فتحتمى السلع المعدة للإصدار (كما لاحظ المحر في الجزء الثالث من كتاب
« رأس المال ») ، وعلماً أيضاً أن تقانات المنتجين والرأسمالية المالية انحفت
أسلوباً خاصاً بها ، وهو إصدار السلع بأسعار لا تقبل مزاحمة ، وهو ما يعرف
عند الانجليز « سم » « إغراق الأسواق » . وفي داخل الدولة تنبيع القنات
سلمها بسعر مرتفع يحدده الاحتكار ، ولكننا نبيعها في الخارج بسعر

منخفض بحيث تتمكن من تحطيم المنافسين ، ومن توسيع نطاق انتاجها إلى الحد الأقصى . - الخ . فإذا كانت تجارة ألمانيا مع المستعمرات البريطانية أسرع نغوا من تجارة إنجلترا مع هذه المستعمرات ، ففي هذا دليل على أن الإمبريالية الألمانية أحدث عهداً وأشد قوة وأعظم تنظيماً من زميلتها البريطانية ، أو أرق منها تعبير آخر . ولكن هذه الحقيقة لا تثبت مطلقاً « تفوق » أو « فضلية » حرية التجارة لأنها هما لسنا إزاء حرب بين حرية التجارة من جهة والجمية ونعمية المستعمرات للدولة الحاكمة من جهة أخرى ، وإنما نحن أمام صراع بين إمبرياليتين ، واحكاريين ، « مجموعتين من الرأسمالية المالية . إن تفوق الإمبريالية الألمانية على البريطانية أقوى من الجناح الذي تقيمه حدود المستعمرات أو الرسوم الجمركية الحامية . أما أن نلجأ إلى مثل هذه الحجج دفاعاً عن المنافسة الحرة و « الديمقراطية السلبية » من اللغو التافه ومعهما تناسب المظاهر والصفات الضرورية للإمبريالية ، وأن نستبدل بالماركسية تلك انزعة الإصلاحية المورخوارية

ومن المفيد أن نلاحظ أنه حتى الاقتصادي المورخو زى ا . لا سبرج الذي يشاء كاو اسكى في أن يقدم الإمبريالية بعنل وجمية بطار المورخوارية الصغيرة ، يدرس الاحصائيات التجارية بطريقه أقرب إلى الطريقة العلمية . فهو لا يكتفى بأن يعقد الموازنة بين بلد يختاره عفوياً ، مستعمرة وبين البلدان الأخرى ، ولكنه يدرس تجارة الصادرات لدولة إمبريالية (١) مع البلدان التي تعتمد عليها مالياتاً ، فقترض الإله وال منها (٢) ومع البلدان التي تستقل مالياتاً عنها ، وقد حصل على النتائج التالية

صادرات ألمانيا

(مقدرة ملايين الماركات)

البلدان التي تعتمد على ألمانيا مالياً	١٨٨٩	١٩٠٨	الزيادة %	البلدان المستقلة	١٨٨٩	١٩٠٨	الزيادة %
رومانيا	٤٨,٢	٧,٨	٤٧	بريطانيا ونيوزيلندا	٦٥١,٨	٩٩٧,٤	٥٣
البرتغال	١٩	٣٢,٨	٧٣	فرنسا	٢١٠,٢	٤٣٧,٩	١٠٨
الأرجنتين	٦٠,٧	١٤٧	١٤٣	بلجيكا	١٣٧,٢	٣٢٢,٨	١٣٥
البرازيل	٤٨,٧	٨٤,٥	٧٣	سويسرا	١٧٧,٤	٤٠١,١	١٢٧
شيلي	٢٨,٣	٥٢,٤	٨٥	أستراليا	٢١,٢	٦٤,٥	٢٠٥
تركيا	٢٩,٩	٦٤	١١٤	الشرق والهند	٨٠,٨	٤٠,٧	٣٦٣
المجموع الكلي	٢٣٤,٨	٤٥١,٥	٩٢	المجموع الكلي	١٢٠٦,٦	٢٢٦٤,٤	٨٧

لم يجمع لانسبرج الأرقام . ولذا فمن العريب أنه عجز عن ملاحظة أنه إذا كانت هذه الأرقام تدل على شيء فإنها تثبت أنه على خطأ ، لأن صادرات ألمانيا إلى البلاد المعتمدة عليها مالياً قد نمت بسرعة أكبر وإن يكن هذا النمو طفيفاً نوعاً ، بالنسبة إلى الصادرات إلى البلدان المستقلة مالياً عن ألمانيا (ويلاحظ أننا وضعنا خطأ تحت « إذا » للتأكيد ، لأن الأرقام بعيدة عن الوفاء) . وقد كتب لانسبرج عن العلاقة بين تجارة الصادرات والقروض بقوله : « في ١٨٩٠ - ١٨٩١ طرح قرض لرومانيا عن طريق المصارف الألمانية التي سبق أن قدمت مطالباً على حساب القرض في السنوات السابقة . واستخدم معظم القرض في شراء معدات السكك الحديدية من ألمانيا لحساب رومانيا . وبلغت صادرات ألمانيا إلى رومانيا ٥٥ مليوناً من الماركات سنة ١٨٩١ ثم هبطت إلى ٣٥,٤٠٠,٠٠٠ في السنة التالية ، ثم تعافت قيمتها حتى كانت ٢٥,٤٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٠٠ ، ولم تصل إلى رقم ١٨٩١ إلا في

السنوات الأخيرة بفضل بضع قروض جديدة . وعلى أثر قروض (١٨٨١-٨٩) ارتفعت صادرات ألمانيا إلى البرتغال إلى ٢١,٩٠٠,٠٠٠ (١٨٩٠) ثم هبطت في العامين التاليين إلى ١٦,٢٠٠,٠٠٠ ، ٧٤,٠٠٠,٠٠٠ ، ولم تسترجع مستواها السابق إلا في سنة ١٩٠٣ . وتجارة ألمانيا مع الأرجنتين مثال آخر أشد وضوحا . فعلى أثر قروض ١٨٨٨ ، ١٨٩٠ بلغت الصادرات ٦٠,٧٠٠,٠٠٠ (١٨٨٩) ولكنها لم تتعد ١٨,٦٠٠,٠٠٠ بعد عامين ، أي أقل من ثلث ما كانت عليه ، ولم تبلغ ذلك المستوى إلا في عام ١٩٠١ وتخطته نتيجة قروض جديدة عقدتها الدولة والبلديات ، مصحوبة بمبالغ لبناء محطات توليد الكهرباء وعمليات ائتمانية أخرى . وارتفعت الصادرات إلى شيلي إلى ٤٥,٢٠٠,٠٠٠ (١٨٩٢) بعد إتمام المفاوضات بشأن قرض عام ١٨٨٩ ثم هبطت في السنة التالية إلى ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ . وفي سنة ١٩٠٦ قدمت المصارف الألمانية قرضا لشيلي تلاه ارتفاع الصادرات في سنة ١٩٠٧ إلى ٨٤,٧٠٠,٠٠٠ ثم أعقب ذلك هبوطها ثانية إلى ٥٢,٤٠٠,٠٠٠ عام ١٩٠٨ .

من هذه الحقائق يستخلص لانسبرج المفزى الأدبي الباعث على التسليم والذي يمثل وجهة نظرية المورخوالية الصغيرة ، فيقول إننا نستطيع أن نرى عدم استقرار وانتظام تجارة الصادرات إذا ارتبطت بالقروض ، وخصرو استثمار رأس المال بالخارج بدلا من إعطاء العناية المحيية « عرقاً... » . و « بانسجام » ، وكيف أن هذا البقشيش الذي يدفعه كروب في تزويج القروض الخارجية « كثير الكلفة » . . . ولكن الحقائق واضحة ، فزيادة الصادرات وثيق الصلة بالحيل الخادعة التي تاجها إليها الرأسمالية المسنة أو لا تلقى بالا إلى المبادئ البورجوارية في الأخلاق ، وإنما يعنيها أن تسخ النور مرتين فهي تحصل على أرباح من القرض ، ثم تحق أرباحا أخرى من فرض القرض الذي يستخدمه المقرض في الشراء من كروب ، أو في انبعاث المواد اللازمة لمدا الخطوط الحديدية من نقابة الصلب الخ .

و مبد القول مره أخرى بسا لا عدد الأرقام التي نورددها لانسرج كاهة
 لكما اقتبساهما لسبين : « ولهما أنهما : قرب إلى الطريقة العملية مما ذكره
 كاوتسكى وسبكتاتور ، وثانيهما أن لانسرج أوضح الطريقة القديمة لمعالجة
 الموضوع . ويتبع لمن يدرس مغزى الرئسمالية المالية بخصوص «صادرات
 الخ أن يكون قادرا على تغيير العلاقة بين الصادرات ذاتها وبصفة خاصة وبين
 الأعباء المالية ، وكذلك العلاقة بينهما وبين السلع بواسطة تقانات المنتجين
 وغير ذلك . أما الاستفتاء بالموازنة بين المستعمرات وأقسامها ، وبين
 إمبريالية وأخرى ، وبين شمة مستعمرة أو مستعمرة (كهر) وكافة البلدان
 الأخرى فمعناه : «ما تتحاشى النقطة الرئيسية في الموضوع ونعمل على تطبيقها
 وتخفيفها . إن النقد النظري الذي يوجهه كاوتسكى إلى الامبريالية لاعلاقته
 بالماركسية وليس سوى مقدمة الدعاية في سبيل المسألة والاتحاد مع الاتهاريين
 الوطنيين المتعصبين ، والسبب في هذا أن بقده يتجنب ويطمس المتناقضات
 الأساسية العميقة الأصول التي تنطوي عليها الامبريالية ، وهي : المتناقضات
 بين الاحتكار والمساواة القائمة على حاسه ، وبين « لعمبات » الصحة
 (ولأرباح الطائفة) التي تقوم بها الرئسمالية المالية والتجارة « النزعة » في
 السوق الحرة وبين الهيئات المتحدة والشركات الموحدة من جهة ، الصناعة
 الخارجية عن طاق هذه الشركة الموحدة من جهة أخرى . الخ .

ولمطربة ذات السمعة السيئة عن « الامبريالية العليا » التي اندعها
 كاوتسكى هي نظرية رجعية كذلك ، وما عليك إلا الموازنة بين الحجج التي
 أدلى بها عام ١٩١٥ وما أوردده هوس سنة ١٩٠٢ في هذا الموضوع .

وهذا ما يقول كاوتسكى « سواء من غير المستطاع أن نحل محل السياسة
 الامبريالية الحالية سياسة امبريالية عليا يترتب عنها الاستقلال المشترك من
 جانب اتحاد عالمي من الرئسمالية المالية بدلا من الممارسات القائمة الآن بين
 مجموعات لرئسمالية في البلدان المختلفة . وعلى كل حال يمكن تصور مثل هذا
 المظهر الجديد للرئسمالية . . فهل في الإمكان تحقيق ذلك ؟ لا تزال تعور

المقدمات اللازمة للدلائل برئى في هذه القضية والإجابة عن هذا السؤال .
وهالك ما سطر هوبس من قبل « لقد أنشأ العالم المسيحي عدداً قايلاً من
لامبراطوريات الاتحادية يتبع كلاً منها عدد من الشعوب غير المتمدية
الخاضعة أو التابعة لها . ويدون أن هذه الظاهرة هي التطور المشروع
للمجاهات الحالية ، وهو تطور قد يتيح أكبر الأمل في حلول السلام الدائم
على أساس من « الإمبريالية المتداخلة » (inter imperialism) .

ثما دعاه كاوتسكى « الإمبريالية العليا » (أى ذات الطابع العالمى) سماه
هو سن من قبله ثلاث عشرة سنة « الإمبريالية المتداخلة » . وإذا استثنينا
ما عمله كاوتسكى من صوغ كلمة جديدة حاذقة أو بحلال لمقطع اللاتينى
ultra مكان inter فإن ما ساهم به الرجل في ميدان الفكر « العالمى » ينحصر
في أنه أطلق الماركسية على ما وصفه هو سن بأنه دعوات القساوسة الإنجليز .
كان من الطبيعى بعد حرب البوير أن تبذل هذه الطبقة الخليفة كل جهدها
تعمية الطبقة الوسطى والعمال في الخلط بين أفكارهم الذين راحوا صحبة
نلك الحرب ، وعن العرائب لاهطة التى اصطروا إلى دفعها حتى يكفل ذلك
وبإحدا أكثر للعالمين الإنجليز وأى تعزية حير من أن يقال لهم إن الإمبريالية
ليست بهذا القدر من السوء ، وإنما تقرب من الإمبريالية المتداخلة (أو
العليا) إذ تعدم بالسلام الدائم ؟ ومما كانت طيبة نوايا القساوسة الإنجليز
وكاوتسكى العاضى ، فالعلمى الموضوعى أو الاجتماعى الحقيقى لعاربه كاوتسكى
هو أنها وسيلة غاية في الرجمة يراد بها تعزية الجماهير بالأمل في مكان حلول
السلام الدائم في ظل الرئاسية ، ويراد بها ألا تقع أنظارهم على العداوات
الشديدة والمشاكل الحادة التى تميز العصر الحالى ، وبهذا يعيشون على الأمل
الكاذب في قيام « مبريالية عليا » خيالية في المستقبل ليست نظرية
كاوتسكى « الماركسية » إلا خداع الجماهير .

وفي الحقيقة ما عليا إلا أن نوازن الحقائق المعروفة التى لا محتمل الحدل
حتى نزداد اقتناعاً ببطلان هذه الآمال التى يلوح بها كاوتسكى للعمال الألمان

(وزملائهم في جميع البلدان) . ولننظر الى الهند والهند الصينية والصين ، فهذه البلدان الثلاث التي هي في حكم المستعمرات أو أشباه المستعمرات يقطنها ما بين ٦٠٠ ، ٧٠٠ مليون نفس ، تستغلها الرأسمالية المالية في عدة بلدان امبريالية هي بريطانيا العظمى وفرنسا واليابان والولايات المتحدة . لنفرض أن هذه البلدان الامبريالية عقدت تحالفات كل منها ضد الآخر بقصد حماية وتوسيع نطاق تمليكاتهم ومصالحهم ومناطق نفوذهم في هذه الدول الآسيوية ، فيترتب على هذا أن تكون هذه التحالفات عبادة عن « امبريالية متداخلة » . ولنفرض أن جميع هذه البلدان الامبريالية تتفق فيما بينها على اقتسام هذه الاقاليم « بوسيلة سلمية » فهذا الاتفاق يكون تحالفاً يمثل « الرأسمالية الدولية المتحدة » . وفي الواقع عقدت تحالفات من هذا النوع في القرن العشرين وأخصها بالذكر ما يتعلق بالصين . هنا تساؤل : هل يمكن « أن نتصور أن يكون لهذه التحالفات سوى طابع « مؤقت » وأنها تقضى على كافة أنواع ونشكال المنازعات والاحتكاك والصراع ؟ وهذا مع فرض نقاء النظام الرأسمالي سلمياً وهو الفرض الذي يقول به كاوتسكي فملاً . لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا بالنفي إذ لا يمكن أن يكون هناك أساس يمكن تصوره في ظل الرأسمالية لتقسيم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات إلا بحسبان قوة الأطراف الداخلة في عملية الاقتسام أي قوتها العامة والاقتصادية والمالية والحربية الخ . وقوة هؤلاء المتنافسين لا تتغير بدرجة متساوية إذ أنه في ظل الرأسمالية لا يتحقق استواء ، أو تخلف المشروعات والشركات الموحدة ومروع لصناعة أو البلدان . وهذا نصف قرن كانت ألمانيا دولة رأسمالية لا تذكر بالقياس إلى بريطانيا ، وكذلك كانت اليابان بالنسبة إلى روسيا . فهل يمكن أن تتصور ثبات أو عدم تغير القوى الدسدية للدول الامبريالية في خلال عشر سنوات أو عشرين سنة ؟ هذا أمر لا يمكن تصوره مطلقاً .

وعلى ذلك فهذه التحالفات من الطابع الامبريالي « لتدخل » أو « الأعلى »

لا نتمدو أن تكون في ظل حقائق النظام الرأسمالي ، لاف مهارات المساواة
 الإمبريالية وكاوتسكي « الماركسي » الألماني ، سوى هبة بين فترات من الحروب
 مهما كان الشكل الذي تتخذه هذه التحالفات ، كأن تكون تحالفاً إمبريالياً
 ضد آخر ، أو تحالفاً عامة من جميع الدول الإمبريالية . هذه التحالفات الدائمة
 تمهد السبيل لقيام الحروب ، وهي بدورها تتولد عن هذه الحروب . فكأن
 كلاً منهما شرط ضروري لوجود الآخر ، مما يولد أشكالا متعاقبة من الصراع
 السلمي والمسلح ناشئة عن أساس واحد وهو العلاقات والروابط الإمبريالية
 بين اقتصاديات العالم وسياساته . وبذ الغرض تهدئة العمال والتوفيق بينهم
 وبين الوطنيين المتعصبين من أدعياء الاشتراكية الذين هجروا الماركسية
 وانحازوا إلى جانب البورجوازية ، نجد كاوتسكي الحكيم يتناول السلسلة
 الواحدة فيفصل حلقة عن الأخرى ، وهو على هذا النحو يقسم التحالف
 عن الصراع المسلح الذي قد ينشب في الغد والذي يمسد الطريق لتحالف
 « سمي آخر » بين الدول يراد به اقتسام تركيا مثلاً بعد ذلك ، وهكذا
 دواليك . كان كاوتسكي ، بدلا من أن يوضح الرابطة الحيوية بين فترات
 السلام الإمبريالي وفترات الحروب الإمبريالية ، يصح أمام أعظار العمال
 فكرة مجردة عن نبي معنى أو حياة حتى يحملهم على مساهمة قادتهم الذين
 تجردوا من الحيوية والنشاط .

وقد وصع الكاتب الأمريكي David Jayne Hill كتاباً عن « تاريخ
 الدبلوماسية في التطور الدولي بأوروبا » أشار في مقدمته إلى الفترات التالية
 في تاريخ الدبلوماسية المعاصرة ، وهي (١) الفترة الثورية (٢) الحركة
 الدستورية (٣) الفترة الحالية من « الإمبريالية التحارية » . ويقسم كاتب
 آخر تاريخ سياسة بريطانيا العظمى الخارجية منذ سنة ١٨٧٠ إلى المراحل
 الأربع التالية : (١) المرحلة الآسيوية وفيها وقعت إنجلترا في وجه الزحف
 الروسي في آسيا الوسطى صوب الهند (٢) المرحلة الإفريقية (وتقع فيما
 بين عامي ١٨٩٥ ، ١٩٠٢ تقريباً) وهي في فترة النضال ضد فرنسا في سبيل

اقتسام إفريقية (حادث فاشوده الذى وقع سنة ١٨٩٨ وكانت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى) . (٣) المرحلة الآسيوية الثانية (وتتميز بالتحالف مع اليابان ضد روسيا) . (٤) المرحلة الأوروبية والطابع الغالب عليها السياسة الممادية للألمانيا . « إن المناوشات السياسية بين الطلائع والمراكز الامامية تقع فى الميدان المسمى » . هذا ما كتب المصرى ريسر عام ١٩٠٥ وهو يريد كيف اتجهت أعمال الرأسماليين المالية الفرنسية فى إيطاليا نحو عقد تحالف سيامى بين الدولتين ، وكيف أخذ الصراع يشتد وينمو بين بريطانيا العظمى وألمانيا بصدد بلاد فارس وبين كافة الرأسماليين بأوروبا بصدد القروص الصينية وهكذا . هاتمت مستطيع أن تبصر الحقيقة الحية التى تنطوى عليها هذه التحالفات السلمية ذات الطابع الامبريالى العالمى الأعلى من حيث ارتباطها بالمنازعات الامبريالية العادية أو نشاطها لتنفصم عراة ! إن كاوتسكى يقول أنحد المتناقضات الامبريالية غورا ، وعمله هدامهما حتما تزيين الامبريالية ، وهذه النغمة التى يصرب عليها نفسها فى نقده لمظاهر السياسية للإمبريالية . إن الامبريالية هى عهد الرأسمالية المالية والاحتكارات التى تؤدى فى كل مكان إلى السعى الحثيث فى سبيل التسلط لا الحرية . والنقيصة المترتبة على هذا رجعية على طول الخط مهما كان النظام السيامى ، وازدياد بالغ القدر لحدة ألوان الصراع القسائم فى هذا الميدان ذاته . وبصفة خاصة يعظم نير الاستبداد القومى والجهاد فى سبيل صم الاراضى ، أى انتهاك حرمة الاستقلال (إذ الضم إن هو إلا حرق لحق الشعوب فى تقرير مصيرها) .

ويوجه هلفرديخ بحق النظر إلى العلاقة بين الإمبريالية وازدياد الاستبداد القومى ، وفى هذا يقول : « وفيما يتعلق بالسلدان التى تم الاستيلاء عليها حديثا نجد أن الرأسمالية الوافدة عليها تزيد من حدة المتناقضات وتوقف الشعور القومى فى الشعوب وتدفعها إلى مقاومة الخلاء فى أوطانها . ومن السهل أن تتحول هذه المقاومة إلى تسليب هى خطر يهدد رؤوس الأموال الأجنبية . فتتعرض العلاقات القديمة الاجتماعية إلى انقلاب شامل ، وبرول

الغشاء الزراعي المعيد لعهد والذي مير تلك الشعوب التي لا تدوم لها ،
وتحتشد الرأسمالية هذه لأهم إلى دثرتها . وعمرور الزمن ترودها الرأسمالية
بالأدوات والموارد التي تدم هذه الشعوب والتي تستخدمها في سبيل تحرير
دائم ، وفي تحقيق الهدف الذي كان يعنونه الأوروبيون من قبل هدفاً سامية ،
وهو إنشاء دولة قومية و وحدة على اصدار ذلك هو سبيل الحرية الاقتصادية
والثقافية . هذه الحركة القومية في سبيل لاستقلال تهتد رؤوس الأموال
الأوربية في ثمن المبادئ التي تمسككم ، والتي تدش تحقيق عظم الخو والرخ .
وهذا لا تهتد رؤوس الأموال الأوربية وسيلة للاحتفاظ سيصرتها وسلطانها
سوى زيادة استخدام أساليب العنف والقمع .

ويسعى أن يصيب من تقدم أن الأمر غير مقصور على البلاد المستعمرة
حديثاً . في البلدان التي مسحت قديماً تؤدي الأمر بالية إلى الصم ، وازداد
لاستعداد بالشعوب للحكومة ، وشدة المقاومة من جانب سكانها . أما
كأوسكي مدلا من أن يقاوم وحدة الرحمة السياسية المتولدة عن
الإمبريالية ، به يطمس معالم هذه المسألة الهامة الحديثة وهي استحالة
الاستمرار أو الاتحاد مع دعاة لائتم رنة في عصر لسيطرة الاستعمارية هذا .
في الوقت الذي يعرض فيه على عمل الصم ، يعمل ذلك بأسلوب يقله
هؤلاء القوم ، لا يسيئهم . وهو يتجه بالحدث إلى الألمان ويتفكر في عمداً عن
أمر ذي أهمية قصوى ونقص ذلك سنبلاء ألمانيا على الألاس والورين .
وسميرب المثل الذي لمدلل به على قيمة هذا « الخيل العقلي » . لعرض أن
ياباي استمكر ما أقدمت عليه لولايات المتحدة من ضم جبر العلمين ، فهل
يصدق أناس أن استمكار الرجل رجع إلى أنه فرع من مثل هذه الأساليب ،
ثم أنه يعمل ذلك لأنه يشعر برغبة ملحة في امتلاك افليس ؟ وألاً يضطر أن
يعترف بإحلاص الرجل في الحرب التي يشنها على سياسة الصم . إذا حارب
استنبلاء اليابان على كوريا وحث لاده على مدح هذه الأخيرة حق الاتصال
عن اليابان ؟

بن تحليل كاوتسكى النظرى للإمبريالية ، ونقده الاقتصادى والسياسى لها . تسودها تماماً روح لانتفك مع الماركسية مطلقاً ، لأنه يفعل أو يتجاهل أعمق متناقضات الرأسمالية ، ويسمى جاهدّاً للاحتفاظ بالوحدة المتداعية الأركان مع الاتهامية فى الحركة العمالية بأوروبا مهما كلف ذلك الجهد من نحن .

الفصل العاشر

مركز الامبريالية في التاريخ

وأما أن جوهر الامبريالية الصحيح هو نهج الرأسمالية الاحتكارية. وهذه الحقيقة ذاتها تحدد مركز الامبريالية في التاريخ، لأن الاحتكار الذي قام على أساس لمادة الخبرة وتولد عنها حقاً هو مرحلة الانتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام اجتماعي اقتصادي أرق منه. ونجد أننا نلاحظ بصورة خاصة أشكال الاحتكار الرئيسية الأربعة والمظاهر الرئيسية الأربعة للرأسمالية الاحتكارية، وهذه جميعها الطبع الذي يتميز به العهد الذي نستعرضه.

أولاً: نشأ الاحتكار حين تركز الإنتاج مرحلة متقدمة من تطوره وهذا يشير إلى الاتحادات الرأسمالية الاحتكارية، من اتحادات المنتجين، والبنوك، والشركات الموحدة. وقد رأينا الدور الهام الذي لعبته هذه الهيئات في الحياة الاقتصادية الحديثة. وفي بداية القرن العشرين صارت للاحتكارات الغلبة التامة في الملأ من المتقدمة. ورغم أن الخطوات الأولى في سبيل تكوين اتحادات المنتجين قد اتخذت في الملأ المنمنعة بحماية عن طريق الرسوم الجمركية العالية كالماء، وأمريكا أيضاً. لاحظنا أن هذه الظاهرة الأساسية، وهي نشأة الاحتكار نتيجة تركز الإنتاج، لم تتأخر لمهدمها طويلاً في المخترا التي كانت مشعة نظام حرية التجارة.

ثانياً: عجلت الاحتكارات عملية الاستعجود على أهم مصادر المواد الأولية، وبخاصة للصاعتي الفحم والحديد، وهما من الصناعات الأساسية التي فاقت سواها في المجتمع الرأسمالي من حيث التنظيم النقدي. وقد راد احتكار مصادر المواد الأولية من قوة رأس المال الكبير إلى درجة هائلة،

كما اشتد بسبب ذلك انفصال بين الجماعة الدخلة في طرق الشركات الموحدة ورميلتها الخارجة عن هذه الدائرة

ثالثاً : بشان الاحتكار عن المصارف التي تخوات من مشروعات
« وسيطة » ، مواصلة ، وصارت محدودة للرسمية المالية ، نحو الى ثلاث
أو خمس من أعظم المصارف في كل من البلدان الرئيسية الرئيسية
قد حقق « الاحتكار الشخصي » في كل من رأس المال الصناعي ورأس المال
المصرفي ، وركزت في « منها المصارف في ملايين الملايين في غنل وكون
الجانب الأعظم من رأس مال بلدانها ، ودخلها ، ورر لمظهر التي تبدو
فيها هذا الاحتكار قيام « قلة » من رجال المال ، بسطت سيطرة واسعة من
علاقات جعلت كافة المؤسسات « أساسية » ، والاقتصادية في المجتمع الدور حوازي
المعاصر بلا استثناء تعتمد عليها وتقبلها وتخدمها أساطينها .

ر . - واد الاحتكار عن سياسة الاستعمارية . قال جانب الدوافع
التي تدفع إلى النهج سياسة استعمارية ، أضافت الرأسمالية المالية إليها
عنا . حر . وهو المصداق في سبيل الحصول على مصادر المواد الأولية
وعندئذ نجد المال ، ولا سيما على « مطلق العمود » أي بحسب العمود
الرخوة ، الامتياز والاربع الاحتمالية وما إلى
يقول إن هذا انما هو الصريح في سبيل الاستيلاء على أراضي
الاقتصادية على وجه العموم . كما كانت المستعمرات لأوربية في إفريقيا
عنه عن عشر ر . في هذه الفترة (كما كان الحال سنة ١٨٧٦) استطاع
السياسة الاستعمارية أن يسمو بوسائل خلاف الاحتكار ، أي « بالاختطاف
الحرة » للأقاليم اللازمة ، إن أردنا التعبير . أما وقد تم الاستيلاء على نسبة
أعشار القارة (سنة ١٩٠٠ تقريباً) ، وكل اقسام العالم ، بدأ بالضرورة
عهد الاحتكار الاستعماري ، وأعقبته تبعاً لذلك فترة تضال حاد لاقتسام
العالم وإجراء تقسيم جديد .

يعلم بني بني حمد عمل رأس المال الاحمكارى على ردياد حدة متناهية

والمصرفية الألمانية خلال الفترة الحالية (١٨٧٠-١٩٠٥)؛ والفارق بين عربة البريد وبين السفر في أيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة والسيارة اليوم . . . وهذه الأخيرة إذ تحترق الطرقات سراعاً لا تعرض للخطر الأرباب ممن يسرون على أقدامهم خصب؛ بل إنها تعرض له أولئك الذين في داخلها . . . وتجذب بالمثل أن الرأسمالية المالية التي تقدمت بمثل هذه السرعة ليست راجية (لأنها) تمت بمثل هذه السرعة عن الانتقال إلى مرحلة امتلاك المستعمرات من الدول الأعظم تراء، ذلك الامتلاك «الهاديء الساكن» وإن لم تقتصر الوسيلة على النوع السامى منها . ففي الولايات المتحدة نلاحظ أن التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة كان أسرع منه في ألمانيا، ولهذا السبب ذاته تبرز الصفة الطبقية للرأسمالية الأمريكية الحديثة بوجه خاص . ومن جهة أخرى لو أزا بين البورجوازية في أمريكا الجمهورية والبورجوازية في ألمانيا واليابان الملكيتين، لوحدنا أن هذه الموارد تظهر لما أن أشد الاختلافات السياسية وضوحاً تصبح غير ذات بال في العصر الأمريالى، لا لأن هذه الاختلافات غير ذات أهمية بوجه عام، بل لأن المسألة خلال هذا العصر مسألة بورجوازية ذات مظاهر من الطبقية محدودة أهمية . إن الأرباح لعالية التي يحصل عليها الرأسماليون في أحد فروع الصناعة أو البلدان الوفيرة العدد تجعل من المستطاع اقتصادياً بسادت وشدت قسوة من الطبقة العاملة بل وأقلية كبيرة العدد نوعاً في بعض الأحيان، وتتمكن الرأسماليين من أن يستميلوا إلى جانبهم أفراد هذه الجماعة في صناعة معينة أو دولة معينة ضد الصناعات الأخرى أو الدول الأخرى . وما يزيد السعي إلى هذا إردباد العداء والصراع بين الدول الأمريالية في سبيل اقتسام العالم . ومن هنا تنشأ تلك الصلة بين الأمريالية والانتهازية التي ظهرت في حلقها في تاريخ مبكر وبطريقة أوضح، لأن مظاهر معينة من التطور الأمريالى كانت ملحوظة ملحوظة في تلك البلاد قبل غيرها .

ويحاول بعض الكتاب،، ومنهم ل . مارتوف مثلاً، أن يبعثوا

حقيقة وجود علاقة بين الإمبريالية والانتهازية في الحركة العمالية ، وهي الشيء البارز الآن بنوع خاص . فتراهم يلجأون إلى حجج بالية طابعها التفاضل (على طريقة كاوتسكي وهويسمانس) ويقولون : إن قضية خصوم الرأسمالية كانت تكون مدعاة للناس لو أن الرأسمالية التقدمية هي التي أدت إلى ازدياد الانتهازية ، ولو أن أكثر العمال أجراً هم الذين يعملون في الانتهازية الخ . وجدير بما لا يخدعنا « التفاضل » الذي من هذا اللون ، وهو تفاؤل يراد به إخفاء الانتهازية . وفي الحقيقة ليس في سرعة نمو الانتهازية وصفتها المثيرة ما يعد صناعاً لأن فوزها سيستمر طويلاً ، لأن مصوج البشور الطبيعية في الجسم السليم يسبب تفتحها وانفجارها . وحلاص الجسم منها ، إن أشد الناس خطراً هم أولئك الذين لا يريدون أن يدركوا أن الصراع ضد الإمبريالية ريف وحداغ إن لم يكن وثيق الارتباط بالمصال ضد سياسة لا شعور ومساورة الغرض والظروف .

من كل ما سبق قوله عن كنهه للإمبريالية الاقتصادية يتعين علينا أن نعرفها بأنها رأسمالية في دور انتقال ، أو بعبارة أدنى إلى الدقة والضبط ، ونسبها على وشك الموت والقماء . ومن المفيد بهذا الصدد أن نذكر واحد من الكتب الاقتصادية المورخواريين . حين يصفون الرأسمالية الحديثة عالمياً ما يستخدمون اصطلاحات « كالتداخل » و « التدام العرلة » الخ . طبقاً لوطائرها وبحرى تطورها « وفي المصارف طليست مشروعات أعمال خاصة صرفة ، بل إنها تخرج أكثر فأكثر عن نطاق نظم العمل الخاص الصرف . . . ويرى نفسه الذي استخدم هذه الاصطلاحات وامتازات التي اقتبسناها آنفاً ، يعلن بكل ممانى الحد أن « نبوءة » الماركسيين بخصوص « الاشتراكية » لم تتحقق ! .

وما الذي تم عليه كلمة « تداخل » ؟ إنها تعبر عن أشد مظاهر العملية الحادثة أمام أعيننا بروزاً . إنها تظهر أن المراقب بعد الأشجار المنفصلة بعضها عن بعض دون أن يرى الغابة . إنها تظهره رجلاً قد طفت عليه المادة

لأولية وهو عاجز عن إدراك مغزاها وتقدير أهميتها . إن ملكية الأسهم والعلاقات القائمة بين أصحاب الملكية الخاصة ، « تتداخل بطريقة عرسية أي بمعنى الصدفة » . ويمكن العامل الذي يقوم على أساسه هذا التداخل هو علاقات الانتساج الاجتماعية المتغيرة . عند ما تمتد حدود مشروع صاحب ، ويمتد وفقاً خطة موضوعة مورد المواد الأولية الأساسية اللازمة لعشرات الملايين من الناس ، وعندما تنقل هذه المواد الآلية إلى أصحابها ، يمكن الانتساج التي تعتمد مميزات وألوف الأميل . وذلك طريقة منتظمة مضطحة ، وعند ما يتولى مركز واحد إدارة مراحل العمل المتعقبة حتى صيغة أنواع مختلفة من السلع الثامنة الصنع ، وعند ما تورع هذه المنتجات طبعا لمصاه مرسوم بين عشرات المئات من ملايين المستهلكين (كما في حالة توزيع زيت البترول في أمريكا وألمانيا بواسطة شركة « استاندرد أويل » الأمريكية) — نقول إنه عند ما يتم هذا فن لو أصبح في الذي أمامنا هو الانتساج ذو الصورة الاجتماعية لا « التداخل » ، وأن لدى شاهده هو أن العلاقات الاقتصادية الخاصة والعلاقات الملكية الخاصة عبارة عن القشرة التي لم تعد تلائم محتوياتها ، والقشرة التي لا بد أن تمتد في الاتجاهات داخل محيطها بأساليب اصطلاحية ، والقشرة التي تستمر في حالة التحلل لفترة طويلة نوعاً من الزمن (خاصة إذا ما قيل علاج طرائح لا يتم زى ولكن لابد حتماً في النهاية من زوال هذه القشرة .

ويقول شولز حافرت الذي يعجب في حماس بالامبريالية الألمانية « إذ يعهد إلى اثني عشر شخصاً بالإدارة العليا للمصارف الألمانية ، فإن عملهم يكون — حتى في الوقت الحاضر — أعظم أهمية بالنسبة إلى الصالح العام من عمل أغلبية وزراء الدولة » . (بعد المؤلف من المناسب يغفل (التداخل) بين المصرفيين والوزراء وأساطين الصناعة وحمل السندات) . وإذا تصورنا التحقيق الكامل لانجازات التطورات التي لاحظناها ، من اتحاد رأس مال الأمة النقدي بالمصارف ، وتكوين نقابات تضم المصارف وتحول

رأس مال الأمة الاستثمارى إلى أوراق مالية — نقول في هذه الحالة تتحقق
سوءة سان سيمون الماهرة . إن فوضى الانتاج الحالية الناجمة عن
العلاقات الاقتصادية لا تنمو بتنظيم والسحام ، وبعبارة أخرى ، ففسح الطريق
لتنظيم في الانتاج . ان هذا تنظيم الانتاج في أيدي نفر من رجال الصناعة
كل منهم متقاعد ومستقل عن الآخر وحامل لمخاضات الانسان الاقتصادية ،
وإنما ستؤول هذا التنظيم مؤسسة اجتماعية ، فتتألف هيئة مركزية للإدارة
وتشرف من فوق على ميادين الاقتصاد الاجتماعي الواسعة ، وتنظم هذا
الاقتصاد لصالح المجتمع بأسره ، وتستطيع أن تعهد بدوات الانتاج إلى
الأيدي لصالح هذه المهمة ، وتعمل فوق ذلك كله على توفير الاسحام الدائم
بين الانتاج والاستهلاك . لقد وجدت مدششات أحدث على ما نقى بوق
من تنظيم العمل الاقتصادي ، وهذه هي المعارف ، إن تحقق نمووات سان
سيمون ودخولها في حلبة المحكمات أمر لا يزال مطويا في حجب المستقبل
والسكنا دائرون نحو تحقيقها — أى إلى الماركسية التى تخالف ما تخيل
ماركس ، وإن اقتصر الاختلاف على الشكل .

حقا إن هذا تفهيد ساحق للماركسية ، به تراجع عن تخيل ماركس
العلمى الدقيق إلى خيال سان سيمون . إن مقال به سان سيمون يدل على
عمق رؤية صاحبه ، والى كنه لا يمدو حد الخيال والحس والتخمين .

القسم الثانى

ويشمل

— أول —

عشرة ملاحق بها إحصائيات وبيانات وافية عن الفترة التالية لحرب
(١٩١٤ — ١٨) ، وذلك لإتمام البحث الذى وضعه لينين ودعم النظريات
التي أوردتها فيه .

— ثانيا —

تعليق شامل وتحليل دقيق

مقتبسة من كتاب

New Data on Lenin's Imperialism

للأستاذين

فارجا و مندلسن

أولا - ملاحق

ملحق رقم (١)

(١) تركيز الانتاج في صناعة كل من ألمانيا وفرنسا

فرنسا			ألمانيا		
تدونها	بما في ذلك الأثراس واللوين		١٩٣٣	١٩٢٥	
١٩٢٦	١٩٣١	١٩٢٦			المنشآت
١,٥٦٠,٩١٨	١,٧٢١,٢١٢	١,٥١٥,٣٨٢	٣,٥٤١,٨٠٩	٣,٤٨٩,٣٧٤	المجموع الكلي
١٤,٧٣٧	١٢,٣٩٤	١٣,٩٠٩	٢٩,٠٠٤	٤٣,٠٩٩	المنشآت الكبرى (٥٠ علافا أكثر
٠,٩٤	٠,٧٢	٠,٩١	٠,٨	١,٢	النسبة المئوية
٧,١	٦,٣	٦,٧	١٤,٦	١٨,٧	العمال (بالملايين)
٣,٢	٢,٦	٣	٥,٥	٨,٩	في جميع المنشآت
٤٥,١	٤١,٣	٤٤,٨	٣٨	٤٧,٦	في المنشآت الكبرى
					النسبة %
٣٩٧	٣١١	٣٦٢	٦٣٩	١١٢٢	منشآت (١٠٠٠ عامل فأكثر)
١	٠,٧	٠,٩	١,٢٢	٢,٥	العدد
٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١٨	٠,٠٣٢	العمال بالملايين
١٤,١	١١,١	١٣,٤	٨,٤	١٣,٤	النسبة إلى الصناعة
			٣٢,٤	٤١,٢	من حيث :
			٣١,٧	٤١,٦	(١) العدد
					(٢) عدد العمال
					(٣) القوة المحركة
					(٤) الحركات الكهربائية

المنشآت الصغيرة (٥٠ عامل فأقل ذلك)

عددها : ١٩٢٥ : ٣,١٠٩ (١٩٢٥) ٩٠٦٤ (١٩٢٣) ٣,٢٥٤

نسبتها إلى الصناعة كلها من حيث (١) العدد (٨٩١ - ٩١٩) (ب) القوة المحركة

البيضاوية والكهربائية (٧٦ - ١١٤) (١٠)

(ب) تركيز الانتاج في الولايات المتحدة

منشآت قيمة منتجات كل منها أكثر من ٥٠٠ دولار			
١٩٢٩	١٩٢٣	١٩١٤	
٢١٠,٩٥٩	١٩٦,٣٠٩	١٧٧,١١٠	مجموع المنشآت السكلى :
٨,٨	٨,٦	٦,٩	العمال و جميع المنشآت (بالملايين)
٧٠,٢	٦٠,٦	٤٢	قيمة المنتجات (ملايين الدولارات)
			منشآت ذات إنتاج يزيد عن مليون دولار سنوياً (ولستينها
			إلى السكلى (%) :
(٥,٦) ١١,٧٦٣	(٥,٣) ١٠,٣٢٧	(٢,٢) ٣,٨١٩	المسدد
(٥٨) ٥,١	(٥٦,٨) ٥	(٣٦,٢) ٢,٥	عدد عماله (بالملايين)
(٦٩,٣) ٤٨,٨	(٦٦,٣) ٤٠,٢	(٢٩,٢) ١١,٨	قيمة المنتجات (بلايين الدولارات)

(>) تابع الولايات المتحدة

السنة	جميع الصناعة مجموع صادرات حسب دولار سنوي	منشآت تستخدم من العمال			
		غاية ٥	٦ - ٥٠	أكثر من ٥٠	
		عدد	المنشآت	مجموع سنوي	
١٩١٤	١٧٧,١١٠	٧٥,٦٣٨	٧٦,٨٣٣	٣٤,٦٣٩	٦٤٨
١٩٣٣	١٤١,٧٦٩	٦١,٦٧٠	٥٨,٧٥٢	٢١,٣٤٧	—
		عدد	العمال	(بالآلاف)	
١٩١٤	٦,٨٩٦	١٨٣	١,٣٤٤	٥,٣٦٩	١,٣٥٥
١٩٣٣	٦,٠٥٦	١٥٨	١,٠٤٦	٤,٨٥٢	—
		القوى	الآلية	آلاف الاحصنة	
١٩٢٩	٤٢,٩٣١	١,٦٩٤	٥,٩٠٣	٣٥,٣٣٤	١١,٥٨٢
	النسبة إلى الصناعة	(حسب عدد	المنشآت	وعدد العمال)	
١٩١٤	١٠٠	٢٧ ٤٢,٧	١٩,٥ ٤٣,٤	٧٧,٨ ١٣,٩	١٨,٢ ٠.٤
١٩٣٣	١٠٠	٢,٦ ٤٣,٥	١٧,٣ ٤١,٤	٨٠,١ ١٥,١	—
	(حسب	القوة	الحركة)		
١٩٢٩	١٠٠	٣,٩	١٣,٨	٨٢,٣	٢٧

١ هـ تركيز الانتاج في البياض

المشآت التي يستخدم من العمال									
السنة					جميع الصناعة				
١٠٠٠ من					١٠٠٠ من				
١٠٠٠					١٠٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠					١٠٠				
١٠٠									

المشغلات الكبرى في عماد الصغرى نظراً لأن عدد العمال المستخدمين بصفة دائمة كان أقل من ١٠٠٠ عامل . (٢) عدم حسان المشغلات الصغرى المختلفة بانتاج المواد الخرسانية (٣) نسب الأمانة جعلت بعض المشغلات الكبرى عدد عمالها ، ثم زاد مع قص يسير الموضع في عملية التنظيم العلمى الرشيد للصناعة . (٤) وجمع الزيادة في عدد المشغلات الصغيرة إلى أنه طرأ انقراض اليابان الاقتصار فيه الخاصة ترى بعض المشغلات الكبرى أن من الأرجح لها أن تحمل إنتاج بعض مصنوعات بواسطة المشغلات الصغرى المعتمدة عليها والخاصة لسهولة استعمالها

الزيادة المشغلات الموفرة في الصناعة

اشتهرت هذه العملية خلال المئتين سنة من الحروب ، وكانت كنهها الرئيسية هي الجمع بين

أولاً : زيادة هائلة في حجم المشغلات الموفرة . راجع نموذجاً من الولايات المتحدة فيبلغ ٢١٩ مليوناً من الأطنان سنة ١٩٢٩ ، واستخدم ٢٣٧,٠٠٠ من العمال ، ووصل رأس ماله الثابت سنة ١٩٣٢ إلى ١٦٥١ من ملايين الدولارات . وهذه الشركة الموحدة ١٢٣ منشأة تشمل كل حصة في عملية الانتاج . وتملك وسائل النقل الحديدية والمائية ، وله منشآت خاصة بحرق وبيع المنتجات . وتأسست في عام ١٩٢٦ أعظم هيئة متحدة في صناعة الحديد والصلب Vereinigte Stahlwerke ، وكان عدد عمالها وموظفيها ١٧٧,٠٠٠ (١٩٢٩) وبيع حديد من إنتاج البلاد كالاتي

٢٠ (خمسة) ٥٠ (سبائك الحديد) ٤٠ (صن)

ثانياً — اتساع نطاق الانتاج الموحدة وبخاصة بسبب عظم نمو الصناعة الكيماوية أثناء الحرب وما بعدها .

ثالثاً — إنشاء مؤسسات موحدة قوية في الصناعة الثقيلة ومن أمثلة ذلك شركة داتا التي تنتج سمواً (٢٦ — ٣٠) مايون روج من الأحذية ، ولها مدبغة ومحطة توليد كهرباء وورش هندسية وغابات الخ .

الامتيازات في بريطانيا العظمى

(١) اتسمت شركة فيكرز بعد الحرب الأولى وانصمت إلى أرمسترونج سنة ١٩٢٨ ، وفي العام التالي كونت مع كاميل ليرد اتحاد الصلب البريطاني English Steel Corporation وهو أعظم هيئة متحدة للصلب في البلاد ، وهما في ١٢ شركة كبيرة أخرى (١٩٣٣) ، وتملك مشروعات في كندا وأستراليا وألمانيا ورومانيا وبوغسلافيا واليابان الخ . وقد رأس مال شركات الرئيسية في هذا الاتحاد المصمم مبلغ ٢٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٣) .

(٢) بمقتضى قانون السكك الحديدية (١٩٢١) اجتمعت ١٢١ شركة لتكوين ٤ شركات احتكارية رأس مالها ١,١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (١٩٣٥) .

عدد نقابات المتقنين في ألمانيا

السنة	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٣٠	وكان عددها (١٩٣١) ١١٧٠	بريطانيا
العدد	١٠٠٠	١٥٠٠	٣١٠٠	٨٠٠ (فرنسا)	

وكانت نقابات ألمانيا تسيطر على ٥٠٪ من الإنتاج الصناعي .

امتياز الاختراعات

تستخدم شركة جنرال إلكتريك (ورأس مالها ٢٢٥ مايون دولار) في معاملها للأبحاث العلمية ما يقرب من ٣٠٠ مهندس . وتنفق سنوياً من ١٠ الى ١٥ مليون دولار .

الحكومات وتشجيع الاتجاه نحو الاعنطار

خلال الأزمة العالمية عمدت حكومات عدة إلى إجراءات ترمي إلى تكوين
الاحصاء لمقاييس المنتجين . في ألمانيا الداربه صدر قانون في هذا الصدد
(١٥ يوليو ١٩٣٣) ، وفي مارس سنة ١٩٣٤ حُرِّم إنشاء مصانع جديدة
في صناعة الساعات . وفي سبتمبر سنة ١٩٣٣ تقرر إنشاء كارتل خاصة . وثقثة
تضم كافة الشركات التي تعمل في نهري الالب والأودر . وعقنصى قوانين
المعجم الصادر في بريطانيا العظمى (٣٢٠١٩٣٠) تكوين ١٧ نقابة قليمية
تقصد الرقابة على الانتاج والأسعار وتنظيم الصناعة تنظيمًا عملياً سلبياً . وفي
إيطاليا العاشية صدر قانون في ١٦ يونيو ١٩٣٢ أعقبه تكوين نقابات في
صناعات القطن والقنب والحرير والأصبغة .

الاعنطارات في اليابان

كانت مقادير المنتجين باليابان تسيطر على جميع الصناعات الأساسية
وفي هذه النقابات تقوم بالدور البادئ شركات يملكها نفر قليل من
ملوك المال .

الصناعة	السنة	المجموع الكلى	مالتقابة والشركات المتصلة
المعجم	١٩٣٠	٧٥,٣ (مليون طن)	٢٤,٧
القطن	١٩٢٨	٧,٠٦٤,٠٠٠ (مغزل)	٦,٩٠٢,٠٠٠

رأس المال المدفوع الشركات التي تسيطر عليها أعظم المؤسسات اليابانية

اسم المؤسسة	رأس مال هذه الشركات (علاءين الين Yen)	النسبة إلى المجموع السككي رأس مال الشركات في اليابان
متسوى	١٩٠٦	١٥
منسوسكى	٢٠٤٥	١٦
سويتومو	١٢٠٧	٩
ياسودا	١٨٤٤	١٤

ملحق رقم (٢)

تركز المصارف في المملكة المتحدة (١)

عدد المصارف المسجلة الإبحيرة و نسبة لودائع فيها (١٠٠)

رأس المال مليون جنيه		السنة		فأكثر في المصارف — ١ مليون		لغاية ١ مليون		جميع المصارف	
الحس السككي									
١٩٢٤	٢٠	٧٢,٤	٦	٤,٢٠	٣	١٠	٢٩	٩٥,٧	%
١٩٢٩	٢٠	٧٣,٥	٥	٣,١	٢	١٠	٢٧	٩٦,٨	/
١٩٣٦	٢٠	٧٤,٦	٤	١,٧	٢	١٠,٢	٢٦	٩٨,١	%

(١) ما عدا بنك المحلثا ومصارف دولة أولند المارة .

عدد المصارف الاقليمية بالولايات المتحدة والنسبة المئوية للمودائع بها

السنة	رأس مال مكافئ من ١٠٠ مليون دولار	١ — ٥	أقل من مليون
١٩٢٣	٢١	٢٢١,٠ /	١٠٠ ٢٠,١ / ٨٠٦٤ ٥٧,٨ /
١٩٣٠	٣٩	٤٣٣,٠ /	١٧٧ ١٧,١ / ٦٨٢٢ ٣٩,٦ /
١٩٣٤	٤٠	٤٧,٨ /	١٨٢ ٢٠,٦ / ٥٢٤٥ ٣١,٦ /

وكان لمجموع الكلي لعدد المصارف بالولايات المتحدة ٢٦٢٧٤ (١٩١٤)،

٣٠٥٦٠ (١٩٢١) ٢٥١١٠٤ (١٩٢٩) ١٥٧٥٢٤ (١٩٣٦) .

تركز المصارف في اليابان

السنة	لمصارف الخمس العظمى مجموع ودائعها (لايين الين)	النسبة المئوية إلى مجموع ودائع جميع المصارف التجارية الخاصة
١٩٢٦	٢٢٣٣	٢٤,٣
١٩٢٩	٣٢١٠	٣٤,٦
١٩٣٦	٤٥٨٥	٤١,٩

عدد المصارف باليابان : ٢١٥٥ (١٩١٤) ٢٠٠٩ (١٩٢١) ١٠٠١٤ (١٩٣٦)

(١٩٢٩) ٥٦٣٤ (١٩٣٥) .

الاستقراض الائتماني لموارد المعارف

نوع القروض في : مصارف كبرى برلين وفروعاها (١ أكتوبر ١٩٣١)

حدود اقروض	كـ ١ عدد قروض	اجموع الكلي بلايين الماركات	متوسط حدود قروض الماركات
لغاية ٥٠.٠٠٠	٨٤,٦ ١٥٨,٧٣٠	٥١,٨ ٧,٩	٣,١٦١
من ٥٠.٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠	١٠,٩ ٤٠,٥٦٨	٩٠,٨ ١٤,٢	٤٤,١٤٥
القرض متوسط	١٧٩,٣٩٨ ٩٥,٥	١٢٠,٩,٨ ٢٢,١	٧,٨٦٣
٥٠٠ — ١٠٠٠	٦٥١٦ ٣,٥	١٢٠,٨,٩ ٢٢	٢١٦,٢١٧
١٠٠٠ — ٥٠٠٠	١٤٩٦ ٠,٨	١٤٤٥,١ ٠,٨	٩٦٦,٠٠٧
أكثر من ٥٠٠٠	٣٩٠ ٠,٢	٢١٣٧ ٣٣,٤	٥,٤٧٩,٣٤١
المجموع الكلي	١٧٨,٧٠٠ ١٠٠	٦٤٠٠,٧ ١٠٠	٣٤,١٠١

رأس المال المملوك والمقترض في الشركات المساهمة (ألمانيا ١٩٣٣)

رأس مال كل شركة عدد شركات في	رأس مال كل شركة عدد شركات في	رأس مال كل شركة عدد شركات في	رأس مال كل شركة عدد شركات في	رأس مال كل شركة عدد شركات في
١٠	٦	٣١,٤	٦,٦	٢١
١٠ — ٢٠	٦	٩٣,٧	٢٧,٦	٢٩,٥
٢٠ — ٣٠	٥	١١٧,٧	٢٧	٣٩,٩
٣٠ — ٥٠	٩	٣٤٣,٥	١٧٣	٥٠,٥
٥٠ — ١٠٠	٤	٢٣٣,٨	١٤٩,٣	٦٣,٩
١٠٠ — ١٠٠٠	٣	١٤٤٦,٣	١٢٤٤,٣	٨٦,١

التغيرات النسبية في الودائع بالمصارف وصناديق التوفير
الودائع (ببلايين الماركات)

السنة	المملكة المتحدة		فرنسا		ألمانيا		الولايات المتحدة	
	م. ب.	م. ب.	م. ب.	م. ب.	م. ب.	م. ب.	م. ب.	م. ب.
١٩١٣	٣٠,٩	٥,٢	٥,٥	٤,٧	١٠,١	٤	١٩,٧	٥٢,٦
١٩٢٨	٧٢	٨,٤	٧,٨	٤,٥	١٦,٦	—	٧,٢	١٨٠,٦
١٩٣٦	٧٨,٩	١٣,٢	٦,٤	٩,٧	٩,٤	—	١٤,٣	١٢٤

اشتراك المصارف في مجالس الاشراف المشركات المساهمة بألمانيا

مجموعات الشركات المساهمة حسب ما في مجالس الاشراف من ممثلين لمصارف		شركات المساهمة في كل مجلس هذه المجموعات		عدد الأعضاء في كل مجلس هذه المجموعات	
أكثر من ٥٠٪	٢٥٪ — ٥٠٪	١٠ — ٢٥٪	٥ — ١٠٪	أكثر من ٥٠٪	٢٥٪ — ٥٠٪
١٥٩	٥٨٣	٣٨,١	٤٥,٧	١١٣٨	٧٧٣
١٠,٣	٢٠٠	٥,٩	١٠٤	٢٨	٣٣٩٧
١٠٤١	١٠٠	١١٩٤٨	٢٨	٣٣٩٧	١١٩٤٨

ملحق رقم (٣)

نظام القيد

جاء المعض تقرير (١٩٢٩ — ٣٠) عن أكثر من ٢٠٠ من عظم الشركات بالولايات المتحدة . وبلغ مقدار الأصول المتحدة لهذه الشركات ٨١ مليون دولار في ما يبادل تقريباً نصف مجموع الثروة لسكينة المجتمعمة لكافة المشرعات لصناعية والخطوط الحديدية والمناجم العمومية :

عدد الشركات	الأصول (بلايين الدولارات)	كانت لسيطرة بواسطة امتلاك :
٢٢	٤٠٩	(١) أغلبية أسهم وسندات رأس المال
١٧٦	٧٥,٩	(٢) أقلية » » »

ومعنى هذا أن ٧٦ مليون دولار (٩٤ ٪) من مجموع أصول ٢٠٠ شركة (يسيطر عليها بقر قليل من المحتكرين بما يكون أقلية من رأس المال في كل منها ، وفيما يلي أهم وسائل هذا التحكم :

- (١) امتلاك مقدار من الأسهم فيما الأغلبية موزعة بين عدد كبير من المساهمين غير المرتبط أحدهم بالآخر .
- (٢) بواسطة سائلة دقيقة من الشركات القائمة ذات الشكل الهرمي .
- (٣) بأساليب قانونية مختلفة .
- (٤) شغل المناصب الهامة في الإدارة .

أهم المصارف في طرح (زوج) القروض الأجنبية

المصرف	السنة	المقدار (بملايين الدولارات)	الجموع كلى للقروض الأجنبية الصادرة في (١٩٢٠ — ٣١)
بيت مورجان	٣١ — ١٩٢٠	١٨٧٦	١٩
ديون وريد وشركاه	٣١ — ١٩١٩	١٤٩١	١٥,١
سباير وشركاه	٣٠ — ١٩٢٠	٢٧٦	٢,٧

أمثلة لأرباح المصارف من طرح القروض الأجنبية

اسم البنك وتاريخ الإصدار	اسم القرض	القيمة لاثنين الآلاف (ملايين الدولارات)	القيمة لاثنين الآلاف (ملايين الدولارات)
بنك بوش (١٧/١٢/٢٤) ١٩٢٥/٧/١٥	قرض لـ ١٠٠ (١٠٠ / ٧) أديت المتحدة	١١	٩
هاريس ووديس وشركاه (١٩٢٥/٢/١)	شركة أديت المتحدة (١٠٠)	١٠	٨٤
	شركة أديت المتحدة (١٠٠)	٥	٨٦

المصارف والمعمل على نسط سيطرتها على المشروعات الصناعية

بعد الحرب العالمية الأولى، خلال الأزمة الاقتصادية خصوصاً، حلت
المصارف بـ «التعمير» كوسيلة لإحياء شركات المساعدة الضعيفة.
فشركة Descham بناء السفن حدثت فيها ثلاث عمليات «تعمير» في
سنوات ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٢. ونتيجة لهذا حذف ٣٠,٨٥ مليون مارك
من رأس مال الشركة. وفي المرة الأخيرة خفض رأس مال الشركة من ١٢
مليون مارك إلى ٧٠٠,٠٠٠ مارك. وفي سنة ١٩٣٣ زيد ثلثه إلى ٦,٧ مليون
مارك، وورعت الأسهم الجديدة وقيمتها ٦ ملايين مارك بين الدائنين وذلك
بتحويل ديونهم إلى أسهم. وقد كان أكثر من نصف الأسهم الجديدة من
صليب Norddeutsche Kredit Bank الذي صار مالك الشركة. أما الباقي
فقسم بين ست مصارف كبرى.

أمثلة عن استخدام أموال الحكومة «لتعمير» المصانع

في سنة ١٩٣١ وجدت شركة Vereinigte Stahlwerke، مساهمة صناعية،
وكان عليك أحد المالكين الفعليين، فتقدمت الحكومة «بالمساعدة» بأن

اشترت أسهما بمبلغ ١١٠ مليون مارك بسعر يزيد أربعة أمثال ما كان عليه
سعر السوق .

ازدادت صادرات رأس المال في ١٧ من أهم الدول الرأسمالية

المجموع السككي ببلاتين الفركات

المجموع السككي العالمي ١٠٠.٥ (١٨٩١ - ١٩٠٠) ١٩٧.٨٠١ ١٩٠١

(١٠ - ٣٥٨,٣٤) (١٩٢٦ - ٣٠)

ربعة بلدان صديها من المجموع العالمي ٧٥ . ٨٠ . خلال
الفترة ١٩٢٦ - ٣٠) .

ولايات المتحدة ٣٢٨,٣ ، إنجلترا ٨٠,٣ ، فرنسا ٦٦,٢ ، ألمانيا ٢٦,٥
(التقدير بالفرككات بسعر التعادل لما قبل الحرب) .

القيمة السوقية للأوراق المالية (بورصة نيويورك - مقطرة ببلاتين

الفرككات بسعر التعادل لما قبل الحرب = ١٩١٥ / ١٤٢١) ثم يساير من

١٩٢٥ (٣٢٢) ١٩٢٧ (٣٩٣) ١٩٢٩ (٦١٥) ١٩٣٣ (٢٨٨) ١٩٣٧ (٥٥٤)

مع عدم حساب خفض الدولار) .

ملحق رقم (٤)

الأوراق المالية الأجنبية (بملايين الدولارات الذهبية)

٣٦	٣٤	٣٢	١٩٢٩	٢٨-١٩٢٤	٢٣-١٩٢٠	البلدان
(التوسطات السنوية)						
٧٥	٩٥	٩١	٤٢٤	٥٣٠	٢٢٦	بريطانيا العظمى
١٤	—	٢٩	٦٧١	١١٥٢	٥٧٦	الولايات المتحدة
—	٧٨	١٦٠	١٤٠	٦٠	٨٦	فرنسا
—	٢٠٤	٩	٤٥	١١٨	—	هولنده
—	١٠٢	٣٠	٢٠	٢٨	٤	سويسرا

الاستثمارات الأجنبية (بملايين الدولارات)

سنة ١٩١٣. الصين ١٦١٠، الهند ١٨٤٤، كندا ١١٤، أمريكا الجنوبية ٤٠٠٦، مناطق البحر الكاريبي الأمريكية ٢٢١٧.

سنة ١٩٢٩. ١٣٠ في البلدان المذكورة. ٣٢٤٣، ٣٤٤٥، ٦١٢٦، ٤٦٩٨، ٦٧٨٠.

الدول التي تستثمر أموالها (التقدير بملايين الفرنكات)

البلدان	الثروة الاهلية	البلدان	الثروة الاهلية
بريطانيا العظمى	٤٥٠ — ٤٥٥	٨٠ — ٨٥	١٨
الولايات المتحدة	١٧٦٠ — ١٧٦٥	٦٠ — ٦٥	٤
فرنسا	٢٩٥ — ٣٠٠	٤٠ — ٥٠	١٥
هولنده	٧٥ (تقريبا)	١٥ (تقريبا)	٢٠ (تقريبا)
سويسرا	٥٠ — ٥٥	٦ — ٧	١٢
لجيكا	٤٥ — ٥٠	٥ — ٦	١٢

(٢) الاعتقالات في الممرات

استعادت شركات الملاحة الألمانية عام ١٩٣١ حولة سنة ١٩١٣ تقريباً .

١٩٣٥	١٩٣١	١٩٢٠	١٩١٣
خط ميجورج أمريكا ٧٤٤	١٠٨٧	٣٩٧	١٣٦٠
(تسيطر على ١٠ شركات تابعة)			
نورد شير لويدي ٦٠٧	٩٥٥	٥٧	٩٨٣
(د د د د د)			

وعقد الاحتشكار ان اتفاد سنة ١٩٣٠ لمدة ٥٠ عاماً . وكان أعظم احتشكار

ملاحى عالمى هو The Biltic and International Maritime Conference

وكان يمثل في يوبه ١٩٣٠ ارتباطاً من ٦٥٠ شركة وله ٣٥٣٢ سفينة بحارية

حولتها الإجمالية ٩٨٨ مديون طن أى ١٥ / من الحولة العالمية تقريباً .

(٣) نقابة صناع القضاة البحرية

أعيد تنظيمها (١٩٢٦) ، و فيما يلى حصص الاصدار (%) لعام ١٩٢٩ .

بريطانيا العظمى ٢٤,٧٥ - الولايات المتحدة ١٨,٥٠ - ألمانيا ١٩,٥٥ -

فرنسا ١٧,٦٠ - ايطاليا ١٢,٥٣ - النمسا ٤,٩٥ - مجموعة أوربا

الوسطى ٣٠ .

عدد نقابات المهندسين الدولية (١٩٣١) ٣٢٠ ومنها ١٢ (تعمدين) ١٠٤

(معادن غير حديدية) ٢٥ (مواد البناء) ٥١٤ (مواد كيميائية) ٢٧٠

(مسوحات) ١٠٤ (تدمير) الخ ، وتحطم المعص أنساء الأرملة ، ومصانع

الصلب الأوروبية . الرب اثم بذات جهود لاجياء المقانات القديمة والكوين

أخرى جديدة .

ملحق رقم (٦)

اعادة تقسيم أملاك ألمانيا حسب معاهدة فرساي

ونتم كذلك إعاده توزيع ممتلكات الامبراطورية النمساوية .

اليابان تحتل منشوريا وأجزاء من شمال الصين (١٩٣١ - ٣٦) -
إيطاليا تغزو الحبشة (١٩٣٦) .

أمثلة التوسع الإمبريالى فى إنتاج المواد الأولية بالمستعمرات (أولوف
الهكتارات):

٣٧-١٩٣٦	٣٣-١٩٣٢	٣١-١٩٣٠	المساحة المزروعة فصد فى المستعمرات البريطانية
٧٢١	٤٥٩	٨٧٥	مصر
١٩٢	١٣٣	١٥٧	السودان
٦٠٢	٤٣٤	٢٩٩	أوغندة

٣٥-١٩٣٤	١٩٢٩	٢٣-١٩٢٢	١٣-١٩٠٩	القطر فى المستعمرات البريطانية كلاً
٣٥٤٧٦٦	٢٦٣٣٦٧	٥٤٣٧٤	١٨٥٤	القطر فى ممتلكات البريطانية
١١٧٢٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٨١٠		

المضال بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى فى أمريكا الجنوبية
ومناطق البحر الكاريبى

الولايات المتحدة	١٩٢٩	١٩١٣	بريطانيا العظمى	١٩٢٩	١٩١٣	الأموال المستثمرة
	٢٢٩٤	١٧٣		٤٤٨٦	٣٨٣٦	أمريكا الجنوبية
	٣٢٩٣	١٠٦٩		١٤٠٥	١١٤٨	مناطق البحر الكاريبي
	٥٥٨٧	١٢٤٢		٥٨٩١	٤٩٨٤	المجموع الكلى

شيلي	البرازيل	الأرجنتين	تجارة الواردات
٣١	١٩١٣	٣١	١٩١٣
١٦	٣٠	١٧,٥	٢٤,٥
٣٤,٣	١٦,٧	٢٥	١٥,٧

بريطانيا العظمى

الولايات المتحدة

ملحق رقم (٧)

عزم استواء التفرع الرأسمالي في كل الجمهورية:

مستويات مقارنة للصناعات الأساسية

البلدان	١٩٢٩	٣٢	٣٦
(إنتاج الفحم بعلايين الاطنان)			
بريطانيا العظمى	٢٦٢	٢١٢,١	٢٣٢,٢
ألمانيا	١٦٣,٤	١٠٤,٧	(١) ١٥٨,٤
الولايات المتحدة (٣)	٥٥٢,٣	٣٢٦,٢	٤٤١,٥
فرنسا (٣)	٥٣,٨	٤٦,٣	٤٥,٢
اليابان	٣٤,٣	٢٨,١	٣٨,٤
(إنتاج الصلب بعلايين الاطنان)			
بريطانيا العظمى	٩,٨	٥,٣	١١,٩
ألمانيا	١٦,٢	٥,٨	(٢) ١٩,٢
الولايات المتحدة (٣)	٥٧,٣	١٣,٩	٤٧,٧
فرنسا (٣)	٩,٧	٥,٦	٦,٧
اليابان	٢,٣	٢,٤	٥
(إستهلاك القطن بعلايين القناطر)			
بريطانيا العظمى	٦,٣	٥	٦
ألمانيا	٣	٣,٣	(٢) ١,١
الولايات المتحدة (٣)	١٦	١١,٦	١٦,٥
فرنسا (٣)	٣,٦	٢,٤	٢,٧
اليابان	٥,٩	٥,٩	٧,٥

(١) بما فيها إقليم السار (٢) نصف السنة الثاني فقط (٣) خم — ليحيث

الصادرات من المصنوعات (علايين الدولارات) والارقام القياسية

(١٠٠ = ١٣ - ١٩٠٩)

البطلان	١٩٠٩ - ١٣	١٩٢٥ - ٢٩	١٩٣٢	١٩٣٦
	(المتوسط)	(المتوسط)		
الولايات المتحدة	١٧٥٠,٣	٢٧٨٨,٦	١٥٩,٣	٥٧,٣
ألمانيا	١٢٧٧,٨	١٩١٣,٦	١٠٦٤	٨٩
فرنسا	٧٠٤,٣	١٢٣٨,٦	١٧٥,٩	٤٣,٩
بريطانيا العظمى	٥٩٧	٢١١٤,٨	١٠٤,٦	١١٤,١
اليابان	٧٣,٥	٣٧٢,٥	١٥٠٩,٥	٣٦٥,٩

عدم استواء التقدم في اليابان والولايات المتحدة وربطها بالولايات المتحدة (١)

الرقم القياسي		موت المحركات الكهربائية		قيمة الصادرات	
للإنتاج الصناعي		في الصناعة		(ملايين الدولارات)	
١٩١٣ - ١٠٠		(ملايين الأحصنة)			
أ	ب	أ	ب	أ	ب
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٥٥٦	٢٤٤٨
١٩٢٥	٢٢٢	١٥٦	٨٧	٢٦,١	٢,٢
١٩٢٩	٢٩٧	١٧٠	٩٩	٣٥,٢	١٠,٢
١٩٣٦	٤٥٠	١١٥	—	—	—
{ ١٩٢٩ إلى ١٩١٣		{ ٢٤٥ ٢٠٠ ٤٦٤		{ ٣١٢ ٢١١ ١٣٩	

عدم استواء التقدم في المناطق الصناعية:

بعد الحرب انتقل مركز انقل في صناعة القطن بالولايات المتحدة من الشمال إلى الجنوب بسبب رخص العمل والقرب من المادة الخام. وقبل الحرب كان في المغازل بالولايات الشمالية.

(١) استمر تقدم اليابان السريع الذي أشاد اليه لينين، وسترمز بالأحرف أ، ب، ج الدول الثلاث الواردة في الجدول.

المرفوعات عن الديون الدافعية الخاصة والحكومية (بالولايات المتحدة)

١٩١٣—١٤	١٩٢١	١٩٢٩	١٩٤٢—٣٣
٢١٤٣	٤٩٥٣	٧٦٤٢	٧٩١٠ (ملايين الدولارات)
٦	٧	٩	٢٠ (٪ من الدخل الأهل)

دخل بريطانيا العظمى من الأوراق المالية :

السنة	١٩١٣—١٤	٢٤—٢٥	٣٠—٣١	٣١—٣٢
ألف الجنيهات	١٢٨,٤١٦	٢٩٧,٦٢٨	٣٦٣,٢٢١	٣٤٣,٧٤٣
٪ للدخل الأهل	٥,٧	٨,٣	٩,٢	١٠

تابع بريطانيا العظمى

السنة	رسم ميسر رسم الامن	رسم ميسر رسم الامن (من المخرج)
١٩٢٤	١٠٠	١٠٠
١٩٢٧	١٠٨,٤	١٢٨,٧
١٩٢٩	١١١,٤	١٥٥,١
١٩٣٠	١٠٩,٨	١٣٩,٥

تفاصيل نسبة المستحقين في لائحة بريطانيا العظمى :

السنة	عدد السكان	المال في العنايات الاساسية
١٩٢٩	٣٩,٦	٥,٤ / ١ (بالملايين)
١٩٣٢	٤٠,٢	٤,٦ / ١

ملحق رقم (٩)

حقائق وأرقام عن انحلال الرأسمالية الحديثة

أولاً — عمجز الرأسمالية عن استغرام

القوة الانتاجية الأساسية (قوة العمل) للمجتمع

المطالبة لمزمنة أدنى مستوى للمطالبة في فترة روج (١٩٢٩ - ١٩٣٠) الملايين
٣ - ٤ (نولابات المتحدة) ١٠٠ - ٢ (بريطانيا العظمى) ١٠٠ - ٢ (ألمانيا).

أدنى وأعلى نسبة مئوية للعاطلين من أعضاء الاتحادات العمالية.

١٩٠٠ - ١٩١٣	١٩٢٤ - ١٩٢٩	١٩٣٢
٢١	٧,٨ ٩,٧	١٢,٥ ٢٢,١
ألمانيا	٢٩ ٦,٧	١٨ ٢٣,٨
بريطانيا العظمى		

ساقص عدد العمال المستخدمين عملا في الصناعة بعد الحرب الأولى

النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	متوسط التمييز
العام	العام	العام	العام	العام

(بالآلاف)

١٩١٩	٨٨٩٠ + ٢٢٠	١٩٢٥	٩٤٣٩	١١٥ +
١٩٢٩	٨٨٢٢ - ١٧	١٩٢٨	٨٦٧٨	٢٥٥ -
١٩٣١	٦٥٠٧ - ١١٥٨	١٩٣٣	٥٧١٨	٥٩٢ -

العمال الصناعيون ومستخدمو المكاتب (المؤمن عليهم) المشتغلون عملاً:

١٩٢٤	٢٩	٣٣	١٩٣٦
٧٢٧٣	٧٢٣٤	٦٤٤٤	٧٨٧٦
الصناعة كلها			بريطانيا العظمى
نجم حديد، صلب، دواء، صلب، مسطوحات	٢٩١٩	٢٥٦٤	٢٠١٤
			(بالآلاف)

مسئلة المستعمر في مياناث المعهد الجري للابحاث الاقتصادية (١٩٣٣)
 حولي ٣٥ من وفد السكان الرر عيش سر مسغل يدك (اسب نظم
 ملكية الأرض وحجم السكان) .

عقري رط السطى سسه من عمحون عه مقر ٣٣٠ في لاف
 (١٩٣٩) ، امدد حولي مليون و صف ، والمعد في الماي ١ - ١,٥ مليون
 (١٩٣٩) وثلاثة ملايين خلال الازمة العالمية .

شدة الازدحام في المستعمرات وأشباهها :

في الصين (١٩٣٥) حوالي ١٧٠ مليون لاعم لهم ، وفي الهند ١١٠
 (بالريف أو المدن) .

تناقص الزيادة في السكان : (أى في قوة العمل) .

متوسط الزيادة في السكان (في الالف)

المترة	الولايات المتحدة	المجلترا وويلز	ألمانيا	فرنسا
١٩١١ - ٢٠	—	٦,٨	٣,٧	٦,٥
١٩٢١ - ٣٠	٩,٣	٥,٩	٧,٧	١,٨
١٩٣٣	٥,٩	٢,١	٣,٥	٠,٥

ثانيا - الترميم المباشر وغير المباشر لقوة العمل

صحايا حرب (١٩١٤ - ١٨) قتل ٩,٩٩٨,٧٧١ - مصابون بجراح
 خطيرة ٦,٢٩٥,٥١٢ - مصابون بجراح طفيفة ١٤,٠٠٢,٠٣٩ - أمرى
 ومفقودون ٥,٩٨٣,٦٠٠ - موتى سنة ١٩١٨ من الانفلاون المتسدة عن
 الحرب عشر ملايين .

(يضاف إلى ما تقدم صحايا الحروب التي نشبت خلال الفترة الواقعة بين الحربين) .

ضحايا الإرهاب الآخرون : مقموص عليهم ٥,١٨٧,٠٠٠ خرعى
٣,٨٢٠,٠٠٠ - قتلى ٣,٤٠٩,٠٠٠ - محكوم عليهم بالإعدام ٢٤٣,٠٠٠
والحبس ٣١٩,٠٠٠ - المجموع الكلى ١٣,٩٧٨,٠٠٠ .
التدمير الناشئ عن أرويات الفقر :

(أ) بمدة سنة ١٩٣١ تضاعفت صحة المعتقلين كثيراً ألمانيا، حيث ساءت سوء التغذية والسكن والعناية الصحية . (ب) نسبة وفيات الأسرى في بريطانيا العظمى ٦٥ في الألف (١٩٣٢) ، والنسبة أعلى في مناطق العمل (>) رادت نسبة المرض بين المعتقلين في الولايات المتحدة مقدار ٥٥ / (١٩٣٠) بالقياس إلى سنة ١٩٢٩ .

أرويات حوادث الانحجار . وسئم في كل ١٠٠,٠٠٠ من السكان في عامي (١٩٣٣ - ١٩٣٤) .

العدد الولايات المتحدة (٩٩٨٨ - ١٩٩٩٣) - بريطانيا (٣٧٩١ - ٦١٤٨) - ألمانيا (١٥٥٦٤ - ١٨٨٠٩) .

النسب : الولايات المتحدة (١٥,٨ - ١٧,٥) بريطانيا ٨,٣ - ألمانيا (٢٣,٤ - ٢٨,٣) .

التدمير الناشئ عن نظم تشييل العمل . speed up (جمعيات شركة خاصة بالولايات المتحدة) .

السنة	عدد الحوادث	عدد حوادث الإتيار	عدد الحالات العقلية
١٩٢٦	٢٥٣٥	٦٩٦	٣٩
١٩٢٩	٢٩٣١	?	٥٥

ثالثا - النمو في العمل غير المنتج

التماقص النسبي في عدد العمال المستعملين في الصناعة :

الولايات المتحدة				ألمانيا			
السنة	عدد السكان	النمو في الصناعة	٪	السنة	عدد السكان	النمو في الصناعة	٪
١٩١٤	٩٧,٩	٧,٠٢	٧,٢	١٩٠٧	٥٢	٧,٩	١٢,٧
١٩٣٣	١٢٥,٧	٦,٠٦	٤,٨	١٩٣٣	٦٥,٢	٥,٧	٨,٨

(١) الزيادة في العدد النسبي المشتغلين في التوريد والخدمة الشخصية

(الولايات المتحدة)

العمل	١٩١٠	١٩٣٠	١٩١٠	١٩٣٠
	(بالآلاف)		(النسب المئوية)	
أعمال إنتاجية	٢٦,٩١٧	٢٩,٦٦١	٧٠,٦	٦٠,٧
أعمال غير إنتاجية	٩,٥٣٩	١٥,٩١٥	٢٤,٩	٣٢,٩

(ب) بريطانيا العظمى (المستخدمون المؤمن عليهم)

	١٩٢٣	١٩٣٣	١٩٢٣	١٩٣٣
أعمال إنتاجية	٧,٨٧٩	٧,١١٠	٧٧,٦	٦٧,٢
أعمال غير إنتاجية	٢,٢٧٢	٣,١٦٥	٢٢,٤	٣٠,٨

(ح) الزيادة في ألمانيا

الصناعة	١٩٠٧	١٩٣٣	١٩٠٧	١٩٣٣
تجارة أعمال مصرفية - تأمين - فنادق الخ	٩,٨٣٩	٨,٩٩٩	٧٨	٦٨,٢
	٢,٧٧٦	٤,٢٠٥	٢٢	٣١,٨

(١٠) مع ألمانيا (المشتات التي تستخدم أكثر من ٥ أشخاص)

١٩٣٢	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٢٨	
٨٢,٥	٨٧,٩	٥,١٩١	٩,٠٧٣	الصناعة
١٧,٥	١٢,١	١,٠٩٨	١,٢٥٤	حركة الشحن البحري من موانئ

رابعاً - بطء سرعة ازدياد الإنتاج

السبب المثلثية للزيادة أو النقص في الإنتاج الصناعي

السنة	المتوسط المثلثي	ألمانيا	فرنسا	المتوسط المثلثي	السنة
١٨٩٧-١٩١٣	١٠٠+	٣٥,١+	٧٩,٥+	٥٨,٧+	٨١,٨-
١٩١٣-٢٩	٦٩,٨+	٥,٩+	٣+	٣٨-	٤٦,٦+
١٩٢٩-٣٣	٣٦,١-	١١,٨-	٣١,٣-	٢٢,٩-	٢٨,٨-

لنسبة المثلثية لازدياد أو نقص إنتاج العالم من الصاعات الهامة

السنة	الفحم	الحديد	الصناعات	المتوسط المثلثي	السنة
١٨٩٧-١٩١٣	١١٢+	٢٥٤,١+	١٣٩,٦+	١٥٠,٤+	٦٤,٧+
١٩١٣-٢٩	١٥٨+	٦١,٥+	٢٧,٣+	١٧,١-	٨,٨+
١٩٢٩-٣٣	٣١,٤-	٤٧,٤-	٥٧,٥-	٨٢,٤-	١٨,١-

خامساً - تأخر التقدم التقني

بدليل تأخر كهرية الخطوط الحديدية كما يتضح من النسب المثلثية التالية (١٩٣٦) : الولايات المتحدة ١,١ ، بريطانيا العظمى ٣,٩ ، ألمانيا ٤,١ ، فرنسا ٦,١ . . . ويحتاج بالخوف من تنافس سعر الفحم فتقل أجور النقل المسكن الحديدية ويتضاءل الطلب على العمال .

ملحق رقم (١٠)

سادسا - الظاهرة ملزمة من حيث قصور الاستعمال عن الطائر

نسبة الانتاج في الصناعة إلى الطاقة

ألمانيا		الولايات المتحدة		بريطانيا العظمى	
١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩٣٢
الصناعة عموما ٦٧	٣٦	خمس ٧٨	٥٧	سبائك حديد ٥٢	٣٠
سلع الطبقة العليا ٦٨	٣٠	صلب ٨٧	١٩	صلب ٥٩	٤٢
» » الدنيا ٦٧	٤٣	سيارات ٥٤	١٤	تروجين ٦٧	٦٦
هندسة ٦٨	٢٧	نحاس ٧٨	١٩	فرنسا	
منسوجات ٧٢	٥٠	ورق ٨٦	٥٥	سهم برهوسفات ٦١	٣٩
تروجين ٥١	٣٧	تروجين ٦٨	٣٠	تروجين ٤٥	٤١

سابعا - ترميز أدوات الانتاج

(١) ازدياد أو نقص عدد المفازل في الصناعة القطنية

١٩٠٨ - ١٣ ١٩٢٤ - ٢٨ ١٩٢٨ - ٣٦

بريطانيا العظمى	٣,٧ +	٠,٣ +	١٥,٧ -
ألمانيا	١,٥	١,٧ -	١ -
الولايات المتحدة	٢,٥ -	٢,٣ -	٧,٤ -

بالملايين

(ب) حمولة السفن التجارية التي حطمت في البلدان الرأسمالية الرئيسية
(ألوف الأطنان)

١٩١٣	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	١٩٣٥
٨٧,٧	٩٢٣,٦	٨٤٨,٥	١٠١٨	١٣٤٦,١	٢٤١٥,٢	١٧٤٠,٩	١١٥١,٣
(ح) قص مجموع الخطوط الحديدية (بالولايات المتحدة - بالأميال)							
السنة	خطوط تمت حديثا	خطوط أتمت	الزيادة أو النقص				
١٩٢٩	٦٦٦	٤٧٥	١٩١ +				
١٩٣٢	١٦٣	١٤٥٢	١٢٨٩ —				
١٩٣٦	٩٣	١٥١٩	١٤٢٦ —				

ثامنا - زعمبر الملح فلول اللازمة للاقتصاد:

ستستخدم القمح ولاية براسكا للتدفئة في المدارس (لا انخفاض ثمة) ،
ودمرت الراويل ٣٢ مديون شيكارا بن مريدا أغنية سبتمبر سنة ١٩٣٣ الخ

ثامنا - ازدياد نفقات التوريد

النفقات المباشرة وغير المباشرة في بيع سيارة مقدرة بمبلغ ٤٥٠٠ ريال
قد تبلغ ٢٠٠٠ ريال .

عاشرا - الفسليج والحروب وقوات البوليس

الإدارة المركزية

الولايات المتحدة		بريطانيا العظمى	
الرقم القياسي ١٩١٠ = ١٠٠		الرقم القياسي ١٩٢٢ = ١٠٠	
١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٠	١٩٣٣
١٣٨	١٩٩	١٠٦	١١٨
جميع الموظفين			

الميزانية الرسمية للنفقات الفلسطينية

(١٩١٢ - ١٣ = ١٠٠)

٢٨ - ١٩٣٧	٣٣ - ١٩٣٢	٢٩ - ١٩٢٨	
٣٢٥	٢٣٨,٧	٢٣٥,٧	الولايات المتحدة
٧٠٦,٢	٣٤٣,٩	٢٥٩,١	اليابان
٣٧٤	١٣٣,٣	١٤٧	بريطانيا العظمى

ثانيا - تعليق وتحليل

أولاً - الزيادة السريعة في تركيز الانتاج

في المدة (١٩٠٧ - ٢٥) انصاعد عدد المنشآت الصغيرة ١٠٠٠ صمن (وأكثر) تقريبا، و قد حصل من مجموع قود محرك من ٣٧ في ٤١,٣. ولم يعد الأمر عبارة عن عشرات الآلاف من مشروعات الكبيرة، بل شملت البلاد (١٩٢٥) ٦٧ مشروعا، ٥٠٠٠ صمن وأكثر (٣١) من اقوة المحرك صنعت ما ١,٦٠٠,٠٠٠ مشروعا صمن وعصا أكثر (١٩٢٥ - ١٣٣) وأغلقت آلاف من المنشآت الصغرى بسبب الأزمة، وإن لوحظ فتح عدد كبير من هذا النوع (رغبة بالمعطلين في عملهم من قبل، ومعظمهم من نظام المارنى القديم). في ولايت المتحدة (١٩٠٩ - ٢٩) تمت اصة قيمة نواح المشروعات العظمى (مليون دولار سنويا وأكثر)، من ٤٣,٨ إلى ٦٩,٣. /، و زاد عددها (١٠٠٠ صمل وأكثر من ٥٤٠ و ٩٩٦ ١٢١٣ مليون حصان من القوة المحركة وفي فرنسا (١٩٠٦ - ٢٦) زاد عدد المنشآت من في المنشآت الكبرى (٥٠ عاملا وأكثر) من ٣٠,٦ إلى ٤٤,٨. (بنسبة مجموع المشتغلين في الصناعة)، وارتفع عدد المنشآت (١٠٠٠ عاملا وأكثر) من ٢٠٧ إلى ٣٦٢. وبحجت عملية التركيز باليابان محبا كبيرا في الفترة (١٩٠٩ - ٢٧) زاد عدد الشركات لصناعية والتجارية الكبيرة (رأس المال ٥ مليونين فأكثر) من ٣٨ إلى ٦٨٧، رأس المال من ٤٩٥ إلى ٨١١٣ مليون ين، و اصبحت من رأس المال المدفوع من ٣٦,٣ إلى ٦٤,٣. /
وانتفع طاق الهبشات المتحدة القديمة، وتحت الكيمياء والكهرباء، ورضا جديدة في عملية التوحيد، وانبه هذا تنظيم في عدة مروع مشتقة لصناعة سلع الاستهلاك (أحدية نانا مثلا). وديما إلى موحرا لاسباب تسهيل عملية تركيز الانتاج بعد الحرب.

(١١) وصح من الحرب عدم استواء التقدم بين الصاعقات المتقبلة والخفية، بين الصاعقات «الجديدة» و«القديمة»، كما أدى نقص العمل إلى التوسع في استخدام الآلات ونظام الإنتاج الكبير. (٢) كانت رديد القوى الإنتاجية للرأسمالية بعد الحرب تتركز في الصاعقات والمعدات المتميزة من قبل ارتفاع مستوى مركزة الإنتاج، وتبعاً لذلك ردت أهمية هذه المعدات وهذه الصاعقات، الأمر الذي يتضمن في حد ذاته مستوى عالياً من التركيز. (٣) ما حدث من تغييرات تقنية هامة (٤١) حدة الصراع الطبقي لصفة خاصة بسبب اشتداد مشكلة الأسواق، ووعو الاحتكار، لأن «الكثير الأسواق تسرع بإفلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنعصر الكبير لها، كما أن نمو الاحتكار يدفعه إلى «خفق» ما ينافسه.

إن تركيز الإنتاج من حيث ممره أحد في الازدياد، ولكنه من جهة أخرى نط من سرعة دوحه مركزة رأس المال، كما أنه يتمتع حسب المصالح والفرص التي حققها التقدم التقني الحديث. إن الأمر الأخير حاق ورسا كثيرة لعملييات الإنتاج الموحد، ولكن رأسمالية الحديثة لم تستطع استغلال ذلك «القدر الواسع»، ويبدو هذا يد قيس، «تقدم المائل في لرعة الآلية وإنشاء المؤسسات الصناعية ضخمة في بلاد الاتحاد السوفياتي. هذه الصعوبات في وجه عممية تركيز الإنتاج رأسمالية هم عن ردد لا يجد نحو الاحلال، وهي تزيد من متناقضات التركيز الرأسمالي، ويدل على ذلك عدم التوسع بالقدر الواجب في إنشاء مشروعات ضخمة جديدة أو توسيع القديمة عن طريق إدخال المعدات الجديدة، بنفس النسبة التي كانت ملحوظة قبل الحرب. ويلاحظ أن طيشت لمصلحة الاحتكارية تتشاع المشروعات الخارجة عنها وتقلها، كما نلاحظ أن تقييد طاقة الأسواق يحدد من احتمالات إنشاء المشروعات الضخمة.

ورديد المتناقضات في عممية التركيز في من الرأسمالية الحديثة تصح عنه الزيادة البالغة في عدم استوائه. وهذا الأمر الأخير يفسر من الحقيقة

الولايات المتحدة

الصناعة	السنة	١	ب	ح
اتراسيت	—	٦٠	٩٠	٤٥
حديد خام	١٩٣١	٤	٦٠	٤٣
زيت	٣٢	١	٥٠—٤٥	٥٠—٤٥
صلب	٣٢	٣	٦٠	٤٠
نحاس	٣٣	٥	٩٨	٣٧
سيارات	٣٣	٣	٨٩	٥٠
آلات زراعية	١٨	١	٦٥	٦٥
هندسة كهربية	٢٢	٢	٨٠—٧٥	٥٠—٤٠
تليفون وتلفراف	٣٠	١	٧٥	٧٥
راديو	٣٠	١	١٠٠—٩٥	١٠٠—٩٥
طباق	٣٠	٤	٧٩	٤١
سكك حديدية	٣٠	١٤	٨٦	١٢
قوة كهربية	—	٨	٧٤	٢٣

ألمانيا

خم	١٩٣٣	١٠	٤٥	٢٠—١٧
سبائك حديد	٣٢	٥	٨٦	٥٣
صلب	٣٢	٥	٨٣	٣٨
سيارات	٣٢	٢	٧١	٣٠
هندسة كهربية	٣٢	٢	٨٠—٦٠	—
صبغة صناعية	٢٨	١	١٠٠—٩٥	١٠٠—٩٥
أروت صناعي	٣٢	١	٨٠	٨٠
بناء سفن	٢٩	٣	٧٥	٣٦
ملاحة	٣٠	١	٦١	٦١

اليابان

الصناعة	السنة	١	٢	٣
كهرباء	٣٠	٥	٥٠	—
حرير صناعي	٣٣	٤	٧٣	٢٤
قطن	٣٠	٢	٥٠	٣٠
حديد وصلب	٢٩	٣	٧٥	٤٢
نحاس	٢٧	٥	٨٧	٢٣
تروجين صناعي	٢٨	٢	٧٩	٤٣
أسمت	٣٢	٢	٧٠	٥٠
ورق	٢٨	١٠	٧٦	٧٦

و المستوى الذي بلغه الاحتكار في الإنتاج حتى لأن الجدول لا يشمل جميع فروع الصناعة المذكورة، ولم يراع في الفروع الواردة به إلا أعلاه الاحتكارات. وكذلك هناك عدة احتكارات متداخلة ولا يدل الجدول عليها. وأخيراً الجدول يعقل تماماً الاتفاقات من نوع الكارتل وما عداها. والأمراً الأخير مهم لصفة خاصة كما يتضح من المثال التالي في صناعة الفحم بألمانيا حوالي (١٠) احتكارات من نوع الشركة الموحدة، وضخمها. وهو شركة الصلب الموحدة. سيطر على ١٧٪ - ٢٠٪ من إنتاج الفحم بالبلاد. ولكن لو أخذنا في حساب الاحتكارات التي من نوع الكارتل لوحدها فإن رقعة الرين ووستفاليا للفحم وحدها تسيطر على ٩٩,٦٪ من إنتاج فحم الرور، و٧٤,٥٪ من إنتاج البلاد السكسي. وبما يلي بيان عن درجة سيطرة نقابات المنتجين (قبل الحرب الثانية) على مجال منفصلة من الإنتاج بألمانيا.

الصناعات التي تسيطر عليها نقابات المنتجين

درجته - ص ١٠٧

- وتاسيوم . سبائك الحديد . خم ألواح صفيح . أسلاك .
عدادات كهربية . بخار . تروحين صناعي . منكر . حير .
شبكات سلوك . صابون . زجاج . أسمنت . سجائر . بطارات
سيارات . طابق كيمابويات عقاقير غلايات أحمره . ١٠٠ - ٩٥
عربات السكك الحديدية . طماقة . خيوط الكتان .
أنسجة الجوت . حرير . حرير صناعي . آلات . ٩٥ - ٨٠

بيان تقريبي عن نقابات المنتجين

العدد الكلي	
٨٧	في الصناعات الثقيلة (تعمدين . حديد . صلب . هندسة
١٨١	آلية . هندسة كهربية . مواد كيمياوية) .
١٠٩	في الصناعات الخفيفة (مسوحات . حلد ورق منشآت
٤٢	غذائية) بناء ومواد البناء .
٢٩	

في العامل الهام في عو لاحتكار هو تقدم درجة تركيز الصناعة لشمولية
حلال الحرب وما بعدها والموئل الزاوية عحات نحو الاحتكار في
العقود الأخيرة :

(١) الحرب ، إذ كانت لاحتكارات ححر لزاوية في تنظيم الدولة للصناعة
مما قوى مركز الاحتكارات وزاد من أرباحها فاستغلت ذلك لتوسيع نطاق
سيطرتها :

١٢١ اربداد مركبة رئيس المال إلى حد لا مثيل له في التاريخ (وعمل بهذه
لظاهرة : ١) الأرباح الهائلة التي هيأتها الحرب للحكومة من المحرر كربين مما
أنشأ الفقر في كل مكان ب) التصخم في السنوات الأولى من الحرب
حيث حصل البعض في شهور قلائل على ثروات هائلة مما سبب حراب جماهير
لباس ح) النضال الاجتماعي الحاد . د) شدة الأزمة الاقتصادية العالمية .

(٣) نمو الصناعات « الجديدة » التي كانت منذ البداية في أعلى مستوى من التحكيم . وكان أسرع الاحتكارات ملحوظاً في صناعات المواد الكيماوية والسيارات .. الخ ، وبما سهل ذلك ارتفاع مستوى تركيز الإنتاج . وفي البلاد التي قامت فيها هذه الصناعات لأول مرة تراها اتخذت شكل احتكارات قوية .

(٤) عدم استغلال الطاقة الكاملة للجهاز الصناعي ، والصعاب الناشئة في إيجاد الأسواق . ودليل ذلك إنشاء شركة الصلب الموحدة بألمانيا (١٩٢٦) بقصد تركيز أكبر عدد ممكن من المشروعات في ظل ملكية واحدة حتى يتسنى إغلاق المشروعات الأقل حجماً والمتأخرة من الوجهة الفنية ، وبذلك يمكن إدارة أعظم المشروعات من حيث الإعداد الفني إلى أقصى طاقتها وكمايتها . وثمة عامل آخر وهو محاولة خلق الأحوال اللازمة لإدخال قدر أعظم من التخصص المشروعات المختلفة . هذا المثل يميز حركة توحيد الشركات ، وهي الحركة التي اتسع نطاقها إلى حد كبير جداً في فترة انتميت الرأسمالي وصحبت منصلة اتصالاً لا انفصام له عما يقال له : التنظيم العلمي الرشيد للصناعة « rationalisation » .

(٥) بسبب شدة الصراع في الأسواق العالمية بما الاحتكاري في البلاد التي دون غيرها من هذه الوجهة . ففي بريطانيا العظمى جعل بها كثيراً قيام الصناعات « الجديدة » . غير أن تعبيرات هامة طرأت كذلك على الصناعات القديمة وبخاصة قبيل الأزمة مباشرة وفي أمثال ذلك The Lancashire Cotton Corporation . وبلاحظ أن بريطانيا دون ألمانيا ولولاات المتحدة من حيث درجة الاحتكار في الصناعة لأن الصناعات « القديمة » دون مثيلتها في البلدين الآخرين من حيث تركيز الإنتاج .

(٦) بعد الحرب صار عدم استواء التطور الرأسمالي أشد وضوحاً . وفي اليابان وفرنسا كان تقدم الصناعة السريع مصحوباً بسرعة نمو الاحتكار فيها ، وفي أثناء الأزمة انهارت بعض الاحتكارات أمحزها عن مواجهة منافسة

سواها ولكن يمكن القول بصفة عامة ان الازمة كانت فترة راد فيها دور الاحتكارات وعظم استبعادها إلى حد ما . والأرقام التالية توضح التغيرات التي حدثت في ميدان الكرتلة خلال الازمة الاقتصادية (يناير ١٩٣٠ - أغسطس ١٩٣٤) :

تقانات المنتجين		دولة أوربية		ألمانيا	
بعتت من جديد	١٢٧	٦١	١٣	١٤	١٤
تداعت	١٨٠	٤٩	١٥	٥	٥
أنشئت	٢٧٧	١٢٧	١٨	٤٧	١

هذه السرعة الكبيرة في إنشاء تقانات المنتجين سبب دخول الازمة في مرحلة « كساد من نوع خاص » وقوانين النازي بشأن التكتل لاحتكاري وما ساعد على تقوية الاحتكارات خلال الازمة شراء أسهم الشركات المندمجة التي همشت قيمتها نتيجة زعمات بورصة الأوراق المالية . ومن المسائل الممثلة أنه خلال الازمة سمنعت الاحتكارات سلطة الدولة وخزائنها بصفة خاصة لتقوية مركزها ، وإلغاءات و « فترة لإصلاح شأنها » ، كما حصلت على إعانات بمئات الملايين لدخولها ، وطلقات حكومية ومخاضة من الأمثلة . وفي سبيل خلاص من الازمة اتخذت بلدان كثيرة إجراءات عمات طارئة مباشرة وغير مباشرة على تقوية سلطة الاحتكارات وكانوا يحتمون بعرض الحقيقي بصارات مثل « تقييد مجال عمل الاحتكارات » . والمثل التالي جدير بالذكر : ففي ١٩٣٢ اشترت الحكومة النازية أسهم شركة هاسنكرشن للتعبدين بأكثر من قيمتها السوقية بحجة منع تسربها إلى أيدي أجنبية . وفي ١٩٣٣ أعادت الحكومة سمنعت ضغط رجال الصناعة « عمير » الشركة الموحدة ، وترتب على هذا أن فقدت الحكومة السيطرة التي سبق أن نالتها بشراء الأسهم .

وبحلول الاشتراكيون لديموقراطيون أن يظهر وأن إجراءات الحكومة

بدل على دخول الرئاسية في دور جديد هو عصر الرأسمالية الحكومية الذي فيه تمسك لصالح الخاصة الاحتكارات — كما يدعون — لصالح الدولة، ولكن الحقيقة أن مثل هذا الاتحاد يشك ما قال ليبين من أن الاحتكار الحكومي في المجتمع الرأسمالي وسيلة لصالح ربح الملايين

ثالثاً — تدوير قوة المنظمات المصرفية والدولة كجهازية المالية:

يرى ليبين في صحفه اودائع كنه الادلة على تركر لمصرف ونحول وسيتمتها في الافتتاحيات الرئاسية. وكانت زيادة الودائع بعد الحرب عظمية إلى حد لا مثيل له في فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي سنة ١٩٢٣ (١٩١٣ - ١٩٢٠) تم ارتفاع الودائع (٢٧) من خطه مسوي. من الحرب سنة ١٩١٣ - ١٩٢٠ واستمررت الزيادة ثم بدأ التناقض بسبب الأزمة وأثارتها. وهذه الظاهرة تنطبق على الدول الرئاسية الكبرى، وقد ردت وديع لمصارف وصحة دين نووير من ١٢٧ مليون دولار (١٨٨٠ - ١٩١٣) إلى ١٨٣ - ١٩١٣ - ١٢٨. وهذا دليل على أنه خلال أزمة الرأسمالية عظم تركر التروة الاجتماعية في أيدي قادة الرأسمالية المالية إلى حد بعيد جداً.

وكانت الزيادة في أجرة الاحتكار الكبرى في عصر المصرف وفي الدور الذي منه عظم سرعه فقد منعت من مصرف المالية كنه (١٩١٢) ٣٣ - ١٩١٠ منه وأفرغها ١٩٩٩. والاحتكارات من عصر المصرف الكبرى المسيطره على مورد الائتمان والتمويل وقد حفظ المداين من ٩٠ - ١٩٣١ (١٩١٢ - ١٩٣١) وقد ردت مروع المصارف ومنه أن كان لمصرف رلين (١٩٣١) ٦٣ (الكبرى ٥٥٠ فرعاً) وكالة أصبح ثلاث فقط (١٩٣٢) وفي السان التالي ما بوضع تركر المصارف:

ودائع أكبر مصرف (مقدرة بالملايين) :

بريطانيا العظمى (بالجنيه) ٨٩	٤٨٧	٩	(ميدلند بنك)
ألمانيا (بالمارك) ١٥٧٣	٢٦٥٢	٤	(دوتش بنك - ديسكو بنك)
الولايات المتحدة بالدولار ١٨١	٢٢٨٦	٤	(Chase National Bank)

وسندت الأزمة بفلاس مصارف ضخمة (درسدن، ألمانيا) وأزمة الائتمان إلى جانب عوامل أخرى — حملت الاحتكارات المصرفية على الالتجاء إلى حرائق الدول تقوية مركزها، كما عملت بفلاس المصارف الصغيرة (٤٠٠٠ بالولايات المتحدة ١٩٢١ - ٢٩) فسيطرت عدد مصارف البلد من ٢٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ (١٩٢٩ - ٣٣)، وفي السابق من ٢١٥٥ إلى ٥٦٣ (١٩١٤ - ٣٥). وقد شاهدت أزمة ١٩٢٩ والسنوات التالية لها أعظم عمليات امتزج المصارف. في الوقت ذاته زاد الائلاف المصارف بالاحتكارات الصناعية. وفي ١٩٣٢ نقص عدد مصارف راين العظمى إلى النصف بينما تضاعف عدد الشركات التي فيها يمثلون هذه المصارف. ولا ريب أن هذه الظواهر رادت من قوة الاوليغاركية. وما يحدد ذكره أن قيمة الأوراق المالية المقيدة بوزارة نيويورك (يناير ١٩٢٩) أعظم من مجموع قيمة الأوراق المالية في العالم الرأسمالي كله في سنة ١٩١٠، مع قوة الاقلية المالية معناه زيادة اضرارية التي تفرضها هذه الاقلية على المجتمع فأول ردت أرباح مروحي المشروعات كثير (لارديد قيمة ما يصدر من الأوراق المالية) والمصارف في المورصة من مصادر ربح هذه الأقلية. وفي عهد الأزمة تقلب سعر الأوراق ٢٠ / ١، ٣٠ / ٤٠، خلال أسابيع بل أيام مما أتاح فرصة لاتواء لوحوش المورصة اضرارية لقد حصر قوم في الولايات المتحدة عشرات الملايين من الدولارات خلال الأزمة، والسكن حسارة الكثيرين ربح للقليلين واستغنت الاحتكارات الكبيرة فرصة هبوط أسعار الأوراق المالية فاشترت أسهم بمروعات كثيرة بأسعار تقرب من العدم وهذه الأساليب «المشروعة» لكنها الألاعيب وحالات النصب والخداع، كما في حادثة ستافسكي بفرانسا.

كشفت الغطاء عنها (١٩٣٤) وراح ضحيتها حوالي مليون فرك
ونظام القبض من أسس سلطان الأقلية المالية الحاكمة . وقد وصلت هذه
العملية حدوداً واسعة ، فقد كان مورجان وشركاؤه يسيطرون عشية الأزمة
على رأس مال قدره ٧٤ مليون دولار وملكوا في أيديهم انحصادات تبلغ
أصوطلاً ٢٠ مليون دولار . إن عدد الذين يتحكمون فعلاً في ثروة المجتمع
الرئاسي يتضاءل باطراد ، فقد ذكر جبرار سفير الولايات المتحدة في ألمانيا أن
٩٤ شخصاً يتحكمون في ثروة بلاده . وقدرت صحيفة Bergwerkszeitung
(لسان حال الصناعة الثقيلة بألمانيا) أن ١٠٠ شخص يسيطرون على الشركات
المساهمة في فرنسا ، وعلى رأسهم ربحان يمثلان قوة الرأسمالية المالية في تلك البلاد .

رابعاً — تصغير رأس المال

من البيانات عن فترة ما بعد الحرب نستخلص الأمور التالية
(١) عظم الزيادة في مجموع الأموال المستثمرة بالخارج فهي (٢٠ - ٢٥)
مليون فرك بالدسة إلى بريطانيا العظمى وولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا
برغم أن الحرب أفقدت ألمانيا ٤٤ مليون ، فرنسا ٢٣ ، وتصرفت الخسائر في
ربع استثماراتها بالخارج بقصد تمويل الحرب .

(٢) تغيير مراكز الدول في سوق صادرات رأس المال ، وشهدت الولايات
المتحدة المكان الأول ، وانقطعت الصادرات من ألمانيا

(٣) خرجت روسيا من نطاق الاستثمار الأجنبي ، ودخلت ألمانيا في
عداد مستوردي رأس المال ، وراحت أهمية أمريكا الوسطى والجنوبية - حيث
توسع الولايات المتحدة التي حاولت إبعاد الخسائر ، وعظمت أهمية الصين
حيث ارتفعت لاستثمارات الأجنبية فيها (١٩١٤ - ٢٩ أو ٣٠) من
١,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٢٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، ونصيب الدول في الزيادة :
اليابان (٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ - ١,٣٧,٠٠٠,٠٠٠) ، الولايات المتحدة
(٤٩,٠٠٠,٠٠٠ - ١٩٧,٠٠٠,٠٠٠) ، والمختلطة (٨٠,٠٠٠ - ٦٠٨,٠٠٠)
(١,١٨٩,٠٠٠,٠٠٠) .

(٤) تماطو سرعة صادرات رأس المال بالقياس إلى ما قبل الحرب ، وفي الفترة (١٩٠٢ — ١٤) تراوحت الزيادة في الأموال المستثمرة بالخارج بين ١٠٠ ، ٧٠ مليون فرنك (في حالة لدول الرئيسية الأربع) ، بينما كانت الزيادة (٢٠ — ٤٠) مليوناً في الفترة (١٩١٤ — ٢٠) . ترجع هذه الظاهرة إلى : — مركز الرئسية غير المستقر — الكجاش مملكة رأس المال بسبب تكوين الاتحاد السوفيتي وازدياد ثروات القومية في الممتلكات لاستعمارية — اضطراب وسائل الاتصال الدولي أثناء الأزمة نتيجة خفض العملة ، وتحريم الصادرات من الذهب ، وعدم اوفاء بالقروض الأجنبية والالتزامات التجارية . . الخ) .

وأخيراً ، لاحظ وجود عقبات خلال ١٢ و ١٥ سنة من العقدين الأخيرين في سبيل تصدير رؤوس الأموال مثل الحرب والتضخم النقدي الشلطي ، والأزمة العالمية التي سببت هبوط قيمة الاستثمارات الأجنبية ولدخول المترتبة عليها .

مأصا — نمو الاضطرابات

ساهرت أعسية قبات لمستحقين الدواية سبب الحرب ، كما لم تمد المصحات الأساسية في الميدان بحارة قادرة على بمداد السوق العالمية وفي سنوات السلم الأولى أحدثت المقبات لدولية تعود إلى الحياه بعده ، غير أن هذه لعملية عرفها ، تنصحه المقدي بدأت دول كثيرة لاوتباط مانعقات تحد من حركتها في استغلال عملتها المحفصة لاغرق الأسواق . وتمت المقابات في عهد استقوار الرأسمالية ، ومن الغريب أن عددها بلغ ٣٢٠ سنة ١٩٣١ (أي ثلاثة أمثاله سنة ١٩١٠) . أما الانصبة فكانت كالآتي : نقابة إنتاج الصلب الدولي ٣٢ ، ٤٥ ، (١٩٢٩ ، ٣٢) — نقابة الخربير الصناعي ٧٠ / (١٩٢٩) . وقد تداعت بعض المقابات (البحاس مثلاً) بسبب الأزمة وذلك واطع إلى : حدة المنافسة وتزعزع السوق العالمية ، والتضخم النقدي في بلدان كثيرة ، وتقدم إغراق الأسواق ، وعدم استو .

يقدم الرأسمالية خلال الأزمة بما ترتب عليه تغير أحوال الإنتاج في البلدان المختلفة وعلاقة القوى بينها ، ولكن التناقض المؤقت في عملية التماثل لا يعنى بفصاً في تقسيم العالم اقتصاداً بين الاحتكارات ، وليس اردو دفوة الاحتكارات التي تقسم السوق العالمية ، ظاهرة الحديد الوحيدة ، بل زاد عدد الأشياء التي تقسم وبخاصة الصناعات « الحديدية » ، فمحدد احتكارات في صناعات السيارات والحديد الصناعي الخ كما لم يكن له وجود قبل عام ١٩١٤ . ولاحظ من جهة أخرى أن الظروف التالية ذات أهمية بصفة خاصة من حيث المبدأ و ولا حرمت الثورة الروسية الاحتكارات لدولية سوق واسعة ، وثانياً سياسة الاتحاد السوفيتي الذي دخل السوق العالمية كعامل مستقل ، وهي سياسة تعوق الاحتكارات عن اقسام العالم اقتصادياً وذلك في مسبق المحاربة الدولية التي تلعب فيها التجارة الروسية دوراً بارزاً

سادساً — تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية

- لاحظ التغييرات الدالة في الفترة لوقمة بين الحربين الإمبرياليتين .
- (١) خروج روسيا من عداد الدول الإمبريالية وتحويلها إلى اتحاد حري قوميات ذات حقوق متساوية ، وبذلك هبطت نسبة المستعمرات بأسيا من ٥٦,٦ ٪ حسب تقدير لينين إلى ٢٠,٦ (١٩٣٢) ، عاف ذلك كوريا ولكن لا تدخل في عدادها الأقاليم الصينية التي استولت عليها اليابان .
- (٢) اعتبر لينين الصين في عداد شبه المستعمرات ولكنها كانت الاستعمار الياباني وعملت على تحرير ذاتها .
- (٣) استقلال تركيا ، وتقدم إيران وفتح أفغان في هذا الاتجاه (ومغربي هذه التغييرات تعرض للأساس الذي يقوم عليه احتكار الإمبريالية الاستعماري للتقويض) .
- (٤) توسيع نطاق السيطرة الاستعمارية نتيجة لتحويل البلدان شديدة

بالمستعمرات أو شبه مستقلة إلى مستعمرات (الخشنة ، بشورما — بعض الولايات الشمالية بالصين) .

(٥) البيانات الجديدة تثبت أن العالم على أبواب عهد من إعادة التقسيم فقسمت ممتلكات ألمانيا وبذا رادت أملاك بريطانيا وفرنسا وإيطاليا .
بدأ العهد بالاعتماد على منشوريا والبخشة ، وبذا تنمهد الطريق لحرب أخرى .

سادما — ازدياد وضوح عدم استواء التفرع الرأسمالي

كان الخطر الوشيك من نشوب حرب عالمية أخرى يزيد تاريخيا لصحة مبدأ عدم استواء الرأسمالية في سل الامبريالية ، كما أثبتت حتمية « إعادة توزيع العالم الذي اكتمل تقسيمه » وقد ثبت نجاح اتحاد السوفييت لاشتركي . كان إقامة النظام لاشتركي في بلد واحد . وقد أثبت التاريخ فصلا عن هذا أسس المذهب وتفصيلاته من حيث أهمية دور عدم استواء التقدم الرأسمالي في عصر الاحتكاك هذا في المشرق من شبه الجزيرة للحرب الأهلية في روسيا وبعدها في معدل من تقدم المدن الرأسمالية لاهامة وفي معدل تقدم هروع الصناعة بمختلفة ، وهذا بدوره سبب تغيرات هامة في علاقة القوى الاقتصادية بين المدن كما بين امره مختلف من الصناعة ، والزيادة في عدم استواء التقدم عجز مميتة سوية بين المدن وبين المصانع ، وهذا سبب لا يسعها ، كما أدى إلى بروز عدم استواء بطور التقدم الرأسمالي . ومن جهة أخرى زاد لاختلاف في مستوى المصانع والمدن الأخرى . ولاختلاف في درجة اقوة لاقتصادية وحرية والسياسية والاسميرية للمدن المختلفة قدر دريدده هائلة ، وهذا من العوامل الحاسمة الداعية إلى حدة التوتر في العلاقات الدوائية مما جعل نهضة الظروف والأحوال لنشوب حرب ثانية وأخيرا فعدم استواء في التقدم لسياسي لمختلف المدن الرأسمالية قد بدا في أشكال جديدة .

الانتماء في سرعة نمو البلدان المتقدمة:

سنفحص في الجدول التالي ثلاث مراحل أساسية في تطور الرأسمالية (١) ١٨٦٠ - ٨٠ وهي فترة المنافسة الحرة (٢) ١٨٩٠ - ١٩١٣ حيث أصبح الاحتكار عاملاً حاسماً في اقتصاديات البلدان الرأسمالية الهامة، وأخيراً (٣) ١٩١٤ - ١٩٢٩ فترة الحرب العالمية الأولى (الاولى) والأزمة العامة التي تعرض لها النظام الرأسمالي.

ازدياد أو تناقص الانتاج الصناعي (١)

البلد	٨٠ - ١٨٦٠	١٨٩٠ - ١٩١٣	١٩١٣ - ١٩١٩
اليابان	—	—	١٩٧ +
كندا	—	٢٤٥ +	١٢٠ +
الهند البريطانية	—	—	٨١ +
روسيا	١١٣ +	٢٧٠ +	—
الولايات المتحدة	١١٣ +	١٥٦ +	٧٠ +
إيطاليا	—	١٥٠ +	٧٦ +
ألمانيا	٧٨ +	١٢٨ +	١٣ +
فرنسا	٦٥ +	٧٩ +	٣٨ +
بريطانيا العظمى	٥٦ +	٦١ +	١ -
بلجيكا	—	—	١٠ -
العالم الرأسمالي	٨٦ +	١٣٣ +	٤٧ +

وبنصح من الجدول أنه تتغير الفترات التاريخية راد الاختلاف في سرعة نموها. والأرقام السابقة تحمل في استطاعتها أن تدل على الاتجاهات الرئيسية في تقدم الصناعة الرأسمالية. فما هذه الانجازات؟

في الفترة الأولى زاد انتاج العالم الرئسمالى بنسبة ٨٠ / ٠ وفي السنة بنسبة ١٣٣ / ٠ . وكذلك يبدو وصحا عدم استواء تطور مختلف البلدان وحدثت أبطاً نسبة في كلتا المرحلتين في بريطانيا العظمى .

ونتيجة للحرب الرأسمالية تضاعفت بشدة سرعة نمو الصناعة العالمية صموماً ، في الفترة (١٩١٣ — ٢٩) بلغت الزيادة في الإنتاج ٢٧ ٪ في المتوسط السوى ٢٩ ٪ مقابل ٣٧ / في الفترة (١٨٩٠ — ١٩١٣) . وفي السنوات الخمس المالية تضاعف الإنتاج ، وإلى جانب هذا المظهر العام راد وصوح عدم استواء التقدم في البلدان المختلفة وبدأ ذلك كالآتي :

(١) زيادة كبيرة في سرعة تقدم بعض البلدان (اليانسون وكندا)

(٢) تقلب الانتاج وأغى دول أوروبا وهي بريطانيا العظمى بعد الحرب وكان ذلك حول مستوى لم يعد حد سنة ١٩١٣ ، وهذا من أعراض الانحلال العميق للرأسمالية .

(٣) (في الفترة ١٨٩٠ — ١٩١٣) تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا معدل كاد يكون متساوياً ، وكان الفرق طفيفاً في حالة كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وإن كانت الدولتان متخلفتين كثيراً وراء غيرهما وخلال الفترة (١٩١٣ — ٢٩) تقاربت الولايات المتحدة وإيطاليا وحدث من حيث معدل التقدم .

(٤) غير في مراكز الدول في الفترة (١٩١٩ — ٢٩) انتقلت ألمانيا من البلدان التي يزيد فيها الانتاج الصناعي بأعظم سرعة إلى مجموعة الدول التي زاد فيها الانتاج الصناعي بأبطأ سرعة ، بينما تغيرت فرنسا في الاتجاه المصاد وإن كان بدرجة أقل .

أردباد وصوح عدم استواء تقدم الفروع المختلفة من الصناعة . و الحدود التالي يوضح انتاج العالم الرئسمالى من الصناعات المختلفة في سنة ١٩٢٩ مع الموازنة بسنة ١٩١٣ (٪) .

٢٨٦	الترويجين (سجلات المصادير)	٨٣	بناء السفن
٤١١	الزيت	١١١	(استهلاك) القطن
٤٢٤	الأمليوم	١١٦	الفحم والليجنيت
٨٩٢	السيارات	١٢٦	سبائك الحديد
١١٧٢	الحرير الصناعي	١٦٥	الصابون

فالصناعات الهامة (سبائك الحديد — الفحم — القطن) تقدمت ببطء عظيم وإن كان مركزها محسناً في البلدان المتقدمة، ومن جهة أخرى تقدمت الصناعات الحديدية تقدماً سريعاً جداً. والاختلاف في نمو الصناعات التي تنتج أدوات الإنتاج وتلك التي تفتح سلع الاستهلاك وكذلك الاختلاف بين الصناعات المتحركة، وغير المتحركة، عظيم للغاية.

ونقطة ظاهرة أكثر أهمية وهي ازدياد التفاوت بين الزراعة والصناعة ويبدو ذلك في أنه في الوقت الذي يشاهد فيه بحيرة جديد للصناعة منذ الحرب تعرضت الزراعة، منذ سنة ١٩٢١ لأزمة موهلة رادت جذتها في خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. وبما يلي موجز للأسباب الرئيسية التي ترجع إلى الزيادة الشديدة الواضحة في عدم استواء التقدم خلال الخمس سنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الأولى.

١ — أثناء الحرب كانت أحوال التطور الاقتصادي مختلفة في البلدان المختلفة، وبعد الحرب جددت ظروف ناشئة عن معاهدات الصالح ساعدت على التقدم الاقتصادي لبعض البلدان، وأعاقته في بلدان أخرى.

٢ — عظم نمو الاحتكارات وما ترتب على ذلك من عدم طراد الزيادة في التقدم الفني.

٣ — أثر تكوين اتحاد السوفيت وبمختلف البلدان الرأسمالية درجات متفاوتة، لأنه حدد من احتمالات توسع الرأسمالية العالمية وحرمها من مورد ضخم للمواد الأولية، ومن سوق واسعة لسلع واستثمار رؤوس الأموال.

٥ - ومن العوامل الحاسمة ازدياد الحلال لمنظم الرأسمالي وهو ما يميز فترة الأزمة العامة التي تعرضت لها الرأسمالية في الوقت الذي تفشت فيه احتمالات نمو القوى الإنتاجية ، رادت حدة الصراع وانتداس من حاب المشروعات والصناعات والملاذ في سبيل توسيع مدى هذه الاحتمالات ، وبالمثل ما كان التقدم في ناحية يتم على حساب التآخر في غيرها .
تغير علاقة القوى الاقتصادية للملادان الرأسمالية الملامة .

هذا التغير من وقت إلى آخر ، ولدى وصفه الجدول اعلى اصحيفة المقابلة (من انكار عدم ستواء التقدم . في أواخر القرن الماضي شغلت الولايات المتحدة مركزا كالدولة الصناعية الاولى ، ولكن درجة تفوق الولايات المتحدة الصناعي كانت صغيرة نسبياً إذ تقمعت انجلترا مقابل ذلك تفوق في ميادين التجارة والاثان العالميين ، الاستثمارات الأجنبية ، السلاح البحري والقوة الاستعمارية . وفي الفترة (١٩٠٠ = ١٣) سارت الولايات المتحدة خطوة إلى الأمام ، ففي عشية الحرب كان إنتاجها من الصلب وسبك الحديد والفحم أكثر منه في حالة انجلترا ، بلغت قيمة إنتاجها الصناعي أكبر من قيمة إنتاج بريطانيا العظمى مرتين ونصف مرة . ولكن صلت انجلترا بحفظة تتفوقها في التجارة العالمية والاستثمارات الخارجية وسوق النقود العالمية ثم تغير الموقف بعد الحرب فصارت الولايات المتحدة دولة كبرى لإصدار رأس المال ، وانتزعت من لندن مركزها في سوق النقود ، وشغلت المحل الاول في حجم التجارة الخارجية ، وقارت انجلترا في السلاح البحري فيما اطردت الزيادة في إنتاجها الصناعي ، وعظم التفاوت في معدل التقدم في البلدين إلى درجة هائلة . ورغم هذا نلاحظ على بريطانيا العظمى ما يأتي :

(١) احتفظت بامتلاكها الاستعمارية : بل وزادتها كثيراً (٢) نسبة ما استطاع تصريفه في الأسواق الخارجية من معنوياتها أكبر من مثيلتها بالولايات المتحدة خمس أو ست مرات ، وذلك بفضل امتلاكها (٣) مزيد استثمارتها في آسيا وإفريقية وأستراليا وكذلك الأرجنتين عن استثمارات الولايات المتحدة .

١٩٣٦		١٩٢٩		١٩١٣		١٨٨٠		وحدات البياس	
ب	ا	ب	ا	ب	ا	(ب) لولايات المتحدة	(ا) المتحدة		
—	—	٤٢,٩٣	١٤,٨٩	٢٢,٤٢	١,٧٥	٣,٤١	—	ملايين الاحصاء	اقتصاد الحركة في الصناعة
—	—	٧٦,٣٢	١٨,٩٠ (١٩٣٠)	٢٦,٢٤	١٠,٥٩	٥,٨	٣,٩٩ (١٨٨٨)	اللايين لولايات المتحدة (المتبادل)	قيمة الانتاج (المتدين وعمل المصنوعات)
٤٧,٧	١١,٩	٥٧,٣	٩,٨	٣١,٣	٧,٧	١,٢	١,٣	ملايين الاطنان	إنتاج الصلب
٤٨,١	٣,٦٢	٩,١٧	٨,٩٤	٤,٢١	٥,٧٦	١,٥٦	٢,٧٨	ملايين الدولارات (سعر المتبادل المعدل)	التجارة الخارجية
١,٦١	١	٢,٥٣	٢,٧٩	٠,٧٨	٢	٠,٠٩	—	» »	صادرات السلع المصنوعة
١٣	٥٧	٦٧١	٤٢٤	٤٤ (١٩١٤)	٧٨١	—	—	ملايين (» »)	إصدار الأوراق المالية الخارجية
—	—	٨١	٩٤	٩,٩	١٠,٧٥	—	٢٢	بلايين الف نكات (السعر السائد)	مجموع الاستثمارات الخارجية
١٣,٥٦	٢٠,٣٩	١٤,٣٨	٢٠,١٧	٥,٣٨	١٨,٧٠	٣,٥٨	٦,٥٢	ملايين الاطنان (محمولة)	الاسطول التجاري (حولة)
١,٥٢	١,٢٠	١,٢٨	١,٢	٠,٨٤	٢,٢٢	—	—	» »	البحرية (» »)
١٥	١٥	١٨	٢٠	٣٤	٦٧	—	—	عدد الوحدات	السوارج
٢٥	٥٣	٣٠	٥٤	٢٢	١٢٣	—	—	» »	الطائرات
١٢٢١	١٣٨١ (٣٨ ١٩٧٧)	٨٣,٠٢	٥٥٢	٣٣,٥٣	٣٧,٥٣	٦٣	١٢٧	ملايين الدولارات (السعر السائد)	المعروفات الرسمية على القوى المدلحة
١٤,٦ (١٩٣٣)	٤٦,٦٥	١٣,٩	٤٤,٠٦	٩,٧ (١٩١٤)	٣٦,٣٥ (١٩١٤)	—	٢٦,٧٩	ملايين الامس	سكان المستعمرات

ولتعبير الآخر الحاسم في علاقة القوى راجع إلى نمو الامبريالية اليابانية بصورة استثنائية . إن سرعة معدل تقدم اليابان زادت من قوة مركزها الاقتصادي بصورة مطلقة ونسبية ، وعمدت بعملية التسوية بينها وبين الدول الامبريالية الأخرى . ومع ذلك لا تزال اليابان دون الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من حيث درجة اقوة لاقتصادية كما يتضح من الجدول التالي :

الارقام القياسية عن علاقة القوى بكل من اليابان
والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

السنوات	وحدات القياس	اليابان	الولايات المتحدة العظمى	بريطانيا
معدل النمو				
١٩١٣ - ٢٩ في المائة		١٩٧ + ٧٠ - ١		
» » » »		١٤٥٠ + ٣٣٠ + ٣٦٣		
» » » »		٢١٢ + ١١٠ + ٣٩		
١٩٢٩	» »	٢٥	١٧	٩٨
١٩٣٥	» »	٣٧	٤٣٤	١١٩
١٩٢٩	ملايين الاطنان	٢٣	٥٧٣	٩٧
١٩٣٦	المساحة	٥	٤٧٨	١١٩
١٩٣٦ - ١٩٣٥	في المائة	٣	١٤	١٣٦
١٩٣٦	ملايين الاطنان	٣٩	١٢١	١٥٤
١٩٣٦	ملايين الاطنان	٤٢	١٣٦	٢٠٤
١٩٣٦	توف الاطنان	٨٤١	١٠٧٢	١١٩٦
»	الوحدات	٩	١٥	١٥
»	»	٤١	٢٥	٥٣
١٩٣٢	ملايين	٢٨	١٤٦	٤٦٦,٥
»	الافس	٦٠	١٤٦	٤٦٦,٥

وقد حدثت تغييرات ذات مغزى بالنسبة إلى ألمانيا وفراسا، إذ رادت
كما يبين من الجدول التالي :

١٩٣٩		١٩٢٩		١٩١٣		وحدات القيمة من	
مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون		
٤١٨	٦٥٢	٤١٢	٦٤	٣٩٨	٦٧	ملايين ليرة	السكان
(١٩٣٣)	—	١١٢٢	١٨٢٩	٣٥٥	٨٦٤	ملايين ليرة	القوة الحركية في الصناعة
١٣٢	١٣٢	٧٩	١٢٦	—	—	ملايين ليرة	النصيب في إنتاج من الفحم الحجري
٦٢	١٩٢	٩٧	١٦٢	٤٧	١٨٩	ملايين ليرة	إنتاج الصلب
٣١	١٢٤	١٢٣	٢٢٤	١٦	١٦١	ملايين ليرة	صادرات السلع المصنوعة
—	—	٢١٢٠	٥	٦٠	٤٤	ملايين ليرة	الاستثمارات الخارجية
٣	٢٧٢	٣٣٨	٤٩	٢٢	٥٨	ملايين ليرة	الأسطول التجاري البحري
٥٠٢	١٢٤٩	٥٢٣	٩٩٦	١٨٢	١٠٣٣	ملايين ليرة	(أ) الحولة البحرية
٧	٦	٩	٦	٢٤	٤٧	ملايين ليرة	(ب) النواحي
١٤	٦	١٥	٥	٢٩	٥٠	ملايين ليرة	(ج) المراكب
٦٢٤	١	٥٢٣	١٠٠٥	٧٧٠	٨٠٦	ملايين ليرة	الجيش
٦٥١	—	٦٥١	—	٥٥٥	١٢٣	ملايين ليرة	عدد السكان
٩٣٢	—	١٩٣٢	—	١٩١٤	—	ملايين ليرة	

لقد زادت بعد الحرب قوة فرنسا الاقتصادية بالنسبة إلى ألمانيا، وصارت ظروفها أكثر ملاءمة لتقدم صناعاتها. فقبل الحرب زاد إنتاج ألمانيا الصناعي بسرعة ضعف مثيلتها في فرنسا، فانقلبت السرعة إلى ثلاثة أمثالها في حالة فرنسا بعد الحرب وترتب على ذلك اقتراب إنتاجها الصناعي من مستوى ألمانيا. ورغم هذا استمرت ألمانيا أكثر دولة صناعية في أوروبا، وبها أعلى مستوى في تركيز الإنتاج وأقوى الاحتكارات، وتمتعت بأعلى درجة من التقنية. وطلت تفوق فرنسا في التجارة العالمية. وقد استغلت ألمانيا قوتها الصناعية والعداوة بين أعدائها السابقين، فنقضت شروط معاهدة ترساي وحملت على زيادة قوتها العسكرية.

ويبدو عدم الاستواء في الصفة الخاصة التي تتميز الدورات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب، وفي الفوارق العميقة في درجة تأثير الأزمة الاقتصادية على الصناعات والمهتان المختلفة. والجدول التالي يوضح هذه الطريقة غير مباشرة :

زيادة أو النقص في الإنتاج الصناعي بالعالم الرأسمالي
في عام ١٩٣٢ بالنسبة إلى عام ١٩٢٩ (٪)

الإنتاج في البلدان	الإنتاج العالمي من كل صناعة
اليابان — ٢,٢	الحرير الصناعي ٢٥,٩ —
بريطانيا العظمى — ١٦,٦	التروجين الصناعي ١٢,٨ —
فرنسا — ٣٥,٩	الزيت ٢٥,٤ —
إيطاليا — ٣٣,٢	الألمنيوم ٤٣,٩ —
الولايات المتحدة — ٤٦,٢	النحاس ٥٢,١ —
ألمانيا — ٤٦,٧	الصلب ٦١,٤ —
	سبائك الحديد ٦٤,٦ —
	السيارات ٦٩,١ —

ثامنا - انبعاث طفيفة الرأسمالية وانحطاطها

ترتب على نمو الاحتكارات زيادة في الميل إلى الانحلال ، وزيادة في الطفيلية ، وسنعرض للنواحي التي عالجها لينين :

تأخير التقدم الفني : ومن ذلك العقبات في سبيل إنتاج المتروبوليتانية ، وقد هيأت ظروف الرأسمالية بعد الحرب فرصة أعظم من ذي قبل لعرقلة التقدم الفني ونمها . (١) نمو الاحتكارات وازدياد رصدها بحيث تستطيع شراء براءات الاختراع (٢) سيطرة الاحتكارات على المعامل الرئيسية ، مما هدأ لأبحاث القيمة مما يمكنهم من قتل كل اختراع في مهبطه . وهي لا تمكن من الحيلولة دون الاستفادة من أي كشف حديد بل إنها تجمع تسرب الأخبار عنه . (٣) وراد الحافز على إهمال المخترعات الجديدة ، ومن ذلك الخوف من أن استعمال الآلات الجديدة والأساليب الجديدة في الإنتاج تؤدي إلى ازدياد التفاوت بين الطاقة على الإنتاج الفعلي . وبمالة مغزى أعظم من تعطيل المعتمد للتقدم الفني ، ما ملاحظه من تقيد سرعة تجديد رأس المال الثابت (بل ، وقف ذلك تماما تقريبا خلال الأزمة) ، وإثارة عدد المشروعات الكبيرة من الوجهة الاقتصادية بالحد الذي يمكنها من مسايرة التقدم الفني ، وتركز التفكير الفني (وبخاصة خلال الأزمة) في حل مشكلة خفض إنتاج الأجهزة الآلية (كأفران الصهر) بطريقة راحة ووجود حالات من استخدام الأساليب العتيقة بدلا من الحديثة (إنشاء لأزمة) وبخاصة في الزراعة . وسمت ازدياد الصعوبات في سبيل إيجاد الأسواق راد شأن الأسعار الاحتكارية كعامل في تعطيل التقدم الفني . إن أساس الانحلال لنمو المتزايد بعد الحرب هو طغيان نمو لإنتاج الرأسمالي ، وهذا خلاف بمدير القوى الإنتاجية للرأسمالية أثناء لأزمة (٤) الظاهرة المدهشة بعد الحرب من أن إنتاج المشروعات كان أقل من طاقاتها كثيرا ، مما يقلل الدافع على استثمار رأس مال حديد في تلك الصناعات التي تشهد فيها ظاهرة لإنتاج

دون طاقة الإنتاج . وهذا يعسر الاتجاه السائد بعد الحرب بتعدد التنظيم
العملي الرشيد للصناعة الذي يمكن فيه خفض نفقة الإنتاج عن طريق زيادة
العمل إلى الحد الأقصى ، واستخدام أقل ما يمكن من رؤوس الأموال .
وصعب الحفر على استثمار رأس مال جديد في الصناعات الأساسية يؤدي
إلى قوائم رؤوس الأموال التي تمتد عن الريح في الاستثمار القائم على المساواة
(كنفق الأموال على لولايات المتحدة في ١٩٢٨ - ٢٩ مساواة في بورصة
الأوراق المالية) . وفي الوقت ذاته يزداد صيب رأس المال المستثمر في
الصناعات ذات الأهمية الثانوية أم في المواحي غير الإنتاجية . ففي الخمس
ر دت الأموال الجديدة المستثمرة في الصناعات غير الأساسية بخلاف ما كان
عليه الحال قبل الحرب ^(١) ، مما يظهر بخلاء السرعة الكبيرة في التحلل
الرمالية البريطانية . وتدل على الاتحاد نفسه تلك التغييرات التي ألمت بها في
قيمة عقود المساء في لولايات المتحدة مقصورة بالدولارات (

١٩٢٥ - ٢٩	١٩٣٠ - ٣٤	
٢٢٢٨	٦٦٠	المساكن الصناعية
٤٥٤٠	١٣٠٠	المشروعات التجارية والفنادق الخ
٦٩٢	٢٠٩	المنشآت الدينية والآثار الخ

ازدياد الطمعية المصلة بتصدير رأس المال :

زد دهن ربحي العظمى من استثماراتها الأجنبية (١٩٢٩) إلى
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبا (خلاف الدخل من عمولة تصديره وظائفه

(١) مقادير الاصدارات من رأس المال في بريطانيا العظمى (بألوف الجنيهات)			
١٩٢٤ - ٢٨	١٩٢٤ - ٢٣	١٩٢٩ - ٣٣	١٩٢٩ - ٣٣
٤١٧٦١	٣١٤٠	٢٧٨٠٦	٦٤٠١
٦٠٢٩	١٤٩٧٩	٢٦٤٩٥	١١٥١٦
٨٨٩	٢٠٤٢٤	٢٨٦١٦	٨١٩٢

المهندس المصلح - شونارد
لجنة الماكينات

معاون مدير عامه وانظر
المرجع المرجع الخ

لاستثمارات الاحذية لقصيره الاجل ، وبإضافة النوع الأخير يبلغ المجموع الكلي للدخل من هذه الموارد ٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبا مقابل ٣٠٠ مليون من التجارة الخارجية . وفي الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٩ زاد مجموع الدخل الأجنبي ١١,٠٠٠ قبل ٥٥ . في دخل الأموال المستثمرة بالخارج ، ومعنى هذا زيادة كبيرة في استثمارات الدول الآتية عن طريق استغلال المستثمرات القائمة على ممتلكاتها من استثمارات التجارة المحلية . وهذا من غير من التدهور الطبيعي للاقتصاد الأمريكي ، وعو المقارن الخاصة باعتبار كونه تفيض على فائده أموال المستثمرات ، وتبلغ ما حصلت عليه ولايات المتحدة من فائدة و ربح أموالها بالخارج أكثر من ٥٠٠ مليون - دولارا ١٩٢٤ ١١,١٨٦,٠٠٠,٠٠٠ و ١٩٢٩ ١١,١٨٦,٠٠٠,٠٠٠ وهي زيادة قدرها ١٣٥ ، مقابل ٥١٪ في حالة الدخل الأجنبي خلال الفترة ذاتها .

زيادة فائده في دخول من منشآت على فائده أموالهم المقترنة

لاحقا ، رد هذا المجموع الكلي للأورق المائية لمندولة مد الحرب ، ومعنى هذا زيادة فائده في ربحها ، وفي ربحها وحى المنشآت من الدخول المائية . وفي الولايات المتحدة تمت المدفوعات على أرباح الأموال ، والمائدة ١٩٣١ ١٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (١) والمبلغ الأخير يزيد ٢٠ ٪ عن المجموع الإجمالي لدخل المندوبين وحده ٣١,٣٠٠ مليون من امر في الرر عن ١٩٢٧ . بين الرقمين (١) لهذه الدخول ومثله عن (٢) للدخول من الأجور والرواتب نحصل على الصورة الآتية .

١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢

١٤٥ ١٥٤ ١٨٠ ٢١٢ ٢١١ ١٨٢

(٢) من فائده ١٠٢ ١٠٢ ١٠٩ ٨٩ ٦٨ ٤٦

وهذه الأرقام تدل على زيادة مسرعة في دخول ذلك امر الطبعي في الفترة (١٩٢٣ - ١٩٣٠) خاصة في سنة ١٩٣٠ استب المدفوعات عن الأرباح المطالة

١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات ١٩١٣ م .

ولم تخصص حكومة الاتحاد شيئاً لإعانة المتعطلين ، بينما دفعت الدولة عن الدين الأهلى أكثر من بليون دولار .

ومعظم المدفوعات عن الدين الأهلى قبل نشوب الحرب الثانية عبارة عن نفقات حرب (١٩١٤ — ١٨) وزادت مصروفات التسليح ٤ مرات مما كانت عليه قبل ١٩١٤ ، وأكثر من ٧,٣ مرات وذلك فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة واليابان . وكانت نفقة الحرب الماضية ومصروفات الاستعداد لحرب ١٩٣٩ تستوعب ما بين ٦٠ ٪ / ٨٠ ٪ من مبيعات البلدان الرأسمالية . ويتفق حارب كبير من الساقى على الإدارة الحكومية والموايس . فكان لدولة حبار طعنى عمله إدارة تسرب المبالغ الطائلة إلى حيوب أفر د هذه الطمقة ونحباب صماعة الأسلحة . ومن المهم للغاية أن نلاحظ ازدياد نسبة ميزانية المصروفات إلى الدخل الأهلى .

١٩٣٥	١٩٣٢	١٩٢٩	١٩١٣	
١٤	١١٧	٤,٧	٢,١	الولايات المتحدة
١٨,٥	٢٢,٤	٢١,٦	٨,٨	بريطانيا العظمى
٣٢,٢	(١٩٣١) ٢٥,٥	٢١,١	١٤,١	فرنسا
	١٣	١٠,٦	٧	ألمانيا

وترداد الذمة إذ أضفنا ميز بيات الحكومة المحلية ، ولو فعلنا ذلك لبلغت النسبة فى المحتر ٢٩,٥ ٪ / (١٩٢٩) وفى الولايات المتحدة ١١,٤ ٪ / (١٩٢٩) وكل هذا يزيد عبء الضرائب وخصوصا على الزراعة .

نمو الطعيلية وازدياد تخلف الزراعة وراء الصناعة . وكبير دابل على ذلك أن الفترة التالية للحرب فترة أزمة زراعية ، والحدول التالى يريما كيف ساءت حال الزراعة بسبب زيادة الضرائب وزيادة الجربة التى تقتصياها الرأسمالية المالية مباشرة من الزراعة على هيئة فوائد الخ .

التي: المئوية الى المجموع الاجمالي للدخل القومي (الدرجات المئوية)

١٩٣٢ ١٩٣١ ١٩٢٩ ١٩٢٣

(١) سرعة الاملاك (لا تشمل غير المباشرة) ٨,٥ ٧ ١١,٨ ١٤,٧

(٢) فائدة على الديون ١٠,٣ ٧,٥ ١٢,٧ ١٧,١

(٣) مجموع الضرائب والمساهمات (لا حظ ١٨,٨ ١٤,٥ ٢٤,٥ ٣١,٨

زيادتها عما يتفق في ٤)

(٤) آلات ٢,٩ ٦ ٢ ٣,٤

(٥) مخصبات ٢,٧ ٣ ٣,٦ ٣,٨

(٦) أعمال التحسين ٦,٣ ٢,٧ ٣,٧ ٢,٩

وهذه النسب تمثل غيرها من الدول الى حد كبير.

توزيع الطائفة على تركيب فئات السكان.

رأى سرعة نمو اقتصاد أمريكا المنتج وبخاصة بسبب ازدياد البطالة، وزادت نسبة المشتغلين في مهن التوزيع. وفي بريطانيا العظمى (١٩٢٣ - ٢٩) حل عدد لا بأس به من المؤمنين عليهم (المشتغلين في الصناعة) تمهيداً تقريباً. وبما بلغت الزيادة ٣٦,٦ فيمن اشتغلوا في التجارة، والمصارف والمؤسسات المالية. ووردت هذه العمالة خلال الأزمة، فضلاً عن عدد المشغولين في الصناعة، يوم (١٩٣٢) مما كان عليه حال سنة ١٩٢٩. ولا حظ لدس أن نسبة الروادير الصناعية الى مجموع السكان تتخذ شكلاً متغيرة في امبرت المتحدة. وبما كانت هذه الظاهرة ملحوظة في بريطانيا، ١٨٥٠١ - ١٩٠٠، ولم الاحصاء في ألمانيا ولولايات المتحدة. لا عد الحرب، ولكنهم صارت متداخلة في صهرة أخرى وهي النقص المطاق في عدد عمل الصاعين، بحسب الامميين لا الصين، وفي لمباردت نسبة عمل صاعين الى مجموع السكان من ١٠,٦ (١٨٩٥) الى ١٥,١ (١٩٢٥) ثم سقطت الى ١٣,٥ (١٩٢٨) ٨,٤ (١٩٣٢) حسب لأزمة

وفي الوقت الذي حدث فيه هذا النقص نلاحظ زيادة في نسبة الفئة المشتغلة في نطاق التوزيع ^(١) . وعظمت هذه العملية خلال الأزمة ، فمن المجموع الكلي للأشخاص المستخدمين في المنشآت التي يستخدم الواحد منها ٥ أشخاص فأكثر ، هبط عدد المستخدمين في الصناعة بنسبة ٤٦,٥ ٪ (١٩٢٨ — ٣٢) بينما نقص عدد المستخدمين في التجارة بنسبة ١٢,٤ ٪ . وفي الولايات المتحدة كانت نسبة المشتغلين في حرفة الصناعات كالآتي : ١٩١٩ ، ١٩١٢ ، ١٨٩٩ في سنوات (في الآلاف) ٤٨٠٥٢٠٧٣ ، ٧٠٠٦٣ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ على التوالي .

مما تقدم جميعه نرى السرعة العظيمة في طفيلية والتحلال الرأسمالية الحديثة ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح عظيم إذا قدرنا النجاح الهائل الذي حققه النظام الاشتراكي في روسيا السوفياتية .

عدد الافراد المشتغلين في ألمانيا

(١)

المشتغلون في الصناعة		المشتغلون في التجارة (وتشمل المصارف والتأمين والفنادق الخ)	
بالآلاف	٪ (زيادة أو نقص)	بالآلاف	٪ (زيادة أو نقص)
١٩٠٧	٩٨٣٩	٢٧٧٦	
١٩٢٠	١٢٦٩٣	٤٠٣٢	+
١٩٣٣	٨٩٩٩	٤٢٠٥	+

خاتمة

من البحث الذي قام به لينين ، ومن الأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية التي شاهدها العالم في الفترة الواقعة بين الحربين يمكن القول بأن القرن العشرين هو عهد الازمة العامة التي تتعرض لها الامبريالية ، والمصر الذي تضصف وتتقوض فيه الأسس والدعائم التي يقوم عليها . وقد نشبت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ بسبب النضال الذي حدث بين أجزاء الكتلة الامبريالية ، ودامت قرابة ست سنوات حتى انتهت بهزيمة النازية والفاشية وأذناها . ولم تمق بعد معاهدات الصلح مع ألمانيا واليابان ، ولم تستقر الامور نوعاً بعد الخراب والدمار اللذين أشاعتهما الحرب ، ولكن لا شك أن الحرب الثانية عامل حاسم في تاريخ المجتمع ، وستكون آثارها شديدة بالنسبة إلى الامبريالية وجبهتها . حقيقة لا تتوافر لدينا الآن الإحصائيات والبيانات المفصلة الوافية التي توضح مدى النتائج التي تترتب على ذلك الصراع العالمي بالنسبة إلى الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية ، ولكننا نستطيع أن نستشف بعض المظاهر العامة .

(١) ما من شك أن الرأسمالية الاحتكارية قد أصيبت جبهتها بضربات عديدة في ميادين مختلفة ، ولعل أكبر الضربات أصابتها في ألمانيا وإيطاليا واليابان . وفي إنجلترا فقدت جانباً كبيراً من استثماراتها الخارجية ، بل وأصبح ذلك البلد مديناً للولايات المتحدة ، فضلاً عن الالتزامات المالية التي تراكمت عليه قبيل البلدان الدائرة في فلكه مثل الهند ومصر والعراق . وصمدت حكومة العمال إلى تأميم بنك إنجلترا وصناعة الفحم وبعض وسائل النقل ، وهذا إضعاف لجبهة الرأسمالية الاحتكارية في الداخل .

(٢) تغير ميزان القوى بين الدول الامبريالية وأصبحت الولايات المتحدة الدولة الرئيسية في العالم الامبريالي ، وأخذت تعمل على بسط سيطرتها

الاقتصادية والسياسية على البلدان الأخرى ، فأقرضت إنجلترا وفرنسا وتركيا واليونان ، وهي تضع مشروعا يعرف باسم مشروع مارشال بقصد إنعاش أوروبا من الوجهة الاقتصادية ، ولكنه لا بد أن ينبجى عن تكوين كتلة سياسية تحت زعامة الولايات المتحدة. وقد استغلت الولايات المتحدة تفوقها وضمت منافسيها وحاجة العالم إلى منتجاتها فزادت من صادراتها إلى البلدان الأخرى وأخذت تتوغل اقتصادياً لا في أمريكا الجنوبية التي احتكرت أسواقها حسب ، بل وفي الشرق الأوسط وأفريقية والشرق الأقصى كذلك .

(٣) تغير ميزان القوى كذلك بخروج ألمانيا وإيطاليا واليابان من الميدان ، وأصبحت إنجلترا وفرنسا غير داخلية في زمرة دول الصف الأول .

(٤) خرج جانب كبير من شرق أوروبا من دائرة رأس المال وبذلك ضاقت السوق التي يصدر إليها ، فتمس هذا في التطورات التي حدثت في بولنده والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وهي دول أخذت تحطم سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية عليها .

(٥) حدث تغير في الميدان الاستعماري نتيجة لهزيمة الدول الفاشية . فاسترجعت ألبانيا والحبشة استقلالهما ، ولم يتقرر بعد مصير المستعمرات الإيطالية الأخرى . وفي المحيط الهادى تقرر فى مؤتمر القاهرة وبوتسدام القضاء على الإمبراطورية اليابانية فتسترد الصين منشوريا ، ويمهد السبيل أمام كوريا للاستقلال ، وتوضع بعض جزر المحيط الهادى (التي نالت عليها اليابان انتداباً بمقتضى معاهدة فرساي سنة ١٩١٩) تحت الوصاية ، واستردت روسيا الجزء الجنوبي من جزيرة سخالين . وفرنسا اضطرت إلى الاعتراف بالاستقلال التام لكل من سوريا ولبنان . وكذلك فقد نقات إنجلترا السلطة إلى أيدي الشعب فى الهند وبورما وإن كان ذلك العمل ليس معناه التحرر التام . وثارت جزر الهند الهولندية وأغمت هولنده على عقد معاهدة (١٩٤٧) مع الجمهورية الأندونيسية وإن كان الخلاف لا يزال ناشباً بين الطرفين .

(٦) أصبح من الواضح للعيان أن العالم آخذ في الانقسام إلى كتلتين أو
ممسكرين ، أحدهما يتكون من البلدان الآخذة بالمذهب الرأسمالي ، والثاني
يضم الدول التي خرجت عن هذا النظام خروجاً كلياً أو جزئياً ؟
هذه بعض المعالم الرئيسية التي تبدو أمام أعيننا اليوم منذ انتهاء الحرب
العالمية الثانية ، ولعلها تلقى الضوء على التطورات التي سيشهدها العلم في
المستقبل .

﴿ نم بحمد الله ﴾